وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت/الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

دور المسؤول العسكري خلال الثورة الجزائرية

(1954م- 1962م)

من إعداد الطالبة:
نوظاري خضراء

الأستاذ المشرف:
أ. د. بوحموم أحمد

لجنة المناقشة		
أ.د. كلاخي يقوت	جامعة تيارت	رئيسا
أ. د. بوحموم أحمد	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
أ.د مصطفى عتيقة	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية:(1445-1446هـ/2024- 2025م)

شكروتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،
وبعونه وتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع،
وإنّه لمن دواعي الامتنان أن أتقدّم بخالص الشكر وعظيم التقدير
إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي طيلة مسيرتيالعلمية،
وخصوصًا خلال إعداد هذه المذكرة.
أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي
المشرف دكتور "**بوحموم محمد**"،
على ما تفضل به من توجيه علمي دقيق، ونصح سديد، ومتابعة مستمرة،
دون كلل أو ملل، فلولا دعمه وتوجيهه لما خرج هذا العمل في صورته الحالية.
كما لا يفوتني أن أتوجّه بالشكر إلى أساتذة القسم كافة،
على مابذلوه من جهد في تكويننا وتأطيرنا طوال سنوات الدراسة،
وإلى كل من ساهم بكلمة أو نصيحة
أو مساعدة، سواء من قريب أو بعيد.وأخصّ بالشكر أيضًا عائلتي الكريمة،
على دعمها المتواصل، ودعواتها الصادقة،
وتشجيعها الدائمفلكم يعود الفضل بعد الله في الإستمرار والمثابرة.
لكم مني جميعًا أسمى عبارات الشكر والامتنان،
وجزاكم الله خير الجزاء.

" خضراء "

إهداء

إلى من غرَسوا في قلبي حب العلم،

وسقوه بالصبر والدعاء

إلى من كانت دعواتهم النور الذي أنار لي درب السعي والنجاح

إلى "**والديّ العزيزين**"،

رمز العطاء والتضحية،

وكل معاني الحنان.

إلى "**إخوتي وأخواتي**"،

سندي في الحياة ومصدر قوتي.

إلى كل من آمن بي وشجعني ولو بكلمة.

إلى كل من علّمني حرفًا،

أو أرشدني خطوة.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وامتنانًا.

" خظراء"

قائمة المختصرات:

الكلمة المختصرة	معناها
ط	طبعة
تر	ترجمة
ج	جزء
د.س	دون سنة
د.د	دون دار نشر
د.ط	دون طبعة
ع.خ	عدد خاص
ط.ع	طبعة خاصة
مج	مجلد
ع	عدد
د.ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني

مقدمة

مقدمة:

كانت الثورة الجزائرية التي انطلقت في الفاتح من نوفمبر 1954 نقطة تحوّل تاريخية في مسيرة التحرر الوطني، إذ مثلت انتفاضة شعبية منظمة، ضد الاستعمار الفرنسي الذي ظل مستعمرًا لأكثر من 130 سنة. لم تكن الثورة حركة عفوية أو ارتجالية، بل شهدت تنظيماً عسكرياً وسياسياً محكماً اتخذ من القيادة العسكرية المحورية عموداً فقرياً لنجاحها واستمراريتها. وكان للمسؤول العسكري في هذا السياق دور بالغ الأهمية، حيث كان القائد العسكري هو من يقود الوحدات الميدانية ويوجه العمليات الحربية في مختلف الولايات التاريخية، مراعياً طبيعة الأرض، ومجابهة التحديات العسكرية والسياسية.

يحظى موضوع عنوان مذكرتي تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الموسومة بـ: "**دور المسؤول العسكري في الثورة الجزائرية 1954–1962**".

تتجلى أهمية هذا الموضوع لفهم كيفية نشوء هيكلة عسكرية محكمة أدت إلى تحقيق أهداف الثورة، وللتعرف على سمات المسؤول العسكري ودوره التنظيمي، والتكتيكي، والقيادي خلال تلك الفترة الحرجة. كما يوضح كيف تم اختيار المسؤولين العسكريين بناءً على معايير دقيقة منها الكفاءة، الولاء السياسي، الخبرة الميدانية، والقدرة على التنسيق بين مختلف الفصائل.

لقد دفعتنا عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع أهمها:

– اهتمامنا العميق بتاريخ الثورة الجزائرية.

– حرصنا على إلقاء الضوء على الشخصية القيادية العسكرية التي كثيراً ما تضاءل دورها في الدراسات التاريخية التي ركزت غالباً على الجوانب السياسية

– موضوع المسؤول العسكري يعكس واقعاً إنسانياً وتنظيمياً معقداً يستحق الدراسة لتحليل التحديات التي واجهها ودوره الحيوي في صمود الثورة واستمرارها.

تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول دور المسؤول العسكري في الثورة الجزائرية، كيف ساهم المسؤول العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية من خلال المهام والأدوار التي كلف بها؟ وعنها تفرعت عدة أسئلة تساعدنا في تقصي الدراسة منها:

- من هو المسؤول العسكري وماهي مهامه؟
- ماهي الصفات التي يجب أن تتوفر فيه؟
- ماهي الصعوبات التي اعترضت المسؤول العسكري؟
- كيف تم تنظيم القيادة العسكرية وتنسيق العمل بين الولايات؟
- ما نتائج ودور المسؤول العسكري في تحقيق أهاف الثورة؟

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي يتخلله المنهج السردي: الذي يعتمد على جمع المعلومات التاريخية ثم دراستها وتحليل بعض الاحداث لفهمها أكثر.

تنحصر حدود الدراسة من سنة 1954م حتى سنة 1962م من انطلاق الثورة التحريرية إلى غاية استقلال الجزائر وهي فترة غنية بالأحداث.

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا الخطة التالية، مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول تتبعهما خاتمة ومجموعة من الملاحق ذات صلة وثيقة بالموضوع.

وفيما يخص خطة البحث، قمنا بعنونة الفصل التمهيدي بـ تطور الهيئة القيادية قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول طبيعة المنظمة الخاصة والمبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل والمبحث الثالث التحضير لتفجير الثورة ونتائجها.

أما الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري والتنظيمي لدور المسؤول العسكري، من خلال مؤتمر الصومام ومهام القادة العسكريين.

في الفصل الثاني ناقشنا فيه الصعوبات التي واجهها المسؤول العسكري، سواء تلك الناتجة عن سياسة المحتل أو عن معوقات ذاتية، كما عرضنا الحلول التنظيمية والتكتيكية المعتمدة.

الفصل الثالث خصصناه لدراسة نموذج تطبيقي تمثله الولاية الخامسة، مبرزين من خلاله نتائج العمل العسكري، وسبل التنسيق مع بقية الولايات.

اعتمدنا على بعض المصادر منها: كتاب جذور أول نوفمبر لبن يوسف بن خدة، الذي اعتمدنا عليه في المطلب المتعلق بتأسيس المنظمة الخاصة ودور القيادات العسكرية.

ومذكرات العقيد علي كافي التي استندنا إليها في توضيح الهيكلة العسكرية حسب مؤتمر الصومام في الفصل الأول. وكتاب الثورة الجزائرية سنوات المخاض لمحمد حربي.

اعتمدنا على أحمد بوحموم العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية كمرجع أساسي للمذكرة وكتاب بكار مُحَمَّد استراتيجية الثورة الجزائرية بعد هجوم الشمال القسنطيني كمرجع ثانوي.

من بين الصعوبات التي اعترضت طريقنا في إنجاز هذا البحث:

- ندرة الوثائق الرسمية.
- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع التي تناولت المسؤول العسكري بشكل مفصل.
- قلة الدراسات التي خضت المسؤول العسكري كموضوع مستقل.
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة للدراسة.

لاشك أنَّ كلَّ عمل ينجزه صاحبه يعتريه النُّقصان، ويشوبه الخطأ، ويؤثر عليه التقصير، فإن أخطأنا فذلك ضعف من أنفسنا، وإن أصبنا فهو توفيق من الله سبحانه وتعالى الذي أعاننا وسددنا في عملنا هذا، فله الشكر والثناء الحسن في الأولى والآخرة، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه. وكلنا أمل في أن يكون بحثنا هذا إضافة علمية ترضي أساتذتنا المختصين الباحثين القراء، وعلى رأسهم لجنة المناقشة.

الفصل التمهيـدي: تطور الهيئة القيادية قبل مؤتمر الصومام

المبحث الأول: طبيعة المنظمة الخاصة

المطلب الأول: تعريف بالمنظمة الخاصة

المطلب الثاني: الدوافع الوطنية والعسكرية لتشكيل المنظمة الخاصة

المطلب الثالث: الهيئة القيادية للمنظمة الخاصة

المبحث الثاني: الجنة الثورية للوحدة والعمل

المطلب الأول: تعريف بيها وتشكيلها

المطلب الثاني: أهدافها

المطلب الثالث: مصير اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المبحث الثالث: التحضير لتفجير الثورة ونتائجها

المطلب الأول: ظروف تفجير الثورة

المطلب الثاني: اندلا ع الثورة ونتائجها المحققة

المطلب الثالث: هجومات الشمال القسنطيني

المبحث الأول: طبيعة المنظمة الخاصة

المطلب الأول: تعريف بالمنظمة الخاصة

جاء تأسيس المنظمة الخاصة في سياق محلي ودولي متأزم، إذ أعقبت الحرب العالمية الثانية التي رُفعت فيها شعارات التحرر والحرية للشعوب المضطهدة، غير أن الواقع خيّب الآمال، خاصة في الجزائر التي شهدت مجازر 8 ماي 1945، حين قدم الشعب الجزائري آلاف الشهداء قربانًا لتحرير أوروبا، وفي مقدمتها فرنسا، فكانت المحصلة مذبحة دامية، لا جزاءً للتحرير بل نكرانًا للتضحيات انعقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 وسط شعور عام بالإحباط واليأس بعد سنوات من القمع، والسجون الطويلة، والمطاردات المتكررة، حتى من بعض الأهل والأقرباء.[1]

في هذا السياق، عاد مصالي الحاج سنة 1946 من برازافيل، حيث أوعز للجنة المركزية بضرورة المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي تحت غطاء سياسي جديد هو "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، ما شكل خرقًا للتقليد النضالي الذي درج عليه المناضلون في الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، ما خلق تخوفًا من أن تنزلق الحركة إلى نشاط شرعي على حساب الكفاح السري.

وقد عُقد مؤتمر الحزب بعد ندوة تحضيرية بإطاراته في بوزريعة خلال ديسمبر 1946، ليضم المؤتمر لاحقًا قرابة ستين مندوبًا يمثلون مختلف المستويات التنظيمية، وانطلقت أعماله في 15 و16 فيفري 1947.

وشهد المؤتمر نقاشات حادة، خصوصًا بشأن الأمر بالتمرد في 23 ماي 1945، والموقف من المشاركة في الانتخابات، حيث دافع شوقي مصطفاي عن الموقف الأول، في حين تولى حسين لحول توضيح دوافع القرار الثاني باعتباره ضرورة استراتيجية. كما ناقش المؤتمرون إمكانية العودة إلى السرية، على ضوء تجربة الانتخابات التي كشفت محدودية النضال السياسي، وتم التطرق إلى دراسة شاملة لفكرة الكفاح المسلح، تداعياته ومستلزماته، ليقترح حسين لحول، باسم القيادة، الإبقاء على حزب الشعب كتنظيم أم، على أن يبقى تحت غطاء قانوني باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

[1] مصطفى هشماوي، "**جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**"، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 67 .

وأعلن في تقرير آخر عن الشروع في التحضير للعمل المسلح بإنشاء تنظيم شبه عسكري أطلق عليه اسم "المنظمة الخاصة"، والتي عُرفت لاحقًا بالمنظمة السرية، وقد شكلت النواة الأولى لجيش التحرير الوطني. وجاء هذا التوجه لتفادي الخطأ الفادح الذي وقع فيه الحزب سنة 1945، حين حاول إشعال انتفاضة شعبية دون وجود جهاز عسكري منظم.[1]

أعطت فرنسا دليلاً صارخًا على استحالة تحقيق الاستقلال عبر الوسائل السلمية أو القوانين الفرنسية، وأكدت أن الاستعمار لا يعترف إلا بمنطق القوة، الأمر الذي عزز القناعة لدى الحركة الوطنية بضرورة التحول نحو الكفاح المسلح.[2]

وبموجب قرارات المؤتمر الأول لحركة الانتصار الحريات، تم تكليف مُحَمَّد بلوزداد بتأسيس هذا الجهاز الثوري، حيث استدعى مسؤولي الولايات لاختيار العناصر الجديرة بالانضمام إلى "المنظمة الخاصة"، التي عُدّت بمثابة الطليعة المسلحة لشعب ثائر. وقد شدد بلوزداد على قاعدة ذهبية تُلزم المسؤولين بترشيح العناصر الكفؤة، وإلا اعتُبر المسؤول خائنًا، حيث كانت الكفاءة تُقاس بالقوة المعنوية والبدنية، مع مراعاة السرية والعزوبية كشرطين أساسيين.[3] وبعد نحو عام، اكتمل بناء المنظمة، وانطلقت عملية جمع الأسلحة وتدريب الأعضاء على القتال، واستطلاع الميدان ومعرفة الموانع الطبيعية، تحضيرًا للعمل المسلح.

ومن الأسباب التي ساعدت على نجاح انطلاقة المنظمة الخاصة، الطاقات الشابة والمثقفة داخل حزب الشعب الجزائري، والتي رأت في مجازر ماي 1945 دافعًا للتجديد والانخراط في مرحلة نضالية جديدة. وقد تبنت هذه العناصر الحماسية التوجه الجديد لحزب الشعب، الذي غيّر تسميته إلى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية". لكن مشاركة الحزب في الانتخابات تسببت في ظهور انقسامات

---

[1] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، ص ص 177-178.

[2] مُحَمَّد علي داهش، "**في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 18.

[3] مُحَمَّد عباس، "**نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية (1962–1954)**"، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 45-46

داخلية، تشكلت في ثلاث تيارات: الأول تيار مركزي، والثاني تيار مصالي، والثالث ثوري حيادي دعا إلى ضرورة بدء العمل المسلح.

وقد برز هذا التيار من خلال دعمه لتأسيس منظمة عسكرية سرية، تمكنت من فرض وجودها بقوة منذ البداية، بفضل ما تميزت به من انضباط تنظيمي وشروط داخلية صارمة، مكّنتها من الانتشار في أغلب مناطق القطر الجزائري، رغم محدودية إمكانياتها المادية. وفي هذا السياق، وفي ظل التوترات الداخلية والانقسامات التي طغت على الساحة الوطنية آنذاك، برزت فكرة تبني خيار العمل المسلح كحل بديل، وهو التوجه الذي تبنّاه التيار الثوري داخل الحركة الوطنية، مُعتبراً أن اللجوء إلى العمل الثوري أصبح حتميًّا ولا مفر منه.

ولتحقيق هذا المسعى تقرر إنشاء منظمة عسكرية سرية تضم نخبة من العناصر الثورية الشابة المتحمسة، وقد أُوكلت مهمة التأسيس إلى المناضل مُحَمَّد بلوزداد، كما سبق توضيحه، بدعم من مجموعة من رفاقه، من بينهم ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، عمار بن عودة، الخضر بن طوبال، مُحَمَّد بوضياف،* أحمد بن بلة، أمين دباغين، حسين آيت أحمد، كريم بلقاسم وغيرهم.

انتشرت المنظمة تدريجيًّا عبر مختلف أرجاء الوطن، مستندة في ذلك إلى شبكة فروعها التي تأسست في بعض الولايات، من أبرزها فرع الأوراس الذي أُنشئ سنة 1947 بقيادة مصطفى بن بولعيد، وقد أسهم هذا الفرع بشكل كبير في رفع مستوى الوعي الوطني لدى الجماهير وشرح أهداف المشروع الثوري.[1]

وبعد مرحلة التأسيس، تشكلت هيئة أركان للمنظمة، ضمّت ثمانية قياديين، وهم: مُحَمَّد بلوزداد، آيت أحمد، بلحاج الجيلالي، أحمد بن بلة، مُحَمَّد بوضياف، أحمد محساس، مُحَمَّد مروك ورجيمي. وفي أحد

* مُحَمَّد بوضياف: من مواليد 1919 بالمسيلة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم المنظمة الخاصة من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، اعتقل إثر عملية القرصنة الجوية 1956، كان عضوا ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ ينظر: عبد الله مقلاتي "**قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**"، ط 1، منشورات بلوتو، قسنطينة، الجزائر 2009. ص 59.

[1] مُحَمَّد لحسن أزغيدي، "**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956– 1962**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 46-48.

اجتماعات القيادة، تم رسم الخطوط العريضة لخطة انطلاق التنظيم، كما تم تعيين حسين آيت أحمد مساعدًا لبلوزداد، وتم تحديد الهيكل التنظيمي على النحو الآتي:

المجموعة: تتكوّن من أربعة أفراد، أحدهم يتولى القيادة.

الفصيلة: تضم ثلاث مجموعات، بالإضافة إلى قائد.

المفرزة: تتشكل من ثلاث فصائل، على رأسها قائد. [1]

وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم 13 نوفمبر 1947، في منزل مُحَمَّد بلوزداد الواقع بالقبة في العاصمة. وبعد ذلك، وخلال لقاء ثانٍ، تقرر الشروع في تنظيم دورات تدريبية ميدانية لأفراد المجموعات، وقد بدأت هذه التدريبات فعليًّا في أوت 1948. وفي ديسمبر 1949، تم اتخاذ قرار بتغيير القيادة، حيث خلف أحمد بن بلة حسين آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة، بينما تولى مُحَمَّد بوضياف قيادة منطقة الجزائر، وحل عبد الرحمان بن سعيد محل بن بلة في المسؤولية عن القطاع الوهراني.[2]

وقد كان هذا التنظيم في شكله النهائي أقرب إلى الجهاز العسكري شبه النظامي، إذ بلغ عدد أفراده ما بين 1000 و1500 عنصر، جرى اختيارهم وفق معايير دقيقة وصارمة.[3]

المطلب الثاني: الدوافع الوطنية والعسكرية لتشكيل المنظمة الخاصة

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية العديد من المحاولات الجادة لتطبيق فكرة العمل المسلح، ولكن للأسف، لم تكتمل هذه المحاولات بسبب الظروف غير المواتية التي كانت تحيط بها، مما أدى إلى تقييدها ضمن نطاقات ضيقة للغاية. معظم المشاريع الثورية التي تم التخطيط لها في تلك الحقبة بقيت حبيسة الأوراق، في حين كانت التنظيمات الثورية التي نشأت آنذاك محدودة في انتشارها، ولم

[1] مُحَمَّد يوسفي، "**الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**"، تر: مُحَمَّد الشريف بن دالي حسين، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، 2002، ص91.

[2] مصطفى هشماوي، "**جذور أول نوفمبر**"، المرجع السابق، ص58.

[3] بوطمين جودي الأخضر، "**لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب**"، الجزائر، ط 1، 1987، ص 14.

تعكس الحركات العفوية سوى ردود فعل سريعة وغير منسقة. نستطيع أن نعرض بعض الأمثلة على تلك المحاولات كما يلي:

1. مشاريع الثورة داخل حزب الشعب: في فترة الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من المشاريع الثورية داخل حزب الشعب الجزائري، وإن كانت المعطيات المتعلقة ببدء التخطيط لهذه المشاريع قليلة. لكن من المؤكد أن المكتب السياسي للحزب ناقش في يونيو 1944 فكرة تشكيل جيش سري، وأوكل إلى المحامي علي إبراهيم مهمة وضع خطة لهذا التنظيم، التي عرضت على المكتب السياسي في أغسطس من نفس السنة. رغم ذلك، لم يُنفَّذ المشروع، ويُرجح أنه تأجل إلى حين تحسن الظروف.[1]

وفي أبريل 1945، اقتنعت قيادة الحزب أن الشروط قد أصبحت مناسبة لتنفيذ خطة ثورية، حيث كان من المخطط تهريب مصالي الحاج من مقر إقامته الجبرية في الشلالة إلى منطقة جبل عامر جنوب سطيف، ثم إلحاق فرحات عباس والبشير الإبراهيمي به، وإعلان الاستقلال تحت راية حكومة جزائرية تضم الأقطاب الثلاثة، على أن يتم إعلان العصيان ضد الحكم الفرنسي. بعد موافقة مصالي على الخطة، كان من المزمع تنفيذها في 19 أبريل 1945، لكن فشل عملية التهريب أدى إلى فشل الخطة برمتها.

ومع مجازر 8 ماي 1945 وما تلاها من قمع وحشي، أعادت قيادة الحزب التفكير في خطة الثورة، حيث أُصدر أمر بهجوم شامل على كامل التراب الجزائري في 12 أو 13 مايو 1945. كان من المقرر أن يُنفذ الهجوم في ليلة 23 ماي، لكن بسبب بعض المتغيرات مثل توقف العمليات في الشرق الجزائري، وتسرب معلومات إلى العدو، تم إلغاء العملية. ومع ذلك، تأخر وصول قرار الإلغاء إلى بعض المناطق، مما أدى إلى تنفيذ بعض الهجمات في مناطق مثل تيقزرت والناصرية وسعيدة.

2. خارج حزب الشعب: التخطيط للثورة لم يكن حكراً على حزب الشعب فقط. فقد كانت هناك محاولات من أطراف أخرى على غرار ما ذكره بعض قياديي الكشافة الإسلامية مثل الصادق القول وصالح بوبريط. حيث روى أن القائد مُحَّد بوراس، الذي أُعدم في 27 مايو 1941 بتهمة تسليم

[1] سعداوي مصطفى، "**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1954_1947)**"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 29

وثائق سرية للألمان، كان قد سعى للحصول على السلاح بهدف إعداد الشبيبة الكشفية للعمل المسلح.[1]

وفيما يتعلق بالشيخ عبد الحميد بن باديس، فقد رفض منذ بداية الحرب تأييد فرنسا، وكان يخطط في حال واجهت فرنسا صعوبات سياسية للقيام بحركة ثورية ضدها.

وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية فرضت عليه الإقامة الجبرية في قسنطينة، إلا أن الشيخ توفي في 16 أبريل 1940 بسبب المرض قبل أن تتحقق فرصته في القيام بالثورة.[2]

أيضًا، في جامعة الجزائر، كان هناك مجموعة من الطلبة قد وضعوا خطة للثورة في أكتوبر 1940، وكانوا يخططون لتنفيذها، ولكن بعد تواصلهم مع الأمين دباغين، اكتشفوا أن مشروعهم كان غير واقعي، فعدّلوا عنه وانضم أغلبهم إلى حزب الشعب.

3. التنظيمات الثورية: في تلك الفترة، ظهرت عدة تنظيمات سعت إلى نقل النضال الوطني إلى مرحلة العمل المسلح، من أبرزها "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" التي أسسها بعض قياديي حزب الشعب مثل بلقاسم راجف وياسين عبد الرحمن وآخرين في أواخر 1938، وكان هدفها الحصول على دعم من دول المحور لمواجهة الاستعمار الفرنسي، ولكن معارضة مصالي الحاج لتلك الجماعة وعدم جدية الألمان في التعاون معها، جعل هذا التنظيم يفقد نشاطه ويظل خامدًا حتى نوفمبر 1942.

عقب الإنزال الأنغلو-أمريكي، تم إحياء هذه اللجنة، وكان مركز نشاطها في حي القصبة في الجزائر العاصمة، حيث قاموا بعدة أنشطة مثل جمع الأسلحة، الدعاية السياسية المناهضة للاستعمار، وتوزيع المنشورات.

[1] سعداوي مصطفى، "**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)**"، المرجع السابق، ص 30.

[2] أبو قاسم سعد الله، "**الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)**"، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1986، ص181.

في نفس الفترة، أسس شباب حي بلكور تنظيمًا سريًا تحت اسم "لجنة شباب بلكور" حيث كانوا ينفذون أنشطة سياسية وعسكرية شبه سرية مثل مقاومة التجنيد الإجباري وسرقة الأسلحة من المعسكرات الأجنبية.

وفي 1944، تم دمج هذه التنظيمات تحت تنظيم واحد، وأنشأ حزب الشعب نواة مسلحة من 20 مناضلاً بقيادة مُحَمَّد بلوزداد، وكان دور هذه المجموعة حماية الاجتماعات الحزبية وملاحقة المتعاونين مع الاستعمار.[1]

4. محاولات داخل الجيش الفرنسي: لم تقتصر الأنشطة الثورية على التنظيمات المدنية فقط، بل امتدت إلى داخل الجيش الاستعماري. أحد أبرز الأمثلة هو محاولة الرقيب "أو عمران" تشكيل شبكة ثورية في مدرسة الأسلحة بشرشال، حيث ضمت أكثر من 40 جندياً وضابط صف جزائريًا. كانت الخطة تقضي بالسيطرة على مخازن الأسلحة ثم الالتحاق بالجبل، ولكن تم كشف الخطة بعد تلقي السلطات الفرنسية لمعلومة عن الشبكة.

هذه الشبكة لم تكن الوحيدة، بل كانت هناك شبكات مشابهة في ثكنات أخرى مثل الجزائر والبليدة وقسنطينة، لكن المعلومات المتوفرة حولها تبقى ضئيلة. على سبيل المثال، هناك إشارات إلى شبكة صالح بوذراع في قسنطينة التي كانت تعمل على تهريب الأسلحة من بعض المواقع، لكن لا يوجد تأكيد قاطع على ارتباطها بهذه الشبكات[2].

[1] سعداوي مصطفى، "**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر (1954-1947)**"، المرجع السابق، ص 32.

[2] سعداوي مصطفى، "**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر (1954_1947)**"، المرجع السابق، ص 32.

المطلب الثالث: الهيئة القيادية للمنظمة الخاصة

1. محمد بلوزداد

1.1 المولد والنشأة: ولد محمد بلوزداد يوم 3 نوفمبر 1924م بحي بلكور في العاصمة الجزائر، وترعرع في كنف أسرة ميسورة الحال مكوّنة من ثمانية أفراد. كان والده يمتلك محلاً صغيرًا في الحي ذاته لبيع الجرائد والأدوات المدرسية، وكان رجلاً تقيًّا، معروفًا بتدينه وتمسكه بالقرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، ما جعله يربي أبناءه على القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة.

بدأ محمد مشواره الدراسي بالمدرسة الابتدائية "Caussemille" المختلطة في حي الحامة، ثم انتقل إلى معهد ميدان المناورات وسط العاصمة (المعروف اليوم بساحة أول ماي)، حيث نال شهادة التعليم المتوسط سنة 1941م، ثم واصل دراسته لينال الشهادة العليا (Brevet Supérieur) المعادلة لشهادة البكالوريا [1]. وعند التأمل في مسيرته التعليمية، يتبيّن أنه كان من القلائل المحظوظين بين أقرانه، في وقت كانت فيه الإدارة الاستعمارية تمارس تضييقًا شديدًا على تعليم الجزائريين، إذ لم يكن من السهل مواصلة التعليم ونيل الشهادات العليا في ظل تلك السياسات العنصرية[2] .لكن، ورغم أهمية هذه الشهادة في السياق الاستعماري، فإنها لا تعكس بشكل كاف المستوى الثقافي الحقيقي لمحمد بلوزداد، خاصة في ظل القيود التي فرضها النظام الاستعماري على التكوين العلمي والثقافي للجزائريين، وهو ما جعل من الضروري الاعتماد على الجهد الذاتي لتخطي تلك الحدود، وهو ما حققه فعلاً بلوزداد، الذي وإن لم يتمكن من الالتحاق بالجامعة، إلا أنه امتلك ثقافة واسعة، كما تؤكد ذلك العديد من المصادر[3].

[1] محمد عباس، "**فرسان الحرية، الأعمال الكاملة لمحمد عباس**"، ج 09، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 12.

[2] محمد يوسفي، "**الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**"، المرجع السابق، ص 34.

[3] سعداوي مصطفى، **لمنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر (1954_1947)**، المرجع السابق، ص 85

وقد ساهم المحيط الذي نشأ فيه في ترسيخ وعيه الوطني مبكرًا، خصوصًا أن حيّه كان يعجّ بالشباب الذين حافظوا على ذاكرة نضالية حية، تستحضر أمجاد أسلافهم المقاومين للاحتلال. أما وجود الكولون في الحي، وما كانوا يمارسونه من تمييز وعنصرية، فقد زادهم تصميمًا على النضال، وعزّز من قناعاتهم الوطنية[1].وتؤكد التقارير الفرنسية التي استعرضها محفوظ قداش وجود ميول احتجاجية لدى سكان الحي، من بينها شجار اندلع بشارع ماري في بلكور بين جزائريين وفرنسيين يوم 10 أوت 1940م.[2]

وبفضل مستواه الدراسي الجيد وتكوينه اللغوي والعلمي، الذي ساعدته فيه أيضًا دراسته في مدرسة عبد الحميد بن باديس بحيّه، التحق مُحَمَّد بوظيفة ضمن مصلحة قضايا الأهالي بالحكومة العامة الجزائرية، تحت إشراف أوغستين بيرك، الأمر الذي حسّن من وضعه المعيشي ووفّر له ظروفًا مريحة نسبيًّا .لكن رغم هذه الوضعية، لم يكن منصبه الإداري ليُنسيه قضايا وطنه، بل كان نشيطًا في تحريك الوعي النضالي بين شباب الحي، ثم توسع نشاطه ليشمل العاصمة كلها[3]. ومع تصاعد التزامه السياسي، فضّل التخلي عن راحة الوظيفة في الإدارة الاستعمارية، وقرر خوض طريق السرية والنضال، بدءًا من نشاطه في قسنطينة، وصولاً إلى انخراطه في صفوف المنظمة الخاصة.

غير أن وتيرة العمل السري المتواصلة أرهقت صحته، فأصيب بداء السل، واضطر إلى البقاء في المنزل. ومع تدهور حالته، نُقل للعلاج في فرنسا سنة 1949م، ورغم معاناته الصحية، واصل استقبال المناضلين وتقديم التوجيهات لهم سواء في بيته أو من داخل المستشفى، إلى أن اشتد به المرض، وفارق الحياة يوم 14 جانفي 1952م، حيث شُيّع إلى مثواه الأخير في جنازة مهيبة بالعاصمة [4].

[1] لمجد ناصر، "**أحاديث مع أحمد مهساس أحد مهندسي الثورة التحرير**"، دار القاسمي، ط 1، 2013، بوسعادة، ص 23.

[2] محفوظ قداش، "**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**"، تر: مُحَمَّد بن البار، ج 2، دار الأمة، ط 2011، الجزائر، ص 806.

[3] مُحَمَّد عباس، "**فرسان الحرية، الأعمال الكاملة لمحمد عباس**"، المرجع السابق، ص 73.

[4] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 182.

2.1 انخراط مُحَمَّد بلوزداد في صفوف الحركة الوطنية

كان لمحمد بلوزداد دور بارز في بعث الحياة السرية لحزب الشعب، إذ نجح في استقطاب مجموعة من الشباب المتحمسين للفكرة الوطنية والمستعدين لبذل الجهد والتضحية من أجلها، خاصة في محيطه بحي بلكور، حيث بادر إلى تشكيل تنظيم شبابي حمل اسم "لجنة شباب بلكور[1] (CIB) ".وقد ساعدت الحيوية التي طبعت أداءه التنظيمي على اتساع دائرة نشاط هذه اللجنة بوتيرة سريعة، وهو ما منحه مكانة متميزة داخل "الجناح الكهل" من التنظيم، إلى جانب سعيد عمراني، بفضل ما امتلكاه من رصيد سياسي متين نتيجة مشاركتهما الواسعة في مجالات متعددة، من أبرزها الدعاية السياسية، إعداد وكتابة المنشورات والشعارات الجدارية، والمداخلات التي كانا يقدمانها خلال اجتماعات الأندية الرياضية والمبادرات الخيرية، مما فتح أمامه الطريق للترقي السريع في هياكل الحزب [2]

وبعد انضمامه الرسمي إلى صفوف حزب الشعب سنة 1943م، أظهر مُحَمَّد بلوزداد اندفاعًا واضحًا نحو العمل الثوري، حيث اقترح على قيادة الحزب آنذاك إنشاء هيئة طلائعية ذات طابع شبه عسكري تنشط ضمن هيكل الحزب. غير أن هذا الاقتراح لم يحظَ بقبول من جميع أعضاء القيادة، بل إن البعض رأى فيه مشروعًا غير ناضج. ومع ذلك، شجّعه آخرون على المضي في الفكرة عبر استقطاب عناصر شبابية والعمل على تجسيد المشروع تدريجيًّا [3].لكن، ورغم الحماس الذي أبداه، اصطدم بلوزداد بجملة من العراقيل، كان أبرزها شُحّ الموارد المالية، إلى جانب غياب إرادة سياسية حقيقية لدى القيادة لتبني المقترح.

وفي سنة 1944م، قامت قيادة الحزب بتشكيل وحدة كومندوس مسلحة في العاصمة الجزائر، ضمّت عشرين عنصرًا، من ضمنهم مصطفى عبد الحميد، واعلي بناي، مصطفى دحمون، أحمد

[1] مُحَمَّد عباس، "**فرسان الحرية، الأعمال الكاملة لمحمد عباس**"، المرجع السابق، ص 653.

[2] محفوظ قداش، "**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**"، المرجع السابق، ص 846.

[3] رابح بلعيد، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1954م**"، دار بهاء الدين، 2016، الجزائر، ص 94.

حدانو المعروف بلقب "الكابا"، عبد القادر بودة، مُحَمَّد بوعباش، مُحَمَّد هني، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف، يوسف حمود وعبد الرحمان حفيظ. وقد تم تشكيل هذه الوحدة بعد دمج فوجين؛ أحدهما من حي بلكور والآخر من القصبة، وتولى الإشراف عليها أحمد بودة ومُحَمَّد طالب، بينما أُسندت القيادة لمحمد بلوزداد .وكانت المهام الموكلة لهذه المجموعة تتلخص في حماية قيادات الحزب، وضمان أمن الاجتماعات العامة والتجمعات الشعبية، في الوقت الذي كان بلوزداد أيضًا يواصل الإشراف على لجنة شباب بلكور[1].

3.1 دوره القيادي وتنظيمي داخل الثورة:

شرع مُحَمَّد بلوزداد في الإعداد للعمل الثوري قبل أن يُكلف رسميًا بقيادة المنظمة الخاصة، حيث بادر بتكوين مجموعة مسلحة كانت مهمتها الأساسية تأمين القيادات الحزبية وحماية اجتماعاتهم ومهامهم التنظيمية[2]. ومن خلال ما اكتسبه من تجربة ميدانية في هذا المجال، باشر مباشرة بعد تكليفه بهيكلة المنظمة الخاصة، واضعًا نصب عينيه أهمية انتقاء العناصر بكل دقة، معتمدًا على مبدأ الصرامة والانضباط في عملية الاختيار، ومشددًا على ضرورة التحلي بالثقة والكتمان، إدراكًا منه لحساسية وخطورة المرحلة [3].

وبما أن الحزب منحه الصلاحية الكاملة لاختيار الكوادر التي يرى فيها الكفاءة والاستعداد لخوض العمل الثوري، فقد اعتمد على مبدأين أساسيين: أولهما يتمثل في تجنيد نخبة من العناصر الأكثر تميزًا داخل الحزب، وثانيهما يقوم على ضرورة الفصل التام بين المنظمة الخاصة وباقي التنظيمات الحزبية، مع الحفاظ الصارم على سريتها. وفي هذا السياق، يذكر مُحَمَّد عصامي في شهادته

[1] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 176.

[2] لمجد ناصر، "**أحاديث مع أحمد مهساس أحد مهندسي الثورة التحرير**"، المرجع السابق، ص 46.

[3] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 181.

أن بلوزداد دعا مسؤولي المناطق إلى ضرورة التدقيق في ترشيح المناضلين المؤهلين، قائلاً: "كل مسؤول لا يرشح مناضلاً كفؤًا من القاعدة فهو خائن" [1].

وبعد مؤتمر فيفري 1947، باشر بلوزداد أولى خطواته العملية نحو تأسيس المنظمة، فبدأ بتكوين نواتها الأولى، مستعينًا بالقائمة التي زوده بها حسين لحول، والتي ضمت أسماء مناضلين تتوفر فيهم الشروط الدقيقة التي وضعها بعناية في إطار استراتيجية التجنيد. وكان بلوزداد يتواصل شخصيًا مع المرشحين عدة مرات، بهدف الوقوف على مدى أهليتهم واستعدادهم، لاسيما فيما يتعلق بالإطارات النشطة، وقد تولى بنفسه عملية التجنيد، خصوصًا في منطقتي العاصمة وقسنطينة، حيث كانت له معرفة دقيقة بالكوادر المحلية، وقد نجح فعليًا في استقطاب عدد من العناصر، مثل جيلالي رقيمي، ممن تنطبق عليهم المعايير الصارمة التي تبناها.

هذا العمل لم يكن جهدًا فرديًا فحسب، بل حظي بمساعدة مجموعة من الفاعلين في الحركة الوطنية، منهم لحول حسين، أمين دباغين، حسين آيت أحمد، أحمد محساس، محمد يوسفي، سيد علي عبد الحميد، محمد عصامي، والطيب بلحروف، والذين أسهموا بدورهم في تجنيد العناصر وفق المعايير التي تم الاتفاق عليها[2].

كما كان بلوزداد حريصًا على شرح أهداف المنظمة وآليات عملها لكل الأعضاء الجدد، داعيًا إياهم إلى الابتعاد عن الأنظار وبدء مرحلة جديدة من النضال السري. وفي غضون ستة أشهر فقط من قيادته للمنظمة، من تأسيسها سنة 1947 إلى غاية نوفمبر من نفس العام، تمكن من وضع اللبنات الأولى للهيكل التنظيمي، وتأسيس قيادة الأركان الأولى[3]. وقد أولى اهتمامًا بالغًا لعملية

[1] محمد عباس، "**فرسان الحرية، الأعمال الكاملة لمحمد عباس**"، المرجع السابق، ص 451.

[2] سعداوي مصطفى، "**المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر (1954_1947)**"، المرجع السابق، ص ص 145-146.

[3] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 181.

التجنيد، مدركًا أنها تمثل تحديًا لا يقل أهمية عن التسليح، في ظل التجاذبات القائمة بين المنظمة وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والسعي للفصل بين الهياكل التنظيمية للطرفين[1].

2. حسين آيت حمد

1.2 المولد والنشأة: وُلد حسين آيت أحمد يوم الجمعة 20 أوت 1926، كما جاء في مذكراته روح الاستقلال، وذلك بقرية آيت يحيى التابعة للبلدية المختلطة ميشلي (المعروفة اليوم بحسين حمّام) في أعالي جبال القبائل بولاية تيزي وزو. ويشير آيت أحمد إلى أن تاريخ ميلاده الرسمي كان بعد أربعة أيام من يوم ولادته الحقيقي، إذ انتظر والده إلى غاية يوم الثلاثاء للتصريح بذلك لدى الإدارة.[2]

تعد قرية آيت يحيى من القرى الصغيرة والمتواضعة في منطقة القبائل الصغرى، يغلب على سكانها الفقر والحرمان، وتتميّز بهدوئها نظراً لعزلتها وموقعها الجغرافي البعيد عن مراكز العمران الكبرى. هذا الهدوء لم يمنعها من الارتباط بما كان يجري في الوطن من تحولات سياسية واجتماعية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، فكان سكانها رغم بساطة عيشهم على اتصال دائم بما يشهده الوطن من تغيرات، حسب ما ذكره يوسف شنيني. ويؤكد آيت أحمد أنه لم يكن يسمع بأخبار الحركة الوطنية إلا عندما يعود إلى مسقط رأسه في زيارات متفرقة.

ينتمي حسين آيت أحمد إلى أسرة عريقة من منطقة القبائل، تتسم بجذور راسخة وتاريخ نضالي وروحي متميّز. فجده، محند الحسين، كان وليًا صالحًا، وصوفيًا شاعرًا، عُرف بحكمته ومكانته العالية في مجتمعه، كما كان مقدّمًا للطريقة الرحمانية، التي تُعد من أبرز الزوايا الدينية المنتشرة في الجزائر والمغرب العربي. وقد كان له دور فعال في نشر التعاليم الإسلامية وتعليم القرآن الكريم، حيث أسّس زاوية باسمه استقطبت المريدين والطلبة الباحثين عن العلم والتربية الروحية، وتُروى عنه قدرته الفريدة في

---

[1] محمد حربي، "**جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**"، تر: كيمل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، طبعة الأولى، 1983، ص 34.

[2] حسين ايت أحمد، "**روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1952-1942**"، تر: سعيد جعفر مطبعة الشافعي، منشورات البرزخ، 2002، ص ص 15-16.

ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللسان الزواوي والأمازيغي بأسلوب راقٍ جعل الناس يقبلون عليها ويحتفظون بها عن ظهر قلب.[1]

أما والد حسين آيت أحمد، فكان من رجال المنطقة البارزين، وقد تولى منصب "قايد" على دواري واسيف بين عامي 1939 و1954. لكنه، ورغم موقعه الإداري، عرف بموقفه الحازم تجاه السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث قدّم استقالته في سنة اندلاع الثورة التحريرية، وأبدى التزامًا صارمًا بالتقاليد العائلية التي تمنع التعاون مع الإدارة الاستعمارية، وهو ما عبّر عنه آيت أحمد في مذكراته، إذ وصف والده بالرجل البسيط، الصلب، المتمسك بمبادئه رغم كل الضغوط.[2]

تجذّرت في حسين آيت أحمد منذ طفولته قيم العلم والدين والروح الوطنية، فقد نشأ في كنف بيئة دينية ذات طابع روحاني، يطغى عليها حضور الزوايا والأشعار الدينية والممارسات الصوفية، خاصة تلك المرتبطة بطريقة الشيخ أمُحَمَّد بن عبد الرحمن الأزهري. كما أن والدته تنتمي إلى أسرة مقاومة من ضواحي آث يس يوسف، ترتبط جذورها بالمجاهدة لالا فاطمة نسومر، رمز المقاومة النسوية في منطقة القبائل، وكانت والدته معروفة بذاكرتها القوية وقدرتها المتميزة على الحفظ[3].

وتجدر الإشارة إلى أن عمه أوزين، الذي كان أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري، لعب دورًا مهمًا في تنمية الوعي السياسي لدى حسين آيت أحمد، فقد كان من الرافضين للتجنيد الإجباري خلال الحرب العالمية الثانية، وتخرّج من مدرسة الضباط بشرشال، وكان يحرّض على مقاطعة الإدارة الفرنسية والامتناع عن خدمتها.وعليه، فقد نشأ حسين آيت أحمد في وسط عائلي مثقف، ملتزم بالقيم الوطنية والدينية، تشبع منذ صغره بمبادئ النضال والاستقلالية، الأمر الذي ترك أثرًا عميقًا في

[1] مُحَمَّد أرزقي فراد، "**البعد الثقافي في مذكرات حسين ايت أحمد**"، كشاف مجلة أول نوفمبر، ع 182/181، الجزائر، 2016، ص 155.

[2] – حسين ايت أحمد، "**روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1942–1952**"، المرجع السابق، ص 20.

[3] – عبد العزيز واعلي، "**الدا حسين اخر التاريخين يرحل**"، كشاف مجلة أول نوفمبر (1972–2023)، ع ، 182/181، الجزائر، منشورات المجلس، 2024، ص 168.

شخصيته، وساهم في بلورة ملامحه كأحد أبرز رموز الحركة الوطنية الجزائرية. وقد حظيت عائلته باحترام وتقدير كبيرين، ولا يزال تاريخها يُروى على ألسنة الجزائريين إلى يومنا هذا[1].

2.2 نشاطه في حزب الشعب

اتّسمت الفترة الممتدة بين سنتي 1940 و1943 بشلل واضح في النشاط العلني للأحزاب السياسية الجزائرية، نتيجة للقرارات الاستعمارية الصارمة التي حظرت عمل هذه التشكيلات من جهة، وبسبب الأساليب القمعية التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي، خاصة في ظل تراجع فرنسا بعد هزيمتها في الحرب [2]. وفي هذا السياق، انخرط حسين آيت أحمد مبكرًا في العمل الوطني، شأنه شأن العديد من القيادات الوطنية، فمارس نشاطًا سياسيًا سريًا كان له أثر معتبر على تطور الحركة الوطنية، حيث التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري.

كان آيت أحمد حينها لا يزال شابًا في السادسة عشرة من عمره (سنة 1943)، وقد أظهر منذ انضمامه عزيمة قوية واهتمامًا بالغًا بالقضية الوطنية. وقدّم نفسه، في البداية، على أنه متعاطف مع الفكر الشيوعي، مستغلًا هذه الصورة للتمييز عن الموظفين المتعاونين مع نظام فيشي، ولإخفاء نضاله الحقيقي داخل الحزب[3].وقد تولى، ضمن مهامه الأولى، نشر وتفسير وتوزيع بيان حزب الشعب الجزائري في الأوساط الطلابية[4] ، وهو البيان الذي صاغه فرحات عباس في 10 فيفري 1943، متضمنًا تشخيصًا دقيقًا للأوضاع التي آلت إليها الجزائر بعد أكثر من قرن من الاستعمار[5].

---

[1] حسين ايت أحمد، "**روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1942-1952**"، المرجع السابق، ص 26

[2] عامر رخيلة، "**08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 59.

[3] حسين ايت أحمد، "**روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1942-1952**"، المرجع السابق، ص 35.

[4] مُحَمَّد العربي زبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، ج 1، منشورات إتحاد العرب، دمشق، 1999، ص 152.

[5] فرحات عباس، "**ليل الإستعمار**"، تر: أبو بكر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 165.

كان نشاطه متركزًا في شارع "بوتان" بقلب القصبة، حيث التقى بعدد من الإطارات الوطنية، منهم بعلي لعميش. وقد نال بسرعة ثقة مسؤولي الحزب نظرًا لاندماجه السريع، وجديته، وقدرته على التأثير في الشباب، الأمر الذي أهّله لتقلّد مسؤوليات عليا في وقت وجيز، حتى أصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب[1].

وبموازاة تصاعد هذا النشاط، انتشرت المنشورات، وعادت الصحف السرية إلى الظهور، ومن بينها جريدة "العمل الجزائرية"، مما يدل على انتقال الحركة الوطنية إلى مرحلة أكثر ديناميكية وتنظيمًا[2]. وفي 7 مارس 1944، جاء رد السلطات الفرنسية، وتحديدًا الجنرال ديغول، بإصدار أمرية تمنح نوعًا من المساواة الشكلية في الحقوق بين المسلمين والفرنسيين. غير أن هذا القرار لم يكن في مستوى تطلعات الجزائريين، فاعتُبر التفافًا على البيان ومحاولة لإفراغه من مضمونه الحقيقي.[3]

وردًا على هذا الموقف، بادرت القيادات الوطنية إلى تأسيس هيئة سياسية جامعة سُمّيت بـ"أحباب البيان والحرية"، وكان ذلك يوم 14 مارس 1944، بتنسيق بين فرحات عباس ومصالي الحاج، ومشاركة شخصيات وطنية بارزة من ضمنها حسين آيت أحمد، إضافة إلى ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين [4]. وقد رُسم لهذه الهيئة هدف واضح، يتمثل في المطالبة بالحقوق السياسية للشعب الجزائري، ودعوة فرنسا إلى إقرار دستور خاص بالجزائر، مع الالتزام التام بتنفيذ ما ورد في بيان 10 فيفري.

وشهدت الفترة بين 1943 و1945 تصاعدًا واضحًا في الصراع بين الوطنيين والسلطة الاستعمارية، حيث انتقل الجزائريون إلى موقف هجومي أكثر تنظيمًا، تُوّج بتنظيم مظاهرات سلمية

[1] عبد العزيز واعلي، "**الدا حسين اخر التاريخين يرحل**"، المرجع السابق، ص 170.

[2] أبو قاسم سعد الله، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945م**"، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص 85.

[3] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 126.

[4] عامر رخيلة، "**08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**"، المرجع السابق، ص 68.

تُطالب بالاستقلال والحرية، وقد ساهم هذا التحرك في إيصال صوت الجزائريين إلى القوى الدولية، بما فيها الحلفاء. غير أن هذا الزخم الشعبي اصطدم برد فعل دموي من قبل فرنسا الاستعمارية، تجسد في المجازر الوحشية المرتكبة يوم 8 ماي 1945، والتي كشفت عن الوجه الحقيقي للاستعمار وأكدت استحالة تحقيق المطالب الوطنية بالوسائل السلمية[1].

3.2 دوره في المنظمة الخاصة

انخرط حسين آيت أحمد في مختلف الميادين، سواء السياسية أو العسكرية أو التنظيمية، من خلال انضمامه إلى حزب الشعب الجزائري، ووقوفه إلى جانب الحركات الاستقلالية. ويُعزى ذلك إلى طبيعة التكوين الذي تلقّاه، والذي كان قائماً على خلفية اجتماعية وثقافية وعلمية داخل الوسطين العائلي والاجتماعي، أو من خلال تكوينه الدراسي والسياسي.وفي خضم التجارب الثورية التي خاضها، يتضح أن دور حسين آيت أحمد داخل المنظمة الخاصة لم يكن محصورًا، بل تنوع بين القيادة والتخطيط والتنظيم. فقد كان من أبرز الداعمين لفكرة الإعداد المسلح، وسعى جاهدًا لتجسيدها على أرض الواقع، خاصة بمنطقة القبائل، حيث ساهم في تشكيل خلية محلية تعمل في هذا الاتجاه، وذلك بإشراف مباشر من قيادة المنظمة الخاصة. وقد صرّح لاحقًا بأن "كل من يريد تحديد هيكل المنظمة الخاصة وتوزيع المهام بين أعضائها سيجد صعوبة كبيرة"، نظرًا للطبيعة السرية التي طبعت عملها، فضلًا عن أن لكل عضو كان دور من الصعب تحديده بدقة، مما يجعل من التنظيم كيانًا فوق مركزيّ[2].

وقد شهد مؤتمر الحزب بتاريخ 13 نوفمبر 1947، بروز دور حسين آيت أحمد في المسؤوليات الملقاة على عاتقه، حيث أوكلت إليه مهمة التنسيق مع ممثلي الحزب في الجنوب، بالإضافة إلى المهام التنظيمية والعسكرية[2]. كما شارك في اللقاءات التحضيرية لمؤتمر الحزب نفسه، وقدّم تقريرًا هامًا عن

[1] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 131.

[2] عبد العزيز واعلي، "**الدا حسين اخر التاريخين يرحل**"، المرجع السابق، ص 170.

الوضع العام وآفاق النضال. وفي سياق آخر، كان له دور محوري في إعداد وتدريب المنخرطين الجدد، حيث ساهم في تكوينهم عسكريًا وأيديولوجيًا ضمن المنظمة الخاصة، التي كانت تسعى لوضع اللبنات الأولى للعمل المسلح[1].

أشرف كذلك على تنفيذ بعض القرارات الاستراتيجية، وساهم في تطوير برامج عمل ميدانية، خاصة ما تعلق منها بتكوين الإطارات، ورفع عدد المناضلين، إلى جانب تكثيف العمل السري والتدريبي، بالإضافة إلى عملية تنظيم وتدريب المناضلين. [2]

3. أحمد بن بلة

1.3 المولد والنشأة: ولد أحمد بن بلة بمدينة مغنية التابعة لولاية وهران، التي تقع بأقصى شمال غرب الجزائر في بيئة فلاحية. أما بخصوص تاريخ ميلاده فلم يستطيع تأكيده بدقة لأنه لم تكن هناك هيئة مختصة بالأحوال الشخصية، مما ادى إلى عدم معرفته لليوم أو الشهر الذي ولد فيه غير أنه يرجح سنه 1916 كعام لميلاده، ويعزز هذا الطرح ما ورد في محضر السماع الذي حررته الشرطة الفرنسية بتاريخ 12 ماي 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة حيث صرح فيه بأن بن بلة من مواليد 25 ديسمبر 1916 بمدينة مغنية.

كان والده فلاحاً وله أربعة اخوة أكبرهم "قويدر" الذي شارك في الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ثم الثانية في سنة 1918 ضمن كتيبة المدفعية الجزائرية وأصيب خلالها بجروح خطيرة نقل بسببها إلى الجزائر، وتوفي بمدينة تلمسان متأثراً بجروحه. أما اخوه الثاني، "عبد القادر" فقد توفي بمدينة مغنية عندما كان "رحالً" يعمل بشمال فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وتزوج هناك إلى انه اختفى سنة 1940. أما الأخ الرابع" وسيني"، الذي سمي تيمناً بوالي صالح من منطقة مغنية يدعى "سيدي

[1] أبو قاسم سعد الله، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**"، المرجع السابق، الجزء السادس، ص 110

[2] حسين ايت أحمد، "**روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1952–1942**"، المرجع السابق، ص 40.

مُحَمَّد وسيني"، استدعيا لأداء الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1939 وأصيب بداء السل، توفى في ذات السنة وتوفي والدهم أيضاً في تلك السنة. [1]

بعد بلوغه السن مناسب للالتحاق في الدراسة انضم إلى المدرسة الابتدائية بمغنية، تلقى تعليمه كاملا باللغة الفرنسية إلى أن ذلك لم يمنعه من مواصلة التعليم التقليدي في الكتاب اذ كان حريصاً على المحافظة على ثقافته الإسلامية، ومع ذلك وجد نفسه مرهقا من الجمع بين النظامين ففضل الاستمرار في التعليم الفرنسي والتفرغ له.

وبعد انتقاله من مغنية إلى مدينة تلمسان كان متشوقاً لمواصلة دراسته خاصة أنه من القلائل الذين نجحوا في المرحلة الابتدائية وتأهلوا للثانوية. غير أنه وقعت له حادثه في السنة الرابعة عشر أثناء دراسته الثانوية أثرت فيه بعمق وغيرت مسار حياته اذ أقدم على الرد على أستاذه الفرنسي "بن فيداس" الذي أهان النبي مُحَمَّد ﷺ.

وهذا ما أثر عليه وجعله ينقطع عن الدراسة وكان ذلك في عام 1930 أو1931 تقريبا علما أنه نشا في بيئة دينية متشبعة بأجواء الزوايا والأفكار القرآنية والنبوية، كما كانت أسرته محافظة على أداء الصلاة الفجر جماعة فكان لذلك الجو الروحي بالغ لأثر في نفسه ما جعله ينفر بشدة من إهانة الرموز الدينية، ورغم تفوقه الدراسي عاد إلى مدينة مغنية. وذلك بعد أن فرضت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون التجنيد الإجباري الصادر بتاريخ 2 فيفري 1912 الذي فرض على الجزائريين بغية استغلالهم كذروع بشرية في حروب فرنسا ومعاركها المتعددة وفي هذا السياق استدعي بن بلة لأداء الخدمة العسكرية سنة 1937 وكانت فرصة له للتعرف على الأسلحة وطرق استعمالها نظراً لما تلقاه من تدريبات مكثفة مما جعله يظهر تفوقا لافتاً في السلك العسكري.

[1] بوضياف خديجة، جيلالي بلوفة عبد القادر، "**أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية (1962– 1965)**"، مجلة البحوث التاريخية، العدد 02، مج 06، الجزائر، 2022/12/31، ص 889.

وتم اقتراح استمراره في الجيش ومتابعة تكوينه في الكلية العسكرية لكنه رفض ذلك لأنه انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وارتبط بقضية تحرير الوطن خاصة بعد وفاة والده واخوته جميعاً عاد واحدا فقط، كما شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب القوات الفرنسية ضد الجيش النازي.

وبعد أحداث 8 ماي 1945 التي كانت حاسمة بالنسبة له وتيقن رفقة العديد من رفاقه أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، فكان ذلك دافعاً لتأسيس المنظمة الخاصة سنة 1946م. [1]

3.2 نشاطه السياسي في حزب الشعب الجزائري:

بدأ أحمد بن بلة نشاطه السياسي في سن مبكر، التحق سنة 1932، وهو في 16 من عمره، بحزب نجم شمال إفريقيا. واستغل فرصة إقامة الشيخ البشير الإبراهيمي في تلمسان، وانضم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، موازناً بين التزامه بالحزب والجمعية، ومؤدياً مختلف المهام الموكلة إليه، كما ساهم في بناء المسجد الذي شُيّد عليه مقر جمعية العلماء بمدينة مغنية[2].

على الرغم من انضمامه إلى جمعية العلماء المسلمين، إلا أن ذلك لم يمنعه من التواصل مع الأحزاب الأخرى، خاصة حزب الشعب الجزائري، إذ التقى المناضل "عبد القادر بركة"، الذي كان له دور بارز في تلقينه المبادئ الوطنية الأولى، فاندفع مباشرة إلى الانخراط في صفوف حزب الشعب دون غيره، لتوافق مبادئه مع قناعته الثورية، ورفضه لفكرة الإدماج، وإيمانه بضرورة الاستقلال. تبنى بن بلة فكرة الثورة المسلحة ضد الاستعمار، مستلهماً مسيرة الأمير عبد القادر، رغم أنه لم يشارك فعلياً في أي عمل عسكري خلال تلك المرحلة، إلا أنه حافظ على تواصله الدائم مع الحزب، حتى أثناء أدائه للخدمة العسكرية[3].

---

[1] بوضياف خديجة، جيلالي بلوفة عبد القادر، "**أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية (1962– 1965)**"، المرجع السابق، ص ص 890– 891.

[2] أحمد منصور، "**الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**"، دار الأصالة، ط 2 الجزائر، 2009، ص 48.

[3] أحمد منصور، "**الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**"، المرجع السابق، ص 49.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تزامنت عودة بن بلة إلى الوطن مع مجازر 8 ماي 1945، التي كانت محطة حاسمة في مسار النضال. وفي ظل هذه الأحداث، شهدت الحركة الوطنية نشاطاً متزايداً، لا سيما بعد صدور مرسوم العفو العام على المساجين السياسيين في مارس 1946م، وقد تعددت الأحزاب السياسية آنذاك، ومن بينها حركة أحباب البيان والحرية، غير أن أحمد بن بلة لم يتولَّ فيها أي مسؤولية أو وظيفة محددة. [1]مما أدى إلى التحاقه مجدداً بحزب الشعب، الذي أصبح يُعرف لاحقاً باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تحت زعامة مصالي الحاج،[2] حيث قام الحزب بترشيحه ضمن قائمته الانتخابية بمغنية، ففاز بمعية زملائه ببعض المقاعد، وتقلد بذلك منصب مستشار في المجلس البلدي.

ورغم انشغالاته الرسمية، واصل بن بلة نشاطه السياسي ضمن الحركة، حيث تولى تنظيم فرع سياسي بمغنية، وكُلّف بمهمة استطلاعية كان هدفها تأسيس خلايا سياسية، متنقلاً في سبيل ذلك إلى مناطق تسبو، توران، حناية، ونمور، لكنه لم يقم بتحقيق النتائج المرجوة. ومع ذلك، انتُخب عضواً في المكتب السياسي للحركة، ثم عُيّن لاحقاً ضمن المجلس الوطني سنة 1947، بسبب انضباطه والتزامه النضالي، وقد أكسبه هذا الثقة الكاملة داخل الحزب، مما جعله يُستدعى إلى العاصمة لتُكلّف له مهام سرية[3].

3.3 دوره في المنظمة الخاصة :

تمثلت المهام التي كلف بها أحمد بن بلة أثناء انخراطه في صفوف المنظمة الخاصة في تأسيس قيادة عسكرية عهد إليها بوضع خطط واستراتيجيات جديدة في مجال التدريب العسكري وتحضير المناضلين. تولى بن بلة هذه المسؤولية إلى جانب بالحاج الجيلالي والرجيمي وماروك وكان ذلك خلال

[1] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 186.

[2] نفسه، صفحة 58.

[3] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 501.

اقامته بالعاصمة، حيث كان مقر سكانه. اسندت إلى بالحج الجيلالي مهمة اعداد حلقات تكوينية لتلقين دروس في التدريب العسكري، لتعقد بعدها اجتماعات دورية للجنة، والتي كانت تشرف على عملية مراقبة البرامج وتعديلها قبل المصادقة النهائية عليها.[1] باشرت القيادة تنفيذ الجانب التطبيقي من الدروس النظرية للمناضلين، اذ تم إرسال مجموعة عسكرية إلى منطقة زدين، حيث اقام بن بلة مع رفاقه في مزرعة تعود للمناضل بالحاج الجيلالي واستمرت اقامتهم هناك لمدة سبعة أيام. وتم تخصيص جدول الأعمال لمناقشة الأوضاع السياسية في البلاد، إلى جانب دراسة السبل الكفيلة بتقوية قدرات التعبئة وتعزيز النشاط الحزبي، كما شرع في اعداد المناضلين من الجانب التقني. أما نشطه في القطاع الوهراني فتمثل في تنظيم مجموعات المناضلين في مختلف القرى والمدن التابعة للقطاع، حيث كانت هذه المجموعات تتألف من ثلاثة مناضلين إلى جانب قائد الفوج.[2]

وتضمنت المهام الأخرى التي أوكلت إلى بن بلة الإشراف المباشر على تقسيم القطاع، حيث تولى بنفسه عملية التنظيم وقام بعدة تعينات تمثلت فيما يلي:

- في مدينة وهران: عين بالحاج العامل في مصلحة التموين.
- في مدينة تيارت: تم تعيين السعيد الذي كان يمارس مهنة الخياطة.
- في مدينة غليزان: عين بن عطية وهو مستشار في المجلس البلدي.
- في مدينة تيارت: عين فلوح وهو صاحب مطعم.

أما التدريب العسكري في القطاع فقد تم باستخدام أسلحة بسيطة ومحدودة، والتي شملت عدداً من المسدسات من عيار 7.56 ملم، اضافة إلى مسدسين آليين ورشاش ألماني[3].

[1] نفسه، ص 502.

[2] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 138.

[3] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص 503.

وبسبب تدهور الوضع الصحي لمحمد بلوزداد تم تعيين حسين آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة، حيث بقي في هذا المنصب حتى عام 1949. وخلال فترة قيادته قام بإجراء بعض التعديلات الطفيفة على تركيبة القيادة، فأصبحت على النحو الاتي:

- حسين آيت أحمد قائد الأركان.
- عبد القادر بن الحاج الجيلالي مديرا ومفتشا عام.
- مُحَمَّد مبارك مسؤولاً عن الجزائر
- مُحَمَّد يوسفي مكلفا بشبكات الاتصال والاستعلامات إضافة إلى تأمين المخابئ للمناضلين المطاردين من قبل السلطات الفرنسية. إلى أن فترة اشرافه لم تدم سوى سنتين حيث انتهت عام 1949 نتيجة للأزمة البربرية التي عصفت بالحزب ليسند بعد ذلك زمام قيادة منظمة الخاصة إلى المناضل أحمد بن بلة.[1]

[1] محفوظ قداش، "**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**"، المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المطلب الأول: تعريف بها وتشكيلها

يرى مُحَمَّد بوضياف أن لجنة ثورية للوحدة والعمل لم تكن منظمة أو حزب بل اعتبرها حركة رأي تهدف إلى توحيد القاعدة النضالية دون انقسامها، كما رأى فيها الأداة المثلى للانتقال من النشاط السياسي إلى العمل الشبه عسكري بدءا من خوض الكفاح المسلح. يعود أعضاء هذه الجنة إلى صفوف المنظمة الخاصة وهم من قاموا بالتخطيط لانطلاقة الثورة التحريرية اذ قاموا بتشكيل الهيئة القيادية التي تولت الإعدادات لأولية للثورة وقامت بتوزيع المهام بين أعضائها على الصاعدين الداخلي والخارجي.[1]

ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد الاجتماع التأسيسي الذي جرى في واحدة من أعرق مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد الواقعة بشارع علي عمار 2 الذي كان يعرف سابقا بشارع (الحاخام بلوخ سابقاً) وقد سبق هذا الاجتماع لقاء تم في منزل سي لحول الكائن بشارع عرباجي رقم 11 (مارانغو سابقا) في حي القصبة وقام بجمع بين علي عبد الحميد ومُحَمَّد بوضياف في هذا اللقاء وسعى كل من لحول وعبد الحميد باعتبارهما عضوين في اللجنة المركزية إلى إقناع بوضياف بصحة الموقف الذي تبنته جماعته بسبب النزاع القائم مع مصالي وكان بوضياف حينها يمثل المنظمة الخاصة.[2] اتفق الثلاثة على الاستمرار في التشاور ومتابعة التواصل فيما بينهم وانضم إليهم لاحقا مُحَمَّد دخلي الذي كان مسؤولا عن التنظيم السياسي وشغل في السابق منصب المراقب العام للحزب اجتمع الاربعة في مدرسة الرشاد وبعد نقاش طويل وتبادل لأراء توصلوا إلى اتفاق بشان تأسيس هيئة تهدف إلى توحيد القوى داخل الحزب وبعد نقاش طويل حول تسمية تم اتفاق على اطلاق اسم (اللجنة

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر–2– أبو قاسم سعد الله، 2015– 2016م، ص ص 32–33.

الثورية للوحدة والعمل)[1] عليها وقد فهم العديد من المناضلين من هذه التسمية أنها تعني وجود جناح منشق عن الحزب غير أن الذين انحازوا لاحقاً إلى التيار المحايد أقرو بانتمائهم إلى هذه اللجنة.

قام بوضياف بالتشديد على أن اللجنة ليست حزبا ولا منظمة بل هي تجمع لأربعة أفراد يعملون على جبر الكسور التي لحقت بحزبهم.[2]

ويروي بن خدة الدور المحوري الذي اطلع به هؤلاء في تحضير للثورة وللانطلاق بها قائلاً:"..... اللجنة الثورية لعبت دور المفجر للثورة بينما أصبحت اللجنة المركزية كما هو حال المصاليين عاجزه عن مراقبة هذه الحركة وظهرت بذلك قوة جديدة على الساحة الوطنية الجزائرية وهي اللجنة الثورية التي ستعلن للعالم يوم الفاتح من نوفمبر سنة 1954 تحت اسم جبهة التحرير الوطني".[3]

وفي كتاب "le meilleur comat": كتب عمار أو زقان أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد قطعت مع الماضي رافضة الأيديولوجية السياسية المرابطية (الزوايا) التي كانت سائدة في الوطنية التوفيقية باعتبارها الامتداد الطبيعي للمنظمة الخاصة والمغذية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تعد تمثل أي تيار أو حزب أو تواجه وطني معين بل أصبحت المعبر الحقيقي عن وطنية متجذرة تنسجم تماما مع روح المجتمع بأسره. [4]

تشكلت اللجنة الثورية من: مُحَّد وضياف وبن بولعيد من المنظمة الخاصة ومُحَّد دخلي، عبد الرحمان بوشوبة عن اللجنة المركزية وبعد انسحاب سيد علي عبد الحميد عوض بمصطفى بن بولعيد وأصبحت بعد ذلك تتشكل من عضوين من اللجنة المركزية وعضوين من المنظمة الخاصة كما يلي:

---

[1] بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، المرجع السابق، ص ص 335-336.

[2] عيسى كشيدة، "**مهندسوا الثورة**"، ط 2، منشورات الشهاب، باتنة، 2010، ص 62.

[3] مومن العمري، "**الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**"، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

[4] عبد المجيد عمراني، "**جان بول سارتر والثورة الجزائرية**"، مكتبة مدبولي، (د- د)، (د- س)، ص 42.

– مصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية وعضو سابق في المنظمة الخاصة.

– مُحَمَّد بوضياف مسؤول التنظيم في فيدرالية فرنسا التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول جهوي سابق للمنظمة الخاصة.

– مُحَمَّد دخلي، مسؤول التنظيم في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

– عبد الرحمان بوشبوبة، مراقب عام في التنظيم بحركة انتصار الحريات الديمقراطية. [1]

المطلب الثاني: أهدافها

وقد قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتحديد أهداف لنفسها، تمثل أبرزها في الحفاظ على وحدة الحزب والتأكيد على ضرورة العمل الثوري، حيث كان الهدف الجوهري لمحمد بوضياف ورفاقه يتمثل في السعي وراء الإمكانيات الكفيلة بإعادة بعث المنظمة الخاصة، إلى جانب التحضير للثورة. كما بادر أعضاء اللجنة بتجنيد الطاقات وتصويب المسار النضالي، في وقت كانت فيه الساحة غارقة في الصراعات الحادة بين المصاليين والمركزيين، فشرعوا في توفير مختلف أنواع الأسلحة وفتحوا باب الانخراط أمام كافة القوى، إلى جانب شروعهم في تدريب المتطوعين على فنون القتال[2].

وقد جعلت اللجنة من نفسها نواة ثورية تسعى إلى عقد مؤتمر تشارك فيه جميع الأطراف، بما في ذلك القاعدة، كما عملت على تشكيل لجنة تسهر على التحضير للثورة. [3]وفي هذا السياق، يوضح مُحَمَّد بوضياف – العقل المدبر للعملية والمنسق الأول بين أفراد المجموعة – الغاية من تأسيس اللجنة بقوله: «إن اللجنة الثورية ليست بتنظيم، ولا هي بحزب، ولا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت، لقد كانت لجنة اسمًا على مسمى». لقد كانت لجنة ثورية للوحدة والعمل تهدف إلى إطلاق

[1] أحمد بوحوم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 40.

[2] مُحَمَّد بلعباس، "**الوجيز في تاريخ الجزائر**"، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 108.

[3] أحمد مهساس، "**التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورية للوحدة والعمل**"، مجلة الثقافة، العدد 86، الجزائر، أبريل 1958، ص 375.

حركة رأي عام قادرة على تحقيق تلاحم القاعدة النضالية، وتفادي وقوعها في تحالف مع أحد الأطراف المتصارعة[1].

وقد تمكنت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من رفع معنويات الشعب، والعمل على توحيده وتهيئته للثورة، خاصة بعد أن يئست من جميع المحاولات الرامية إلى توحيد الحزب. فشرعت في التخطيط للثورة والإعداد لها.[2] ورغم الشعارات والطموحات التي سطرتها اللجنة، إلا أنها لم تكتف بذلك، بل أقدمت على مبادرات عملية، تجلت في الاتصال المباشر بكلا الطرفين، حيث بادر أعضاؤها، عقب التأسيس، بالتواصل مع طرفي الحزب في محاولة لتحقيق ما أعلنوه منذ لحظة الانطلاق، أي جمع الطرفين على طاولة واحدة. غير أن هذه المساعي باءت بالفشل، نتيجة مواقف الطرفين، إذ رفض السيد مصالي فكرة الاجتماع بالمركزيين، مصرًّا على ضرورة تطهير الحزب قبل الشروع في أي عمل آخر، وكان ذلك موقفه النهائي الذي أبلغه لابن بولعيد أثناء زيارته له بباريس للغرض ذاته.

إلى جانب ذلك، فإن اللجنة لم تكن تمتلك سوى إمكانيات محدودة، ورغم أن الأفكار التي كانت تروج لها بدأت تجد صدى ملائمًا في أوساط القاعدة النضالية، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن تخضع بشكل تام لرقابة اللجنة، إذ ظلت تتخذ موقف المتريث، أو كانت، في جانب منها، خاضعة لتأثيرات النزعة المصالية، وفي درجة أقل لتأثيرات التيار المركزي[3].

وقد قررت اللجنة الثورية للوحدة والعمل حل نفسها عندما سلمت المشعل إلى جبهة التحرير الوطني يوم 23 أكتوبر 1954م.[4] ورغم الفشل الذريع الذي منيت به اللجنة في توحيد الطرفين المتنازعين داخل الحزب، فإنها أظهرت صمودًا كبيرًا في ظل الأزمة، بل إن هذه الأزمة زادت من إيمان

[1] عيسى كشيدة، "**مهندسوا الثورة**"، المرجع السابق، ص 62.

[2] الطاهر جبلي، "**الثورة الجزائرية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية**"، العدد 18، الجزائر، ديسمبر، 2012، ص 102.

[3] أحمد مهساس،" **التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورية للوحدة والعمل**"، المرجع السابق، ص 23.

[4] عيسى كشيدة، "**مهندسوا الثورة**"، المرجع السابق، ص 63.

عناصرها بعدالة قضيتهم. ويظهر إصرارهم من خلال ما صرّح به مُحَمَّد بوضياف حين قال: «لقد أبيتم أن تتحدوا مختارين، فنوحدكم مجبرين»، وذلك بعد أن ذهب كل طرف لعقد مؤتمره الخاص. وهكذا، استطاع هؤلاء المناضلون أن يمهدوا الطريق للكفاح المسلح، وكانت البداية بعقد الاجتماع التاريخي "لـ 22".[1]

وبعد تشكيل المنظمة وزعت المهام بين الإطارات الأربعة كالتالي :

مُحَمَّد دخلي، مسؤول التنظيم.

- مصطفى بن بولعيد، مسؤول التسليح.

- مُحَمَّد بوضياف، مكلف بالشؤون الخارجية.

رمضان بوشبوبة، مكلف بالاتصال والإعلام والاستعلام

وأصدروا نشرة خاصة تعبر عن رأي اللجنة وتبرز نشاطها سميت بالوطني وأصبحت هي لسان حال اللجنة وصدر منها ستة أعداد منذ بداية شهر أفريل إلى غاية 05 جويلية 1954. [2]

المطلب الثالث: أسباب فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تعددت الأسباب التي أدت إلى فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان أبرزها تفكك الروابط بين ممثلي المنظمة الخاصة وأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك نتيجة لاختلاف الرؤى بين الطرفين تجاه الهدف من تشكيل اللجنة، إذ سعى أعضاء المنظمة الخاصة إلى استمالة المركزيين بغرض التواصل مع بقية العناصر المشتتين عبر الوطن وتجميع الإمكانات المادية للحركة للإعداد للثورة، في حين كان هدف المركزيين هو استقطاب أعضاء المنظمة الخاصة وإدماجهم في اللجنة المركزية لدعم صفوفهم في مواجهة المصاليين. وعليه، فإن الأهداف التي جمعت الطرفين لم

[1] عبد السلام كمون، "**مجموعة لإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954**"، رسالة ماجستير، جامعة أدار، 2011-2012، ص 115.

[2] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 42.

تكن مبدئية، بل خضعت لحسابات التوازنات داخل الحزب، مما أدى إلى تفكك اللجنة بعد قرابة أربعة أشهر من تأسيسها. كما فشل أعضاء اللجنة في إيصال أهدافهم إلى المناضلين، ما رسخ في الأذهان أنها قوة منافسة للمركزيين والمصاليين وزاد في اتساع الهوة بينهم، بل إن بعض أعضاء المنظمة الخاصة اعتبروا التحالف مع المركزيين شبهة.

ورغم سعي اللجنة للحفاظ على وحدة مناضلي الحزب، خاصة في فرنسا، إلا أنها لم تنجح في ذلك، واكتفت بتجميع عدد من أعضاء المنظمة الخاصة، لكن الحلم بالتحول إلى الكفاح المسلح اصطدم بفشل التحالف مع المركزيين، ما دفع جماعة بوضياف إلى الاستعداد للثورة بالاعتماد على نواة المنظمة الخاصة. في الوقت ذاته، كان المصاليون يحضّرون لعقد مؤتمرهم في مدينة هورنو البلجيكية، بين 13 و15 جويلية 1954، دون إشراك المركزيين والمحايدين، حيث اشترط مصالي اعتراف اللجنة المركزية ومكتبها السياسي بانحرافهما الإصلاحي، وهو ما رفضته الهيئتان، مؤدياً إلى انشقاق الحزب رسميًا، وتجسّد ذلك في إقصاء المركزيين وأعضاء اللجنة الثورية من الحزب.

بالتوازي، عقد المركزيون مؤتمرهم بالجزائر العاصمة بين 13 و16 أوت 1954، مما جعل من إمكانية لمّ شمل المناضلين أمرًا مستبعدًا، وأسقط كل معنى للجنة الثورية. هذا بالإضافة إلى التباين في مواقف أعضائها، خاصة بعد اكتشاف مُحَمَّد دخلي نشاط مُحَمَّد بوضياف الموازي مع عناصر المنظمة الخاصة، ما اعتبره خيانة للثقة بينهما. كما لم يكن لأعضاء اللجنة المركزية موقف واضح من الكفاح المسلح، إذ عبّر مُحَمَّد تقية عن هذا التباين حين قال إنهم لا يشاطرون أعضاء المنظمة رأيهم حول توقيت تفجير الثورة، فالمنظمة الخاصة كانت ترى ضرورة الانتقال العاجل للعمل المسلح، بينما رأى المركزيون أن الوقت لم يحن بعد[1].

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص ص 43-44.

كل هذه الخلافات دفعت أعضاء المنظمة الخاصة إلى فقدان الأمل في إيجاد موقف موحد داخل الحركة، فتوجّهوا نحو من تبقى من عناصر منظمتهم، الذين كانوا لا يزالون يعيشون في السرية، وواصل مُحَمَّد بوضياف سعيه للتشاور معهم حول مصير العمل الثوري، مما توّج بعقد اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين، ليتم بعدها بتاريخ 20 جويلية 1954 حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ويواصل أعضاؤها مسيرتهم في التحضير للثورة المسلحة[1].

المبحث الثالث: التحضير لتفجير الثورة ونتائجها

المطلب الأول: ظروف تفجير الثورة

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 45.

بعد تعثر الجهود التي بذلها مُحَّد بوضياف من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل في سبيل توحيد صفوف حزب الشعب المنقسم بين تياري المركزيين والمصاليين، قرر في ربيع سنة 1954 أن يتجه نحو الاتصال بمناضلي الحزب المنتمين إلى المنظمة الخاصة، والذين كانوا محل متابعة وملاحقة من قبل السلطات الاستعمارية، مما دفعهم إلى التواري في مختلف مناطق الوطن. وقد حدد لهم موعد اجتماع بمدينة الجزائر، [1] حيث التأم شملهم يوم 25 جوان 1954، في بيت المناضل إلياس دريش، الذي يقع بحي بلكور، وقد صرّح هذا الأخير في حديث لجريدة الخبر بتاريخ 1 نوفمبر 2000، بأن عدد الحاضرين بلغ اثنين وعشرين عضوا. تولى المناضل مصطفى بن بولعيد رئاسة الاجتماع، بينما عرض كل من مُحَّد بوضياف، والعربي بن مهيدي، وديدوش مراد تقارير متعددة حول الأوضاع السياسية السائدة آنذاك[2].

وقد ناقش المجتمعون عدة محاور رئيسية، تمثلت في: استعراض تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها، والوقوف عند نتائج القمع الاستعماري الذي طال أعضاءها، بالإضافة إلى تقييم اهتمامات مناضليها بين سنتي 1950 و1954، وكذا تحليل أسباب أزمة الحزب وظروف انقسامه الداخلي.

وفي ختام اللقاء، تقرر أن يتم انتخاب مسؤول وطني توكل إليه مهمة تنفيذ قرارات الاجتماع، وذلك تمهيدا لانطلاق العمل الثوري المسلح، وقد أسندت هذه المهمة إلى مُحَّد بوضياف، الذي قام بدوره بالتواصل مع كل من بن بولعيد، وديدوش مراد، والعربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، وانضم إليهم لاحقاً كريم بلقاسم، ليُشكّل هؤلاء القيادة الوطنية للثورة، والتي ضمت ستة أعضاء توزعوا جغرافياً على النحو التالي:

---

[1] زهير إحدادن : "**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**"، مؤسسة احدادن الجزائر، ط1، 2007، ص 09.

[2] كهينة نايت عبد الله، "**التحضير لأول نوفمبر 1954**"، مجلة الراصد المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية، وثورة 1 نوفمبر 1954 عدد تجريبي، 2001، ص 10.

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): ديدوش مراد
- المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى): كريم بلقاسم
- المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): رابح بيطاط
- المنطقة الخامسة (قطاع وهران): العربي بن مهيدي

كما اتفق على إطلاق اسم جبهة التحرير الوطني على هذه الحركة الثورية الجديدة، مع تحديد الفاتح من نوفمبر 1954 تاريخاً لانطلاق العمل المسلح[1]، دون تغيير في الموعد. وتم تكليف مُحَمَّد بوضياف بإبلاغ هذه القرارات إلى المناضلين الثلاثة المتواجدين بالقاهرة، الذين كانوا قد اضطروا لمغادرة الجزائر بفعل ملاحقة السلطات الاستعمارية لهم نتيجة لنشاطهم الثوري[2].

المطلب الثاني: اندلاع الثورة ونتائجها المحققة:

في حدود منتصف ليلة الأول من نوفمبر عام 1954، وقع الانفجار العظيم الذي مهّد الطريق نحو استقلال الجزائر. أعقب هذا الحدث إصدار بيان رسمي عن قيادة الثورة، عُرف لاحقًا باسم "بيان أول نوفمبر 1954".[3] وقد تزامن ذلك مع الأسبوع السادس من ليلة عيد جميع القديسين. وفي نفس التاريخ، انطلقت الطلقات الأولى لجبهة التحرير الوطني، لينكشف الستار عن التحضيرات التي لم تبقَ سرّية، كما أشار إلى ذلك مدير الأمن الفرنسي "جان فوجور(Jean Vaujour) "، حيث كانت المصالح الفرنسية على دراية ببعض ما يُحاك في الخفاء، بل وبعلم مسبق بتشكيل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل[4]."

[1] زينب نميري، "**جريدة اليوم سنة 1999**"، ص 04.

[2] زهير احدادان، "**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**"، المرجع السابق، ص12

[3] مُحَمَّد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 69.

[4] هنري علاق، "**مذكرات جزائرية**"، تر: جناح مسعود وعبد السلام غريزة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، 2002.

تم إعطاء الإشارة الأولى لانطلاق العمليات العسكرية بعد اندلاع الثورة على مستوى الولايات الخمس. وكانت البداية مع المنطقة الأولى، منطقة الأوراس، والتي تميزت عن غيرها بنشاطها الكثيف وسرعة تحولها من حرب عصابات إلى حرب مواجهة مباشرة. وقد أُطلق عليها في الوثائق الفرنسية "جنوب قسنطينة"، وتؤكد هذه الوثائق على أن الأوراس شكّلت المنطلق الحقيقي للثورة الجزائرية. فالأوراس، بما له من موقع جغرافي استراتيجي كحلقة وصل بين الأطلس التلي والصحراوي، وبفضل تضاريسه الصخرية الوعرة، لعب دورًا رئيسًا في تفجير الثورة المسلحة[1].

أما المنطقة الثانية، فقد أشارت إليها الوثائق الفرنسية باسم "الشمال القسنطيني" أو "كومندو"، وكانت تشمل القالة، قالمة، قسنطينة، والمسيلة، ثم توسعت لاحقًا لتشمل نواحي الطاهير والميلة. وفيما يخص المنطقة الثالثة والرابعة، فقد تم توصيفها في المصادر الفرنسية باسم "منطقة الجزائر"، وقد بدأ العمل المسلح في هاتين المنطقتين منذ شهر سبتمبر 1954، خاصة في نواحي القبائل الكبرى، ثم امتد نحو الجهة الشرقية انطلاقًا من وادي الصومام، متوغلاً في جبال القبائل الصغرى، وصولاً إلى جبال البنيان[2].

أما المنطقة الخامسة، المعروفة في الوثائق الفرنسية باسم "منطقة وهران"، فقد شملت نشاطها بدءًا من أكتوبر 1955، لكنها تأخرت نسبيًا مقارنة بالمنطقة الأولى من حيث شدة العمليات.

وقد استهدفت الهجمات في مختلف هذه المناطق منشآت حساسة مثل محطات الكهرباء، وأعمدة الهاتف، ومراكز الشرطة، والثكنات العسكرية، ومخازن الحبوب. وبالرغم من تواضع الوسائل القتالية، إلا أن المناضلين اعتمدوا على أهمية الأهداف المختارة لتعويض ضعف الإمكانيات. وفي هذا السياق، صرّح الشهيد مصطفى بن بولعيد: "حسب إمكانياتنا أولًا وقبل كل شيء، مهاجمة مراكز الدولة وثكنات الجند، إن وسائلنا متواضعة ويجب أن نعوض هذا النقص بأهمية الأهداف."

[1] جيلالي عبد الحمن مُحَمَّد، "**تاريخ الجزائر العام**"، جزء 1، الجزائر، 2007، ص 53.

[2] بوعزيز يحي، "**الثورة في الولاية الثالثة (1954– 1962)**"، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 10.

ففي منطقة الأوراس، استُهدفت ثكنة عسكرية بمدينة باتنة، ومقر الشرطة في مدينتي سمندو والخروب. أما في منطقة القبائل، فقد هوجمت مراكز الدرك، وأُحرقت مخازن الفلين، وقُطعت خطوط الهاتف، مما أدى إلى انقطاع الاتصال بين العاصمة الجزائرية ومنطقة القبائل. وفي منطقة الجزائر، شملت الأهداف مصنع الغاز، دار الإذاعة، خزانات الوقود، مركز الهاتف، وساحة أول ماي، إلى جانب الهجوم على ثكنتين في كل من البليدة وبوفاريك. وفي منطقة وهران، نُفذت عملية استهدفت مطار الحلف الأطلسي في طفراوي (وهران)، حيث تم إضرام النار فيه والاستيلاء على الأسلحة المتوفرة في ثكنة مدفعية بحي الكمين بوهران.

يتضح من هذه العمليات أن هجومات الفاتح من نوفمبر استهدفت منشآت استراتيجية بشكل دقيق، ورغم محدودية الإمكانيات، لم يكن الهدف تحقيق نصر حاسم، بل زرع الاضطراب والمفاجأة في صفوف المستعمر الفرنسي، وهو ما تم فعلاً، إذ دخلت السلطات الاستعمارية في حالة من الهلع والتساؤل حول طبيعة هذه الهجمات.

وقد تلخصت الاستراتيجية العامة لتفجير الثورة في:

- تنفيذ أعمال بطولية في مختلف مناطق القطر الجزائري، يعقبها انسحاب إلى مواقع آمنة من أجل إعادة التنظيم على المستويين السياسي والعسكري[1].
- نشر حالة من انعدام الأمن عبر نصب الكمائن، وشن الهجومات على مراكز البريد، واستعمال الغازات المفاجئة، وشن مناوشات متفرقة واقتصاص من العدو.
- أما على الصعيد السياسي، فكان الهدف تعبئة الجماهير عبر الإضرابات، وتنظيم تحركات سرية وعلنية، منها إنشاء شبكات استخبارات.
- وقد تميزت المرحلة الثالثة بخلق مناطق محررة، بفضل توسيع رقعة المعارك، وتعزيز جيش التحرير الوطني عدةً وعتادًا.[1] وهكذا، تمكن مجاهدو ثورة نوفمبر 1954 من تنفيذ 31 هجومًا عسكريًا شمل

[1] صالح فركوس، "**تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**"، دار العلوم عنابة، الجزائر، 2005، ص 432.

مختلف المناطق الجزائرية، وأسفرت عن خسائر مادية وبشرية معتبرة لدى الاستعمار الفرنسي. ففي صباح أول نوفمبر وحده، وقعت نحو ثلاثين هجمة متزامنة، نُفذت بواسطة ما بين 2000 إلى 3000 مناضل، كانت أسلحتهم تتراوح بين بنادق صيد وأسلحة محلية الصنع. وقد استمرت هذه العمليات، خاصة في جبال الأوراس، حيث واصل أعضاء اللجنة الثورية والأنصار شن هجمات من المخابئ الجبلية التي يصعب على الجيش الفرنسي الوصول إليها.

بهذا، دشنت الثورة الجزائرية انطلاقتها العظيمة في نوفمبر 1954، لتعيد للملايين حقهم في الحياة الكريمة في وطنهم، وتفتح أمامهم آفاق المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية، متصدية لقوى الاستعمار التي أرادت أن تحتكر لنفسها كل شيء وتحرم الآخرين من كل شيء[2].

المطلب الثالث: هجومات الشمال القسنطيني

لقد لجأت السلطات الاستعمارية إلى توظيف شتى الوسائل لقمع الثورة منذ بدايتها، فعملت على استقطاب التيار المصالي، والقياد، والقومية، والحركى، بالإضافة إلى تأسيس حركة "كوبيس" بعين الدفلى التي كان يقودها عبد القادر بلحاج، العضو السابق في المنظمة الخاصة، والذي انقلب لاحقًا لصالح الجهاز الأمني الفرنسي. وقد تمخض عن هجومات 20 أوت جملة من النتائج التي غيّرت واقع الحرب في الجزائر بعد مرور سنة واحدة فقط على اندلاعها، ومن أبرزها اتساع الفجوة بين المستعمِر والمستعمَر، حتى أصبحت المآسي راسخة في الأذهان، ولم يعد بالإمكان لأي فاعل على المستوى الوطني أو في إطار العمالات أن يهدئ النفوس أو يعيد الثقة.

وبفعل نجاح الاستراتيجية الثورية بعد أحداث 20 أوت 1955، وجدت فرنسا الاستعمارية نفسها مضطرة لتعديل سياستها العسكرية في مواجهة الوضع الجديد، فسعت إلى السيطرة على

[1] محمد تقية، "**الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**"، تر: عبد السلام عزيزي، دار القضية، الجزائر، 2010، ص 155.

[2] جوان غيلسي، "**الجزائر الثائرة**"، تر: خيري حماد، طبعة 1، الطليعة، بيروت لبنان، 1961، ص 122.

المناطق الجبلية من خلال إقامة مراكز دائمة لمحاصرة وحدات جيش التحرير الوطني، وكانت جبال الأوراس النمامشة وسهول وادي الصومام في مقدمة المناطق المستهدفة.

وتعددت المخططات الاستعمارية، إلا أن العنف الممارس من طرف قوات الاحتلال لم يَحُل دون تصاعد العمليات الثورية بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني. وقد سجلت التقارير السرية الفرنسية كافة العمليات المنفذة يوم 20 أوت والأيام التالية، مما دلّ على أن الثورة لن تتوقف حتى تحقيق مطالب الشعب الجزائري.[1] ومن ذلك مثلاً: اختطاف حارس بلدي على بُعد 20 كلم جنوب مدينة عين البيضاء (ولاية أم البواقي حاليًا)، وحرق ضيعة (Magnani) شرق بولهيلات (Lutaud) بباتنة، وإلحاق أضرار مادية معتبرة، إضافة إلى حرق ضيع (Balta) ، وضيعة (Arnaud) على بعد 20 كلم من عين فكرون. وقد استهدفت معظم العمليات خارج المدن الكبرى الدوريات الفرنسية، حيث نُصبت كمائن وأُحرقت الضيعات وقُتل بعض المتعاونين الجزائريين وعدد من المعمرين، من بينهم المسؤول الإداري الفرنسي (Jean Reynaud) الذي سقط في كمين قرب عين مليلة[2].

وبسبب الزخم الذي اتخذته هجومات 20 أوت، وصفتها التقارير السرية بأنها "فقرة غامضة". وقد انهارت كل حسابات وخطط الاستعمار قبيل الاحتفال بالذكرى الأولى لاندلاع الثورة، إذ كشفت الاستراتيجية الجديدة عن شدة في التعامل مع الاستعمار وأعوانه. ووفقًا لما أورده حميد عبد القادر، فإن الحرب الثورية التي اقترحها بن طوبال وصادق عليها زيغود يوسف، كانت قاسية، حيث استهدفت المدنيين والعسكريين الأوروبيين وحتى العملاء. كما اتخذت الثورة تدابير بإعداد قائمة لتصفية شخصيات وطنية، رغم تغير مواقفهم من الاستعمار، إذ تؤكد التقارير الفرنسية أن قرارات التصفية كانت مبنية على الشكوك والظنون، ويؤكد ذلك ما قاله بن طوبال لفرحات عباس في

[1] محمد بكار، "**استراتيجية الثورة الجزائرية بعد هجوم الشمال القسنطيني حسب التقارير الفرنسية أوت_ ديسمبر 1955**"، الإحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021، ص 803.

[2] نفسه، ص 803.

القاهرة: "لقد أدرجت اسمك في قائمة المحكوم عليهم، لأنني كنت أظن أنك كنت تجمع التبرعات لصالح حركتك[1]."

وقد أثارت عملية فرار عشرة سجناء محكوم عليهم بالإعدام، من بينهم ديدوش مراد، حفيظة المعمرين، كما قاطع المحاربون المسلمون القدماء جميع احتفالات فرنسا إثر تلقيهم رسائل تهديد. وبعد أحداث 20 أوت، ازدادت الأزمة عمقًا، حيث لم تستطع السلطات الاستعمارية تحسين الأوضاع، فاستدعت فرنسا جنود الاحتياط في خطوة غير مسبوقة. في المقابل، تدهور الوضع الاقتصادي، وتراجع النشاط الفلاحي، وقلت فرص العمل بسبب غياب الأمن، وانقطع الوئام بين عناصر المجتمع الإثني، فازداد حجم الضرر.

اعترفت التقارير السرية بأن الكثير من الجزائريين أصبحوا لا يؤمنون إلا بإصلاحات سياسية على غرار تونس والمغرب، إذ ارتبط مصير الجزائر بروابط إقليمية وقومية متجذرة، لا يمكن لمرور الزمن أن يغيرها. وقد ظلت الجزائر تتابع تطورات الأوضاع في الدول المغاربية، إيمانًا بأن مصيرها مرتبط بمصير الأمة العربية الساعية للتحرر، ومن هنا أصبحت الشعوب المستعمَرة تطمح للاستقلال باعتباره مفتاح تحقيق الحلم العربي المشترك. وقد أكدت تقارير "مصلحة الربط للشمال الإفريقي" بعد هجومات أوت أن فكرة الاستقلال كانت قد ترسخت منذ عدة شهور، بل إن أقل من سنة واحدة في جبال الأوراس والنمامشة كانت كافية لتأكيد أن المسألة قد حُسمت.

لقد نجحت الاستراتيجية الثورية، وأدرك الاستعمار أن المعطيات تغيرت بعد هجومات 20 أوت لصالح جبهة التحرير الوطني. ووُصفت الأوضاع بالخطيرة لأول مرة منذ احتلال الجزائر سنة 1830،

[1] حميد عبد القادر، **"فرحات عباس، رجل الجمهورية"**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 138.

ففي نهاية نوفمبر، أُقرت خطورة الوضع رسميًا، وكان السبيل الوحيد لمواجهة ذلك هو تعزيز القوات العسكرية ومعاقبة المسؤولين عن الأحداث بسرعة.[1]

ولم تفكر السلطات الفرنسية في أي لحظة بفتح حوار حقيقي مع جبهة التحرير الوطني أو بتجريب الحل السياسي قبل المضي في الحل العسكري، ولذلك جاء رد الفعل الأمني والعسكري، إلى جانب عنف المستوطنين، شديدًا. ويتضح أثر المجازر المرتكبة في مدينة سكيكدة يوم 20 أوت 1955 من خلال شهادة الصحفي الفرنسي روبير لامبوت (Robert Lambotte) بتاريخ 23 أوت، حيث قال: "لقد صعدت بضعة كيلومترات على الجبال المتاخمة للمدينة، حيث توجد قرى الجزائريين. وبمجرد أن بدأنا الصعود حتى فاجأتنا رائحة تدفع إلى التقيؤ. لقد كانت الرياح تحمل معها من جميع الجهات رائحة الجثث التي بدأت في التحلل."

لقد ساهم هجوم الشمال القسنطيني في أوت 1955 في إنهاء وصف الأحداث بـ "العملية البوليسية" من طرف الجانب الفرنسي، حيث بات الحديث يدور حول حرب حقيقية استُدعي لها ستون ألف جندي احتياطي بعد أن منح جاك سوستيل الضوء الأخضر للجيش. ونتيجة ذلك، انقلب حتى أولئك الذين راهنوا على فرنسا وعلى ديمقراطيتها، وباءت كل رهانات دعاة الاندماج بالفشل. ومن مظاهر ذلك، أن نواب فيدرالية المنتخبين، ومن بينهم من التحق بالثورة، أمضى واحد وستون نائبًا منهم على مذكرة تاريخية سُمّيت "مذكرة 61"، مما جعل سوستيل يشعر بالعزلة رغم تحضيره لحملة واسعة لتنفيذ سياسة الإدماج[2].

أما الأرشيف الفرنسي المتاح حاليًا في مراكز الإيداع، خاصة العسكري منه في قصر فانسان (Vincennes)، فلا يعكس بدقة كل تفاصيل هذا اليوم، خصوصًا ما تعلق بالقمع العسكري

[1] محمد بكار، "**استراتيجية الثورة الجزائرية بعد هجوم الشمال القسنطيني حسب التقارير الفرنسية أوت_ ديسمبر 1955**"، المرجع السابق، ص 804.

[2] حميد عبد القادر، "**فرحات عباس، رجل الجمهورية**"، المرجع السابق، ص 139.

والإبادة وجرائم الميليشيات الأوروبية [30]. وعلى الرغم من هذا التعسف، استمرت الثورة في حملاتها الدعائية الاجتماعية والسياسية والدينية من خلال المناشير والتهديدات والمقاطعة، وكانت عدالة الثوار ملموسة وحاسمة في تعميم الانتفاضة. أما المجاهدون الذين عارضوا الثورة أو تآمروا ضدها، فقد تمت تصفيتهم بلا هوادة، مما دفع التقارير السرية للاستنتاج بأن "الإرهاب يحاول فرض قانونه وتحقيق أهدافه شيئًا فشيئًا في المناطق التي تظهر فيها قوته."

وقد تبيّن للسلطات الفرنسية أن الأمور خرجت عن السيطرة، خاصة بعد تصريح مُحَمَّد الصالح بن جلول، شيخ النواب المسلمين المعروف بولائه لفرنسا، بأن سياسة الإدماج لم تعد صالحة. وكان هذا التصريح بمثابة إعلان صريح بأن الحرب ستطول. لقد شعرت السلطات الاستعمارية بجدية الثورة هذه المرة، غير أن العقبات لم تختفِ، بل سعت فرنسا إلى زرع الفتنة داخل الصفوف الجزائرية، من خلال نسب أعمال معينة للثوار بهدف إضعافهم وكسب الوقت. وقد قامت عصابة اللوبي الكولونيالي برسم خطة لاغتيال بعض الشخصيات الوطنية، وأُبلغ فرحات عباس بذلك نهاية نوفمبر 1955 من قبل صديقه "لوسيان أنجيلي"، الذي أعلمه أن النواب الأوروبيين خططوا سرًا لاغتيال مائة رهينة جزائرية، من بينهم هو نفسه، كما طالبوا بإعدام كل المجاهدين المقبوض عليهم، ردًا على مذكرة النواب المسلمين الـ 61.[1]

لقد كانت مذكرة النواب بمثابة توبة سياسية صريحة من سياسة الإدماج، حيث طالبوا في نهايتها فرنسا بفتح باب التفاوض المباشر مع جبهة التحرير الوطني لإنهاء الأزمة الجزائرية. وبخصوص عدد ضحايا هجومات 20 أوت، فإن الرقم الذي أعلنته السلطات الفرنسية (12000 شهيد) يبقى، في نظر العديد من الباحثين، أقل من العدد الحقيقي، نظرًا لهول القمع ووحشيته وتعدد الجهات المنفذة له، من جيش بري وبحري وجوي، مدعوم بميليشيات المعمرين.

[1] حميد عبد القادر، "**فرحات عباس، رجل الجمهورية**"، المرجع السابق، ص 139.

قد كشفت التقارير الفرنسية عن انتشار الثورة في عديد من القرى والمناطق بالشرق الجزائري، باستثناء منطقة الغرب، وهو ما يفسر تركيز جهود الاستعمار على الشرق باعتباره مركز الصمود بعد انطلاق ثورة نوفمبر 1954[1].

نستخلص في نهاية الفصل أن الحركة الوطنية شهدت إحباطات كبيرة، وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي أعقبت ورائها مجازر 08 ماي1945 في الجزائر التي أكدت للحركة الوطنية أن الاستقلال لا يأخذ إلا بالقوة، وأنه من ضرورة تبني خيار الكفاح المسلح بدلاً من العمل السياسي السلمي.

تأسست المنظمة الخاصة عام 1947، كتنظيم سري شبه عسكري يشكل نواة جيش التحرير الوطني بقيادة بلوزداد وأبرز القادة منهم: ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.....

بسبب الانقسامات السياسية داخل الحركة، حاولت اللجنة الثورية للوحدة والعمل توحيد الصفوف ولكنها فشلت في ذلك. مما أدى إلى تمهيد المباشر لانطلاق الثورة المسلحة.

في جوان 1954 اجتمع قادة المنظمة الخاصة للاستعداد لإعلان الثورة، التي انطلقت بشكل رسمي في 1 نوفمبر 1954 بهجمات متناسقة على مواقع استراتيجية في عدة مناطق، الذي نتج عنها زيادة في قمع الاستعماري الفرنسي.

ورغم ذلك استمرت الثورة في التوسع وتوحيد الشعب الجزائري نحو الاستقلال.

[1] بكار محمد، "**استراتيجية الثورة الجزائرية بعد هجوم الشمال القسنطيني حسب التقارير الفرنسية أوت_ ديسمبر 1955**"، المرجع السابق، ص 805.

الفصل الأول: مؤتمر الصومام ودوره في التنظيم الثورة

المبحث الأول: الهيكلة السياسية والعسكرية

المطلب الأول: الهيكلة السياسية

المطلب الثاني: الهيكلة عسكرية

المبحث الثاني: دور المسؤول العسكري في الثورة

المطلب الأول: تعريفه

المطلب الثاني: شروط انتقاء المسؤول العسكري للولاية التاريخية

المطلب الثالث: مهامه ودوره

المبحث الأول: الهيكلة السياسية والعسكرية

المطلب الأول: الهيكلة السياسية

خرج المؤتمر بجملة من القرارات السياسية بالغة الأهمية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. إنشاء المجلس الوطني للثورة:

حيث تقرر خلال انعقاد المؤتمر أن جيش تحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد التي تنوب عن الشعب الجزائري، وتُمنح صلاحية اختيار ممثليها، وبناءً عليه تم تأسيس المجلس الوطني للثورة[1]، الذي يُعد الهيئة العليا في التنظيم، ويتولى تسيير الثورة من الناحية السياسية والعسكرية والاجتماعية[2]. يعقد المجلس اجتماعاً سنوياً بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ، ويُعد بمثابة برلمان جبهة التحرير الوطني، ممثلاً لمختلف التوجهات السياسية، وله سلطة اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، إذ يعد الهيئة الوحيدة المخولة بوقف القتال. ومن مهامه كذلك مناقشة ميزانية (ج، ت، و) والتصويت عليها، كما يختار لجان التأديب والمراقبة المالية والإدارية من بين أعضائه. يتمتع كل عضو فيه بحق تقديم الاقتراحات والتقارير، والمشاركة في النقاشات أمر ملزم، بينما يُرفض الامتناع عن التصويت.

ويملك المجلس حق توسيع عدد أعضائه الحاضرين أو تعويض الغائبين منهم، شريطة موافقة ثلثي الحاضرين، وذلك في حال الاستقالة أو الوفاة. يتشكل المجلس من 34 عضواً، بينهم 17 أساسي و17 إضافي[3]، ويمكن عقد اجتماعاته بطلب من نصف أعضائه، بشرط حضور اثني عشر عضواً على الأقل من مجموع أربعة وثلاثين، سواء كانوا دائمين أو إضافيين[4].

---

[1] مُحَمَّد العربي الزبيري، "**الثورة في عامها الأول**"، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 111.

[2] نفسه، ص 156.

[3] يوسف يعلاوي، "**تصريح لأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين في ذكر يوم المجاهد**"، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص.

[4] مُحَمَّد العربي زبيري، "**الثورة في عامها الأول**"، المرجع السابق، ص 111.

2. المجالس الشعبية:

أنشئت هذه المجالس لتنظيم صفوف الشعب، انسجاماً مع متطلبات الحرب، وما تفرضه الضرورات الاجتماعية والثقافية لأي شعب حر. وتحقيقاً لهذا الهدف، تم إقرار تشكيل مجالس شعبية في كل دوار، بغض النظر عن عدد السكان، حيث يتم انتخاب خمسة نواب يشكلون مجلساً شعبياً للدوار أو الحي تحت إشراف المفوض السياسي. وتتواصل هذه المجالس مع السلطة المركزية لـ (ج، ت، ح) عبر لجنة اتصال مكونة من ثلاثة أعضاء، وتُناط بها إدارة شؤون السكان، من تعداد سكاني، وحفظ الأمن، وجمع الضرائب، ورصد تحركات القوات الاستعمارية. كما تفصل في النزاعات، وتقوم بالمهام المنوطة عادة بالبلديات، مثل تأمين مخازن الحبوب، وبناء المدارس، والبحث عن منابع المياه، وتوزيع المساعدات الشهرية على أسر المسبلين والفدائيين والمحتاجين. وتُعنى المجالس أيضاً بصحة السكان، من خلال إرسال ممرضين وممرضات إلى منازل البوادي لمحاربة الأمراض[1].

3. لجنة التنسيق والتنفيذ:

عقب انعقاد المؤتمر، تم تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة عليا تخضع للمجلس وتُسند إليها مسؤولية إنشاء ومتابعة مختلف اللجان[2]. وتُخول لها صلاحية تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج، والإشراف على تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة.

كما تضطلع اللجنة بدراسة ملفات المنح والرتب العسكرية، وتوجيه مختلف أنشطة الثورة على الصعد العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وتُشرف على كافة هيئات الثورة. يخضع القادة العسكريون لها مباشرة، باعتبارها الجهاز التنفيذي للثورة الجزائرية[3]. وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء تحت وصاية

---

[1] مُحَمَّد لحسن أزغيدي، مرجع السابق، ص 156.

[2] مصطفى بوغابة، "**من وحي ذكرى 20 أوت**"، مجلة أول نوفمبر، ع.خ ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1973، ص12.

[3] بوحوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**"، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 123.

المجلس الوطني للثورة[1]، وهم: العربي بن مهيدي،[2] عبان رمضان،[3] بن يوسف بن خدة، كريم بلقاسم[4]، وسعد دحلب. وتُعتبر اللجنة بمثابة جهاز تنفيذي يتولى الرقابة على الأنشطة السياسية والعسكرية في الداخل والخارج، وتتمتع بسلطة إصدار أحكام نهائية لا تقبل النقض أو الاستئناف، ويحق لها تشكيل لجان متخصصة لدراسة وتحضير الملفات الضرورية[5].

4. المحافظون السياسيون:

يحملون رتباً تبدأ من عريف وتصل إلى رائد، وتقتصر مسؤولياتهم في المقام الأول على الشق السياسي، وتتمثل في:

---

[1] باتريك إفينو، جون بلانشايس، "**حرب الجزائر ملف وشهادات**"، ج1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2012، ص 225

[2] ولد مُحَمَّد العربي بن مهيدي في عام 1923 بدوار الكواهي بعين مليلة انظم العربي بن مهيدي إلى فوج الرجاء للكشافة الإسلامية ببسكرة، انخرط في حزب الشعب وكان عمره العشرين بزعامة مصالي الحاج كان عضواً بارزاً في المنظمة الخاصة، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام وبعد إضراب 8 أيام 1957 ألقي القبض على العربي واستشهد أثر التعذيب: أنظر أسيا تميم، "**الشخصيات الجزائرية**"، دار المسلك، الجزائر،2008، ص ص180-187.

[3] عبان رمضان:مناضل في حزب الشعب الجزائري كان أحد منضمي مؤتمر 20 أوت 1956 عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبلجنة التنسيق والتنفيذ. وفي اعقاب ما سمته فرنسا بمؤامرة 1960. ألقي عليه القبض وحكم عليه بست سنوات سجناً أطلق سراحه في شهر جانفي 1955 فالتحق فوراً بصفوف جبهة التحرير الوطني في ناحية القبيلة، وتولى تنظيم مصالح الاتصالات مع الداخل والخارج. قضى منها خمسا وافرج عنه عام 1955 وبعدها التحق بصفوف الثورة بناحية البليدة فأسندت اليه مسؤولية تنظيم الاتصالات بين مختلف أجهزة الثورة في الداخل مع الخارج وعمل بنشاط في الإعداد والتحضير لمؤتمر الصومام. لم يبخل عن الجزائر بعرقه واستشهد في افريل 1958فسجل اسمه في قائمة القوافل الكبيرة التي ارقت دمائها عن طيب خاطر من أجل الجزائر. أنظر: جريدة المجاهد، "**اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني**"، ج،1، العدد27، الجزائر، د. ت، ص8.

[4] ولد كريم بلقاسم سنة 1922 بذراع الميزان انخرط في حزب الشعب عام 1945 الذي كان يدعوا إلى الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا الذي غير اسمه إلى حركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ 1946 كان من بين الستة المفجرين للثورة وفي 1957 أصبح كريم بلقاسم المسؤول العسكري الأعلى في الثورة، سنة 1960 أصبح وزير للخارجية للحكومة المؤقتة ، وفي 1962 كلفته قيادة الثورة بقيادة الوفد المفاوض مع السلطات الفرنسية، بعد الاستقلال عارض كريم بلقاسم نظام بن بلة ثم نظام بومدين وذهب إلى الخارج أين أنشأ حزب معارضا أسماه الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، وفي 18 أكتوبر 1970 وجد كريم بلقاسم مخنوقاً بربطة عنق في غرفته بفندق بفرانكفورت في ألمانيا: أنظر مُحَمَّد حربي، "**الثورة الجزائرية سنوات المخاض**"، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ، ص ص 196_188.

[5] محفوظ قداش، "**وتحررت الجزائر**"، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 62.

1. نشر الوعي في الأوساط الشعبية.
2. العمل على الرفع من مستوى الوعي ومحاربة الدعاية الاستعمارية.
3. إقامة حواجز تعبئة لإفشال أساليب الحرب النفسية التي يتبعها الاستعمار.

ويعمل المحافظون بمساعدة المسبلين في التصدي للسياسة الاستعمارية، ويُنتقون وفق معايير محددة، من بينها البلاغة، والنضج السياسي، والنجاح في الأداء النضالي. كما يُخول لهم إبداء الرأي في الخطط العسكرية لجيش التحرير الوطني[1]، ويُعتمد عليهم في التواصل المباشر مع الجماهير لفضح أساليب المستعمر[2].

5. توحيد القيادة:

أفضى المؤتمر إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة، بعد أن أدرك قادة جبهة التحرير الوطني أهمية تضافر الجهود، وتوحيد السياسات، وتفعيل تنظيم دقيق وشامل تحت لواء جبهة واحدة وقيادة سياسية وعسكرية موحدة، مع تجاوز الخلافات. وقد تحقق ذلك فعلاً، حيث انتشرت الثورة في كامل التراب الوطني[3]، وأُعطيت الأولوية للعمل السياسي على العسكري، وللنشاط داخل الوطن على خارجه. ويتبين من هذا أن مؤتمر الصومام أرسى مبدأ القيادة الجماعية، ورفض النفوذ الفردي على مستوى هياكل الولاية والمنطقة والقسم، بحيث يُعد قائد الولاية ممثلاً مركزياً لسلطة الجبهة، في حين يتولى مساعدوه مهام فروع العمل العسكري والسياسي والاستخبارات والاتصالات، ومن صلاحياتهم:

---

[1] بوحوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**"، المرجع السابق، ص 124.

[2] أزغيدي مُحَّد لحسن، المرجع السابق، صفحة 155.

[3] جمال قنان، "**قضايا ودراميان في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 79.

1. صلاحيات المسؤول السياسي (دائما في حدود دائرته):

– التربية السياسية لعناصر جيش التحرير الوطني.

– الاتصال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب، فهو الذي يوضح لهم الاهداف الحقيقية للثورة كما حددتها الوثيقة الأساسية لجبهة التحرير الوطني. وعليه أن يجيب على مختلف الاسئلة والاستفسارات التي قد تطرح عليه. كما ان له دورا دعائيا اذ عليه ان يعرف الجماهير الشعبية بمختلف انشطة جيش

التحرير الوطني.

– يتسلم مختلف الأموال والهيبات. يدفع النفقات والمنح العائلية.

– يمنح الاعتمادات المخصصة لمرتبات المجاهدين وله سلطة المراقبة في مجال الايرادات والنفقات.

– يجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير ويبلغها التعليمات كما يراقب أنشطتها.

– يراقب اعمال لجان العدل ويفصل في المعلقة منها.

– بعد تقريرا مفصلا عما يقوم به العدو من اعمال عنف وقمع ضد المدنيين. يسهر على شراء اللباس والتموين الضروريين، واعداد مراكز لذلك تحسبا لكل الاحتمالات.[1]

وأثناء اجتماع اللجنة فإنه على المسؤول السياسي أن يقدم لأعضائها: تقريرا حول الحالة المعنوية للشعب:

– تقريراً مالياً.

– تقريراً إدارياً.

كما أن للمسؤول السياسي بالقسم الحق في اختيار نائب له يساعده على القيام بمهامه السالفة الذكر.[2]

---

[1] مذكرات الرئيس علي كافي، "**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 111.

[2] مذكرات الرئيس علي كافي،" **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**"، المرجع السابق، ص 112.

6. صلاحيات مسؤول الاتصالات والاستعلامات: (دائما في حدود دائرته)

- يراقب الاتصالات البريدية ويسهر على حسن سير البريد.
- أن يكون مطلعا باستمرار على عدد قوات العدو ومراكزها وتحركاتها وتسريها.
- ويبلغ كل ما لديه من معلومات الى اعضاء اللجنة بصفة عامة والى المسؤول العسكري خاصة، وبالتالي عليه ان ينظم شبكة استعلامات عبر كامل مجموع تراب المنطقة التي يتواجد فيها العدو في المدن والقرى والأرياف، ويسهر على حسن عملها. وفيما يتعلق بالمدن والقرى فان شبكة الاستعلامات لابد أن تمر عبر مسؤول اللجنة المحلية الذي يبلغ بدوره كل المعلومات بما يقدمه من تقرير خاص بهذا الشأن.

كما أن مهام مسؤول الاتصالات والاستعلامات ان يكون محاطا دائما بأناس على قدر كبير من السرية والايمان ونكران الذات لاستقصاء ومتابعة الحالة المعنوية للشعب والكشف عن هوية الخونة والمجندين والمتعاونين مع العدو.

ومن مهامه الأساسية العمل باستمرار والبحث الدائم عن طرق الاتصال بالمجندين الجزائريين في صفوف جيش العدو، وبالتالي العمل على اقناعهم بضرورة الالتحاق بصفوف الثورة بأسلحتهم ومحاولة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تمكن من الهجوم على مراكز العدو يفضل معلوماتهم ومساعدتهم.[1] غير أن القائد لا يملك سلطة تعيينهم أو عزلهم أو تخفيض رتبهم.

ومن هنا نستخلص أن مؤتمر الصومام أصدر قرارات بالغة الأهمية، أبرزها إنشاء المجلس الوطني للثورة باعتباره برلماناً لجبهة التحرير الوطني، وكذلك تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، ويقول أحمد توفيق المدني في هذا السياق: "منذ تلك الساعة أصبحنا نعرف من المسؤول.....خضع الجميع لسلطة

[1] مذكرات الرئيس علي كافي، "**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**"، المرجع السابق، ص ص 112- 113

[2] محفوظ قداش، "**وتحررت الجزائر**"، المرجع السابق، ص 62.

مركزية واحدة..... وأصبحنا في القاهرة وفي غير القاهرة نعلم من نحن، ونعلم ما هي وظيفتنا، ونعرف ما هي واجباتنا، ونعرف خصوصاً لمن نحب أن نُتابع.....وضحت أمامنا معالم الطريق"[1].

المطلب الثاني: الهيكلة العسكرية:

قام المؤتمرون بوضع تنظيم محكم لجبهة التحرير الوطني، مستوحى من تنظيمات الجيوش النظامية، حيث تم تحديد مختلف التشكيلات العسكرية للجبهة. وقد راعى هذا التنظيم أساليب مواجهة قوات العدو، والتي تجلت أساسًا في حرب العصابات، إضافة إلى مسألة توحيد الجيش على مستوى التراب الوطني تحت قيادة موحدة، وتم تحديد التشكيلات العسكرية على النحو التالي:

الفيلق: يتكون من ثلاثمائة وخمسين (350) رجلاً، يضم ثلاث كتائب مع عشرين إطارًا.

الكتيبة: تتألف من مائة وعشرة رجال، وتشمل ثلاث فرق مع خمسة إطارات[2].

الفوج: يتكون من أحد عشر مجاهدًا، من بينهم جنديان أولان وعريف[3].

نصف الفوج: يتشكل من خمسة رجال، يشرف عليهم جندي أول

الفرقة: تتألف من ثلاثة أفواج، أي ما مجموعه 33 جنديًا.

وقد كُلّف المحافظون السياسيون بمهام تربية وتعليم الجنود، لا سيما في ميدان الحرب النفسية[4].

أما فيما يخص الرتب العسكرية، فقد تم اعتماد الرتب المعمول بها في المنطقة الثالثة، والتي تتمثل في الآتي:

الجندي الأول (عريف):CAPORAL شارة حمراء توضع على الذراع الأيمن.

العريف (سارجان)SERGENT :شارتان حمراوان توضعان على الذراع الأيمن.

العريف الأول (سارجان شاف):SERGENT-CHEF ثلاث شارات حمراء توضع على الذراع الأيمن.

---

[1] مُحَمَّد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص 143.

[2] أحمد حميدي، "**الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في إعلام الثورة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 137.

[3] مُحَمَّد قنطاري، "**جيش التحرير الوطني تشكيله وتنظيمه**"، جريدة المساء، الجزائر، 2 نوفمبر 1999، ص 12.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 63.

المساعد :**ADJUDANT-CHEF** شارة حمراء تحتها خط أبيض.

الملازم الأول:**ASPIRANT-CHEF** نجمة بيضاء على الكتفين.

الملازم الثاني:**ASPIRANT-CHEF** نجمة حمراء على الكتفين.

الضابط الأول :**CHEF DE LA REGION نجمة** حمراء وأخرى بيضاء.

الضابط الثاني:**SOUS-LIEUTENANT** نجمة حمراء على الكتفين.

الصاغ الأول (مقدم):**COMMANDANT-CHEF** نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء على الكتفين.

الصاغ الثاني COLONEL : ثلاث نجمات حمراء.

أما المحافظون السياسيون LES COMMISSAIRES POLITIQUES، فقد حملوا نفس الرتب العسكرية التي يحملها ضباط الهيئة التابعين لها، وتميّز شعارهم بوجود نجمة وهلال أحمرين على غطاء الرأس.[1]

أما عن التركيبة العامة لجيش التحرير الوطني، فقد كانت كما يلي:

المجاهدون: هم الذين يرتدون الزي العسكري ويقومون بتنفيذ عمليات الكمين ومواجهة العدو في كافة الأوقات.

أفراد لا يرتدون الزي العسكري: وينقسمون إلى فئتين:

المسبلون: يتولون مهام تزويد جيش التحرير بالأخبار والحراسة ونقل المؤونة والذخائر من مكان إلى آخر، ويشكلون القوة الاحتياطية للثورة.

الفدائيون: يتكفّلون بعمليات الإغارة على مكاتب الشرطة والدرك والحانات والمتاجر، وتنفيذ الاغتيالات ضد العدو[2]

[1] يحيى بوعزيز، "**الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962**"، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 80.

[2] أحمد حميدي، المرجع السابق، ص137.

المبحث الثاني: مهام ودور المسؤول العسكري في القيادة

المطلب الأول: تعريفه

يُعدّ المسؤول العسكري أعلى هيئة ولائية خلال الثورة التحريرية، ويتقلد أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة صاغ ثاني عقيد .(Colonel) ويتم اختياره لهذا المنصب من بين أعضاء قيادة الأركان الولائية، بناءً على اقتراح لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم يُعيَّن رسميًا بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958، ثم قيادة الأركان العامة للجيش واللجنة الوزارية للحرب سنة 1960، أصبحت هذه الهيئات هي التي تتولى مهمة ترقية وتعيين أعضاء قيادة الأركان الولائية[1]. ويتولى قائد الولاية مسؤولياته برتبة عقيد، ويساعده ثلاثة ضباط برتبة رائد، يُكلَّف الأول منهم بالجانب السياسي، والثاني بالجانب العسكري، بينما يتولى الثالث شؤون الاتصالات والاستعلامات. ويُشكّل هذا القائد رأس الهرم العسكري على مستوى الولاية أو المنطقة، ويُعيَّن من طرف القيادة وفق سلم تنظيمي مضبوط أُقرّ في مؤتمر الصومام[2]. وفي السياق نفسه، أشار المؤرخ مُحَمَّد العربي الزبيري إلى أن التنظيم العسكري للثورة اعتمد

على هيكلة واضحة المعالم، وأن المسؤول العسكري كان يُمثّل أعلى هيئة في التنظيم الميداني للجيش ويتبع مباشرة للقيادة المركزية[3].

---

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957–1962**"، المرجع السابق، ص 138.

[2] بوعتورة، "**عبد الحميد، تنظيم جيش التحرير الوطني 1954–1962**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 45

[3] الزبيري مُحَمَّد العربي، "**تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**"، المرجع السابق، ص 289.

المطلب الثاني: شروط انتقاء المسؤول العسكري للولاية التاريخية

1. الخبرة العسكرية والكفاءة القتالية

تُعتبر الخبرة العسكرية الميدانية من بين أهم العوامل التي تم بها انتقاء المسؤول العسكري. ففي الثورة الجزائرية، كان من الضروري أن يمتلك القائد خبرة عملية في ميادين القتال المختلفة، سواء من خلال خدمته في الجيش الفرنسي سابقًا أو من خلال مشاركته في عمليات التحرير منذ بداياتها.

يوضح ذلك حربي مُحَمَّد قائلاً" :الخبرة الميدانية كانت العنصر الفارق في قدرة القائد على مواجهة التحديات التي فرضتها طبيعة الحرب غير النظامية".[1]

كما أكد عبد القادر مصطفى على هذا الجانب، مشيرًا إلى أن" :الخبرة القتالية ليست مجرد سجلات في ميدان المعركة، بل تشمل القدرة على التخطيط والتكتيك وتحليل ميدان القتال في الوقت الحقيقي. القائد الذي يمتلك هذه الخبرة يضمن فعالية قواته ويقودها بنجاح". [2]

2. الولاء السياسي والانضباط التنظيمي

الولاء السياسي لجبهة التحرير الوطني كان شرطًا لا غنى عنه عند اختيار المسؤول العسكري، فقد كان يجب على القائد أن يلتزم بالكامل بأهداف الثورة وسياساتها، ويمارس انضباطًا صارمًا في إطار الهيكل التنظيمي.

بالإضافة إلى أن الحفاظ على وحدة الصف داخل الجيش الثوري كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بانضباط القادة السياسي والعسكري، مما يتطلب منهم الالتزام بالخط السياسي للثورة ورفض كل مظاهر الانشقاق وأن جبهة التحرير الوطني لم تكن تسمح بأي تجاوزات أو مخالفة للقرارات التنظيمية، الأمر الذي جعل اختيار القادة يخضع لمعايير سياسية صارمة.[3]

---

[1] حربي، مُحَمَّد، "**الثورة الجزائرية 1954–1962**": دراسة تاريخية. الجزائر: دار النشر الجامعية، 1992.ص 122.

[2] عبد القادر، مصطفى. "**القيادة العسكرية في الثورة الجزائرية**". الجزائر: دار الفكر، 2005. ص 98.

[3] بن زيني، عبد الحميد. **الجيش الوطني الشعبي وتنظيم الثورة**. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 2001. ص 82.

3. القدرة على القيادة والتأثير

القائد العسكري الناجح هو الذي يستطيع أن يكون رمزًا للثبات والصمود، وأن يؤثر في معنويات المجاهدين بطريقة إيجابية.

يقول عبد القادر:" القائد الذي يُكسب احترام رجاله من خلال قيادته بالشجاعة والتضحية، هو القائد الذي يملك القدرة على الحفاظ على تماسك الوحدات القتالية، خصوصًا في أوقات الأزمات"[1].

أما حربي مُحَمَّد فيشير إلى أن" :القيادة الناجحة كانت مرآة لصمود الثورة نفسها، حيث أن القادة الذين برزوا في هذه الثورة كانوا قادرين على رفع معنويات قواتهم، وإلهامهم بالمبادئ الوطنية"[2]

4. المعرفة الجغرافية والتكتيكية

تتميز الولايات التاريخية بتضاريس جغرافية خاصة، مثل جبال الأوراس، الصحارى الواسعة، والسهول المفتوحة، مما يتطلب من القائد العسكري معرفة دقيقة بهذه الطبيعة لاستغلالها تكتيكيًا.

الاستفادة من التضاريس كانت من أبرز أسباب نجاح المقاومة المسلحة، حيث أن القادة الذين فهموا طبيعة مناطقهم تمكنوا من تنفيذ كمائن ناجحة، واستخدام الأراضي الصعبة لصالحهم[3].

كما أن المعرفة الجغرافية كانت مطلبًا أساسيًا في اختيار القادة العسكريين، لأنه بدونها يصعب على المسؤول تخطيط عمليات فعالة في بيئة الحرب غير النظامية.[4]

5. القدرة على التنسيق والتواصل

كان التنسيق بين الولايات والقيادات المختلفة عاملًا أساسيًا في نجاح الثورة، خاصة مع تعدد الجهات الفاعلة والمناطق التي تتطلب تعاونًا مستمرًا.

---

[1] عبد القادر مصطفى، **القيادة العسكرية في الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 106.

[2] حربي مُحَمَّد، **الثورة الجزائرية 1954–1962**، المرجع السابق، ص 129.

[3] نفسه، ص 134.

[4] بن زيني عبد الحميد، **الجيش الوطني الشعبي وتنظيم الثورة**، المرجع السابق، ص 80.

فا التنسيق بين القادة العسكريين، لا سيما في تنفيذ العمليات المشتركة، كان يحتاج إلى مهارات تواصل عالية وضبط دقيق للمهام، وهو ما تحقق عبر هيكل تنظيمي محكم، كما أن الاتصال المستمر بين قيادات الولايات ساهم في تجنب تضارب الأهداف، وساعد في جمع المعلومات الاستخباراتية الضرورية للعمليات.[1]

6. إدارة الموارد المادية للثورة

إدارة الموارد كانت تحديًا هائلًا، خصوصًا في ظل الحصار الفرنسي وندرة الإمكانيات. لذا، كان اختيار المسؤول يعتمد أيضًا على قدرته في تنظيم اللوجستيات وتأمين الإمدادات اللازمة.

يذكر عبد القادر مصطفى: "لم يكن الإمداد بالسلاح والذخيرة والمواد الأساسية أمرًا يسيرًا، إذ تطلب من القائد مهارات إدارية متقدمة لضمان استمرارية العمليات العسكرية"[2].

ويضيف حربي مُحَمَّد أيضاً بأن" :شبكات الدعم اللوجستي، التي أقامها القادة الميدانيون، كانت من أهم عوامل استمرار المقاومة المسلحة". [3]

أثبتت الثورة الجزائرية أن اختيار المسؤول العسكري للولاية التاريخية لم يكن أمرًا عشوائيًا، بل كان يرتكز على معايير متعددة تجمع بين الخبرة العسكرية والولاء السياسي والقدرة القيادية والمعرفة الجغرافية، إلى جانب مهارات التنسيق وإدارة الموارد.

هذه الشروط مجتمعة أسهمت بشكل كبير في نجاح العمليات العسكرية والاحتفاظ بترابط جيش التحرير الوطني في مواجهة الاستعمار.

---

[1] عبد القادر مصطفى، "**القيادة العسكرية في الثورة الجزائرية**"، المرجع السابق، ص 105.

[2] نفسه، ص 110.

[3] حربي مُحَمَّد، "**الثورة الجزائرية 1954-1962**"، المرجع السابق، ص 140.

المطلب الثالث: مهامه ودوره

1. مهامه:

تتمثل مهام المسؤول العسكري فيما يلي:

يشرف على الهيئات العسكرية لمناطق ولايته، ويقدم ملفات ترقيتهم إلى مجلس الولاية الذي يقوم بدراستها والبث فيها، باعتباره الهيئة العليا على مستوى الولاية. كما يشرف على عملية التكوين العسكري للإطارات، خاصة بالنسبة لفئة الضباط والنقباء، وذلك على مستوى مختلف الهياكل التنظيمية التابعة لإقليمه الجغرافي.

ويقدّم تقارير دورية بشأن الوضع العسكري للولاية، تتضمن حصيلة المعارك، الاشتباكات، والكمائن التي تقوم بها وحدات جيش التحرير الوطني، ثم تُرفع هذه التقارير إلى الهيئات المركزية للثورة في الخارج. ومن بين المهام الأساسية كذلك، وضع جرد لاحتياجات الولاية من الأسلحة والذخيرة، ويتم استقاء هذه المعلومات من التقارير التي تصله من الهيئات العسكرية المحلية التابعة لسلطته، والمتمثلة في قيادات الأركان على مستوى المناطق، النواحي، والأقسام، ليُعرض بعدها الملف العسكري خلال اجتماع أعضاء المجلس الولائي[1].

كما يتابع عملية صنع الأسلحة والمتفجرات وطرق استخدامها في الميدان، ويُعد التقارير المتعلقة بالوضع العسكري للولاية، ثم يعرضها على مجلس الولاية لمناقشتها والمصادقة عليها، قبل إرسالها إلى الهيئات المركزية للثورة في الخارج. وقد تكون هذه التقارير على شكل عروض حال عسكرية عامة عن الوضع داخل الولاية، أو على شكل ملفات تتعلق بترقية الهيئات العسكرية المحلية التي يشرف عليها المسؤول العسكري، كما قد تكون ملفات طلب الترقية في حالة شغور أحد مناصب قيادة الأركان الولائية، أو غيرها من القضايا العسكرية المطروحة.

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957–1962**"، المرجع السابق، ص 243.

كما يُناط به التخطيط للعمليات العسكرية التي تُجرى على مستوى إقليم ولايته، لا سيما المعارك الكبرى التي تتطلب حشدًا لعدد من الكتائب، وتحتاج إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة يتم جمعها من عدة مناطق[1].

2. دوره:

يتمثل دور المسؤول العسكري في تنسيق العمل بين أعضاء قيادة الأركان الولائية، وبين هذه القيادة وأعضاء المجلس الموسع للولاية، بما يضمن السير الحسن لمختلف القطاعات التي تهم الثورة والمواطنين.

كما يتدخل لحل النزاعات في المناطق المجاورة، مثلما فعل قائد الولاية الرابعة العقيد أحمد بوقرة عندما تدخل في المنطقة الأولى من الولاية السادسة التي اختل فيها النظام بفعل حركة الشريف بن سعيدي، وبذلك أُلحقت تلك المنطقة بالولاية الرابعة تحت اسم "المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة".

ويقوم المسؤول العسكري أيضًا بدور المنسق مع الولايات الأخرى، وتمثيل ولايته في اللقاءات التي تُعقد بين قادة الولايات التاريخية، مثلما حدث في الاجتماع الذي جمع قادة الولايات الأولى، الثالثة، الرابعة، والسادسة، والمعروف باجتماع العقداء الأربعة.

كما يقوم بتمثيل ولايته، أو تكليف من ينوب عنه، في دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ومن ضمن المهام الأخرى التي يُكلَّف بها، أنه يُعدّ الناطق الرسمي باسم ولايته، سواء أمام المجالس الولائية في الداخل، أو أمام الهيئات المركزية للثورة في الخارج.

وقد قُدّر عدد القادة التاريخيين الذين خططوا للثورة التحريرية ثم فجّروها وتقاسموا المهام فيما بينهم في الداخل والخارج بتسعة أعضاء [2]، منهم خمسة أعضاء تولّوا قيادة الثورة في الداخل، استشهد منهم اثنان بين سنتي 1955-1956، وهما ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد، كما أُلقي القبض على

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962**"، المرجع السابق، ص 244.

[2] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962**"، المرجع السابق، ص ص 238-240.

رابح بيطاط سنة 1955، ولم يبقَ إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام من القادة التاريخيين الأحياء والأحرار سوى مُحَمَّد العربي بن مهيدي وبلقاسم كريم. في حين قُدّر العدد الإجمالي لقادة الولايات التاريخية منذ اندلاع الثورة إلى غاية الاستقلال بتسعة وعشرين قائدًا، منهم سبعة أعضاء (بين قادة منطقة ثم ولاية) تولّوا قيادة الولاية الرابعة.

وقد كانت للمسؤول العسكري مهمة مزدوجة، تمثلت في المحافظة على استمرارية العمل الثوري ميدانيًا، وضمان الولاء للخط السياسي العام للثورة. ولهذا، فقد كان دوره بالغ الحساسية، خاصةً في فترات تصاعد الضغوط العسكرية والسياسية على الثورة، مما فرض عليه التحلي بمهارات قيادية وتنظيمية فائقة.[1]

[1] Meynier, Gilbert, "**Histoire intérieure du FLN**, **1954–1962**", Fayard, Paris, 2002, p 189.

نستخلص مما سبق أن مؤتمر الصومام خرج بعدة قرارات سياسية وعسكرية محورية شكّلت نقطة تحوّل في تنظيم الثورة الجزائرية، أبرزها إنشاء المجلس الوطني للثورة كهيئة عليا تمثّل برلمان جبهة التحرير الوطني، يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار السياسي والعسكري، ويضم 34 عضواً بين دائمين وإضافيين. كما أُنشئت المجالس الشعبية في الدواوير بهدف تنظيم الشعب وتسيير شؤونه المحلية في مجالات الأمن والصحة والتعليم والعدل، تحت إشراف المفوضين السياسيين. ونتج عن المؤتمر تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ كجهاز تنفيذي يتولى تطبيق قرارات المجلس، والإشراف على الأنشطة السياسية والعسكرية والدبلوماسية، وقد ضمّت خمسة أعضاء من أبرز قادة الثورة. كما تقرر استحداث هيئة المحافظين السياسيين، الذين أسندت لهم مهام التوعية والتعبئة السياسية ومحاربة الدعاية الاستعمارية، بالتعاون مع المسبلين. وأكد المؤتمر على ضرورة توحيد القيادة تحت سلطة مركزية، وإقرار مبدأ القيادة الجماعية لرفض النزعة الفردية في التسيير، كما تم توضيح صلاحيات المسؤولين السياسيين ومسؤولي الاتصالات والاستعلامات داخل هيكلة الثورة. من جهة أخرى، وضع المؤتمر هيكلة عسكرية مستوحاة من تنظيمات الجيوش النظامية، تضم فيالق وكتائب وأفواجاً، كما تم اعتماد رتب عسكرية موحدة كالتي كانت معمولاً بها في المنطقة الثالثة، إلى جانب تكليف المحافظين السياسيين بمهام التربية النفسية داخل الجيش. كل هذه الإجراءات مثّلت نقلة نوعية في مسار الثورة، وأرست أسس التنظيم والتنسيق المركزي بين الداخل والخارج، وهو ما عبّر عنه أحمد توفيق المدني بقوله: "منذ تلك الساعة أصبحنا نعرف من المسؤول... وضحت أمامنا معالم الطريق."

الفصل الثانـي: صعوبات والحلول التي واجهت المسؤول العسكري

المبحث الأول: صعوبات التي واجهت مهام المسؤول العسكري

المطلب الأول: صعوبات مادية

المطلب الثاني: صعوبات الناجمة عن سياسة المحتل

المبحث الثاني: حلول التي اعتمدها المسؤول العسكري

المطلب الأول: الحلول التنظيمية والإدارية للمسؤول العسكري للولاية الخامسة

المطلب الثاني: الحلول العسكرية والتكتيكية في مواجهة الحملات الفرنسية

المبحث الأول: الصعوبات التي واجهت المسؤول العسكري

المطلب الأول: صعوبة الحصول على السلاح والمؤونة

نتيجةً للنقص الشديد في العتاد الحربي داخل المنطقة الخامسة، وجراء الضرورة الملحّة لتأمين مصادر تموين دائمة، شرعت قيادة جيش التحرير الوطني، وعلى وجه الخصوص مسؤولو المنطقة الخامسة، في التفكير الجاد بإنشاء قيادة خارج الحدود، تكون بمأمن من أي اعتداء عسكري فرنسي، وتُعتمد كمركز للتدريب وتخزين الأسلحة من جهة، ومعالجة أفراد جيش التحرير من جهة أخرى .وقد بدأت هذه الفكرة تتحقق فعلياً منذ سنة 1957، حيث تم اختيار منطقة الناظور كمركز رئيسي لذلك، إلى جانب مراكز أخرى في مدينة وجدة. وسعت قيادة المنطقة الخامسة جاهدةً لإمداد الثورة داخل الوطن بالأسلحة والعناصر المدرّبة، من خلال عدة مسالك، منها: طريق وجدة – وهران – الجزائر، وطريق وجدة – بشار، وكذا خط السكة الحديدية بين وجدة ووهران، إضافةً إلى النقل البحري انطلاقاً من الموانئ الإسبانية[1] .وتُعد عملية "اليخت دنيا" أول شحنة أسلحة تم تهريبها نحو الحدود المغربية، حيث تم تحميلها من ميناء الإسكندرية يوم 27 مارس 1955، ووصلت إلى وجهتها بتاريخ 13 أفريل 1955. وظل ملف التسليح مطروحاً في عدّة لقاءات جمعت قادة الولايات، من بينها اجتماع أواخر سنة 1958، الذي تطرّق بشيء من التفصيل إلى هذه المسألة، خاصةً على مستوى بعض الولايات ومنها الولاية الخامسة[2].

كما أُعيد طرح نفس الإشكال خلال اجتماع العقداء العشرة المنعقد بتونس في 11 أوت 1959. وبعد تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في أواخر السنة نفسها، جرى الاتفاق بين أعضائها وقيادة الجيش على توحيد هيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين، في خطوة تهدف إلى بعث روح جديدة في المؤسسة العسكرية، وإيجاد حلول مستدامة لمعضلة السلاح، مع تعزيز التنسيق بين مختلف المناطق والولايات. ومن ثَمّ، أولت الحكومة اهتماماً بالغاً لملف تسليح الثورة،

[1] **"مجلة تضحيات الولاية التاريخية الخامسة"**، إعداد المتحف الجهوي للمجاهد تلمسان بمناسبة الذكرى 59 لاندلاع الثورة، العدد الأول، نوفمبر 2013، ص 13.

[2] مُحَمَّد عباس، **"نصر بلا ثمن"**، المرجع السابق، ص ص 468- 469.

فسارعت عقب توحيد القيادة إلى إنشاء وزارتين مختصتين بهذه المهمة، هما: وزارة القوات المسلحة، ووزارة التسليح والتموين.

كما تم حلّ لجنة العمليات العسكرية (.com) بعد إخفاقها في أداء المهام المنوطة بها .وبموازاة عمليات التموين الخارجية، عملت قيادة الولاية الخامسة على التخفيف من حدة مشكلة السلاح، وذلك من خلال إطلاق تجارب محلية لصناعة الأسلحة منذ عام 1956 بوسائل تقليدية بسيطة، سرعان ما تطورت إلى مصانع حقيقية بحلول سنة 1959، تُنتج أنواعاً متعددة من الأسلحة والذخائر، من بينها: الرشاشات، عبوات الرصاص، المدافع، القنابل اليدوية، وذلك في مواقع سرية عديدة بالريف المغربي، لا سيما منطقتي تمارة والسخيرات.

ومن أبرز نماذج التسليح التي تم إنتاجها: رشاشات 500 وM49، مدافع بثلاث عيارات هي 50 ملم، 60 ملم، و80 ملم، وقنابل إنجليزية الطراز، إضافةً إلى قنابل البنغلور لتفكيك الأسلاك الشائكة. وكانت هذه الأسلحة تُهرّب عبر المغرب إلى الولاية الخامسة باستخدام شاحنات مخصصة لنقل السمك، ثم لاحقاً بواسطة الطائرات داخل شحنات تجارية[1].

وقد كشف الشريط الوثائقي الخاص بالمجاهد مسعود زقار، الملقب بـ"رشيد كازا"، ومن خلال شهادات رفاقه في السلاح، أنه قام بإنشاء عدة مصانع لصناعة السلاح بكل من الناظور والدار البيضاء، بالتعاون مع المجاهد علي مزنان، وبدأت أولى الشحنات في الخروج من تلك المصانع سنة 1959 باتجاه الولاية الخامسة، وتمثلت في الرشاشات والمدافع. وقد تم تفكيك هذه المصانع بعد إعلان وقف إطلاق النار.

وظلت عمليات جلب الأسلحة مستمرة، خاصة مع اتساع نشاط الحكومة المؤقتة وزيادة عدد الدول التي اعترفت بها، وعلى رأسها البلدان العربية، حيث جرى إدخال شحنات من مصر، العراق، وليبيا. ومع انضمام الصين والاتحاد السوفياتي إلى قائمة الدول الداعمة، بدأت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح[2]، وبدأت ملامح جيش نظامي تتشكل تدريجياً، حيث أُنشئت شبكة لنقل الأسلحة من

[1] سعيدي وهيبة، "**الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954–1962)**"، دار المعرفة، 2009، ص 41.

[2] مُحَمَّد عباس، المرجع السابق، ص ص 555 556.

ميناء الإسكندرية إلى مدينة الكاف بتونس، ومن ثم إلى الجزائر. وفي الإطار نفسه، ساهم عبد الحفيظ بوصوف، بصفته وزيراً للتسليح والاتصالات العامة (MALG)، في وضع اللبنة الأولى لصناعة عسكرية، من خلال إقامة ورشات تصنيع بالمغرب، من أبرزها:

- **مركز سوق الأربعاء:** لتصنيع المدافع والرشاشات.
- **مركز بوزنيقة:** أنشئت فيه مسبكة لصناعة القنابل اليدوية.
- **مركز تمارة:** لصناعة ماسورات الرشاش وسلاح البنغالور.
- **مركز المحمدية:** تضمن مخبراً لإنتاج المواد الكيماوية.
- **مركز السخيرات:** خُصّص لصناعة عبوات الرصاص .وقد تولى حراسة هذه الورشات رعاة جزائريون، كانوا في الحقيقة ينتمون إلى جيش التحرير الوطني[1].

المطلب الثاني: استراتيجية الفرنسية (خط شال وموريس).

1. خط شال: تعتبر المرحلة الممتدة من 1958 إلى 1962، أي منذ تولّي ديغول الحكم في فرنسا، من بين أكثر الفترات خطورة وحدةً على مسار الثورة التحريرية. ويؤكد هذا الطرح تعيينه لأحد القادة العسكريين المعروفين بتأييده القوي لفكرة "الجزائر الفرنسية"، وهو الجنرال شال، الذي أُسندت إليه بتاريخ 19 ديسمبر 1958 مهمة القيادة العامة للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر[2].

وقد كان المشروع العسكري الذي وُضع بين يدي شال يقوم على مبدأ إنهاك الثورة من الناحية العسكرية، من خلال إقامة مناطق عازلة تهدف إلى عزل الثوار، وقطع كل طرق التموين بالسلاح والمؤونة[3]. وعبّر شال نفسه عن فلسفة هذا المخطط عند توليه تنفيذ مهامه قائلاً" :لا يكفي القيام بعمليات الحصار وحملات التمشيط التي تنفذها وحدات الجيش، بل يجب البقاء فترة أطول في المناطق الكبرى، لأن 'الفلاقة' ويقصد المجاهدين يتحركون بسرعة في أماكن يعرفونها جيداً. ينبغي أن نثبت

[1] سعيدي وهيبة، "**الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954_1962)**"، المرجع السابق، ص 34.

[2] بوعريوة عبد المالك، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954_1962**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005- 2006، ص 128.

[3] مجلة عصور، **مجلة علمية محكمة، علوم إنسانية**، تاريخ وحضارة العدد 20 جانفي وجوان 2013، منشورات مخبر البحث التاريخي جامعة وهران، ص 221.

في الجبال لفترات أطول، وعندها لن يجرؤ العدو على المبادرة، وسنقطع صلته بالسكان، مما يساعدنا على فصل الشعب عن المتمردين، وبالتالي يتراجع حماسهم، ويقل استعدادهم لتموين عناصر جبهة التحرير في الجبال. يجب أن نحول حياتهم إلى جحيم..."[1].

ورغم كافة الإمكانات والوسائل التي سُخّرت لتنفيذ هذا المخطط، فقد كان شال يدرك في قرارة نفسه صعوبة تحقيق كافة أهدافه، بل وغياب أي ضمانات لتحقيق نصر نهائي على الثورة. وقد صرّح بذلك صراحةً في فبراير 1959 أثناء انطلاق العمليات العسكرية بالولاية الخامسة، وذلك أمام لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي).

وقد وضعت القيادة الفرنسية تحت تصرف الجنرال شال إمكانيات بشرية وعسكرية[2] هائلة، شملت أكثر من 600 ألف جندي، إضافة إلى تجهيزات عسكرية متنوعة، ووحدات مظليين مختصة في حرب العصابات. وقد عبّر ديغول في مذكراته عن إعجابه بجهود شال خلال زيارة الأخير للجزائر، قائلاً: "وقد قام الجنرال شال بمهمته بسلطة واسعة، ومنهج قويم، وفعالية حاذقة"[3]، في إشارة إلى النتائج التي حققها في مواجهة جيش التحرير الوطني، خاصة من حيث إضعاف قدراته.

وتشير عدة مراجع إلى أن مخطط شال بدأ تنفيذه فعلياً عام 1958، بدعم من قوى الحلفاء، حيث صيغ كبرنامج بعيد المدى، هدفه تفتيت الولايات وعزلها عن بعضها البعض، ما من شأنه تقويض فعالية الثورة، لاسيما في الولايتين الثالثة والرابعة. وقد صدرت توجيهات واضحة لقيادات جيش التحرير تقضي بإعادة الانتشار وتفادي المواجهات المباشرة مع الجيش الفرنسي، والعمل في مجموعات صغيرة، وهي خطوات ساهمت إلى حد معتبر في تقليص الخسائر وكسر الحصار عن بقية الولايات.[4]

---

[1] -FerhatAbbas **Autopsie d'une Guerre l'aurore** . présentation de abderehmen rebahi - Alger- livre édition 2011p245.

[2] - Ferhat Abbas .**autopsie d'une guerre l'aurore** . P146–245

[3] شال ديغول، **مذكرات الأمل التجديد (1958_1962)**، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص83.

[4] سيدي علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960_1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 16_17.

وفي هذا السياق، يذكر الأستاذ والمجاهد مُحَّد صم في مذكراته أن أحد أبرز أهداف مخطط شال كان تحقيق نصر عسكري لافت يتيح للجنرال ديغول فرض تسوية سياسية للأزمة الجزائرية بالشكل الذي يخدم رؤيته الخاصة، دون إشراك جبهة التحرير الوطني في هذا الحل[1].

وهذا ما يفسر الدعم الكبير الذي لقيه شال من أعلى مستويات القيادة الفرنسية، وخاصة من ديغول نفسه، وهو ما تَجلّى في زياراته المتعددة لمراكز القيادة، منها زيارته يوم 30 أوت 1959 للوحدات الفرنسية أثناء تنفيذ عملية "المنظار" بالولاية الثالثة (منطقة القبائل).

وكما تم التوضيح سابقاً، فإن مخطط شال لم يكن مجرد حملة عسكرية، بل مشروع متكامل الأبعاد، إذ تضمن إلى جانب العمليات العسكرية الشاملة في كل الولايات، سلسلة من الإجراءات الردعية، مثل إنشاء المناطق المحرّمة والمحتشدات، وبناء خطوط الأسلاك الشائكة المكهربة والمزروعة بالألغام، والتي سيُفصَّل فيها لاحقاً.

وقد مُنح شال صلاحيات واسعة لتنفيذ المخطط، الذي سعى لتحقيق ثلاث غايات رئيسية:

1. تأمين الحدود البرية وضمان مناعتها بهدف الحدّ من حركة الثوار بين قواعدهم الخلفية في المغرب وتونس.
2. إنشاء خط دفاعي ثانٍ موازٍ للحدود يُعزّز خط موريس، ويتميز بتطور أكبر.
3. شنّ هجمات منهجية على وحدات جيش التحرير في الولايات، الواحدة تلو الأخرى، بهدف القضاء على سيطرتها ومنعها من إعادة التشكّل[2].

وقد تكامل هذا المخطط مع خط موريس، الذي يمتد شمالاً من شرق مصب وادي الكبير في الطارف، مروراً بالدرعان، البسباس، وبن مهيدي.

أما على مستوى الحدود الغربية، فيمتد من الغزوات شمالاً إلى جبل غرور جنوباً .وقد أدرك شال، منذ بداية إشرافه على الجيش الفرنسي في الجزائر، أن كل ولاية من ولايات الثورة تعمل بوصفها وحدة

[1] مُحَّد صم، **مذكرات المجاهد صم**، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني بالمغرب، إصدارات وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010، ص351.

[2] مُحَّد عباس، **نصر بلا ثمن**، المرجع السابق، ص 666.

مستقلة عن الأخرى، ما يتيح فرصة محاصرة كل منها على حدة دون تدخل الولايات الأخرى، وهو ما رآه فرصة سانحة للقضاء على الثورة. ولتحقيق ذلك، اعتمد المخطط على جملة وسائل أبرزها:

1. المحافظة على المناطق المحاصرة، مع توجيه أوامر صريحة للوحدات العسكرية بالتنقل الدائم لمراقبة مناطقها.
2. إسناد مهمة المراقبة الأرضية للطيران خلال النهار.
3. تنظيم عمليات عسكرية واسعة تشترك فيها مختلف القوات الفرنسية في الجزائر[1].
4. وانطلاقاً من هذه المعطيات، قرّر شال الشروع في تنفيذ مشروعه المدروس انطلاقاً من الولاية الخامسة، ليُختَتم لاحقاً في الولاية الأولى.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه العمليات، قررت السلطات الاستعمارية تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر من حيث عدد الجنود والمعدات.

ووفق تقديرات جبهة التحرير الوطني، فقد بلغ عدد الجنود الفرنسيين سنة 1958 حوالي 600 ألف، بالإضافة إلى أفراد الشرطة والدرك.

أما في سنة 1959، فقد أصدر مكتب جبهة التحرير في نيويورك وثيقة تُحدّد قوام القوات الفرنسية بـ 700 ألف جندي بري، و40 ألف من القوات الخاصة، و25 ألف جندي من البحرية .

وحسب الإحصائيات الفرنسية، فإن ميزانية الحرب لسنة 1960 عكست ارتفاعاً هائلاً في عدد القوات، حيث بلغ العدد الإجمالي 883 ألف جندي من مختلف التشكيلات، دون احتساب الدعم اللوجستي الذي قدّمه حلف شمال الأطلسي.

وبحلول نهاية سنة 1960، ارتفع العدد إلى 925 ألف جندي من النظاميين والمساعدين.[2]

[1] بن براهيم جميلة، **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية1958،_1962**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2012_2013، ص 51.

[2] جريدة المجاهد، عدد 85، صادر يوم 19 ديسمبر 1960.

2. خط موريس:

طُبّق مشروع خط موريس على يد صاحبه أندري موريس[1] الذي اقترح إنشاء حاجز مكهرب يفصل الجزائر عن حدودها مع المغرب وتونس. وقد أتمّ جيش الاحتلال الفرنسي بناء "خط موريس المكهرب" على الحدود الجزائرية–التونسية، ثم شرع في إقامة السد المكهرب الثاني المسمى "شال" لعزل الثورة الجزائرية. ومع ذلك، لم تُسجَّل أي نتائج ملموسة في خطط إسكات صوت الرشاش الذي يفتك بجنود وضباط جيش الاحتلال الفرنسي في إطار دحره وإلحاق الهزيمة النكراء به[2]. وعقب عرضه على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه، أصبح هذا المشروع يُعرف باسم صاحبه "خط موريس"، إذ اعتُبر أداة لخدمة مطامع أولئك الذين كانوا يتمسكون بفكرة بقاء الجزائر فرنسية.[3]

وقد أُطلق عليه عدة تسميات مثل: "سد الموت"، و"السد القاتل" [4]، و"خطماجينو الجديد"[5]، و"الخط ماجينو الجزائري"، و"الشانزيليزي الجزائري"، و"الثعبان العظيم". واستفاد أندري موريس (ANDRE MAURICE) من المشروع في تحقيق فائدة مزدوجة. وقد صرّح أحد الجنرالات أن قرار إنشاء الأسلاك استُوحِي من مقررات مؤتمر الصومام، التي نصّت على أولوية الداخل على الخارج،

---

[1] أندري موريس: وزير الدفاع الفرنسي، في حكومة بورجيس الذي أصدر قرار بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ أوت 1956 تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية. أنظر: جمال قندل، "**خط موريس، وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957–1962**"، وزارة الثقافة، 2008، ص 48.

[2] بشير كاشه الفرحي، "**مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**"، ط خ، بمناسبة الذكرى 45لعيد الإستقلال والشباب 2007، ص 191

[3] مُحَّد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية الكتاب، ط1، الجزائر، 1984، ص 45

[4] سعيدي وهيبة، "**الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1945– 1962**"، المرجع السابق، ص 106.

[5] خط ماجينو: هو خط دفاعي عظيم تعود فكرة إنشائه إلى الفرنسي يول انلوني، أما فكرة التجسيد الميداني المتعلقة بأنشائه في 04 جانفي 1930 فتعود لوزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو وهو حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الالمانية لالقاء هجوم مباغت، كما يسمح للقوات الفرنسية القيام بالتعبئة العامة. ينظر: مسعود كواتي، "**تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**"، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2011. ص 59

معتبرًا إياها وسيلة لتفكيك وحدة قيادة الثورة الجزائرية، انطلاقًا من مقولة مفادها أن إصدار أي قرار يتطلب الاطلاع على قرار الخصم.

وقد شُرع في وضع السدين الشائكين المكهربين على امتداد الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، في محاولة لمحاصرة الثورة ومنع انتشارها وحرمانها من قواعدها الخلفية التي كانت تعتمد عليها. وبدأت الأعمال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أوت 1956م. وتجدر الإشارة إلى أن شحنات السلاح، قبل إنشاء السد، كانت تعبر بشكل منتظم عبر منطقة سوق أهراس (القاعدة) الشرقية، ليُعاد توزيعها على الولايات الداخلية الثانية والثالثة والرابعة، أما الأوراس (الولاية الأولى)، فكانت تصلها قوافل الأسلحة عبر الصحراء.

وقد عُرض مشروع خط موريس على البرلمان الفرنسي، وصودق عليه، وامتد شرقًا على مسافة 750 كلم، انطلاقًا من عنابة شمالًا إلى تقرين جنوبًا. وتتراوح قوة التيار الكهربائي في هذا الخط بين 5000 و6000 فولت، أما عرضه فكان يقارب عشرة أمتار، ويتكوّن من ثلاث أعمدة تحمل ثلاث خطوط مكهربة[1]. وعلى جانبي هذا الخط، من اليمين واليسار، نُصبت أسلاك شائكة تُعرف بـ"الإصلاح العسكري" أو "أسلاك الأعشار"، وتتمثل وظيفتها الأساسية في:

- منع أي شخص من الاقتراب من الخط المكهرب.
- حمايته من الحيوانات حتى لا تُحدث خللًا في بنيته.

وقد زُوّد هذا الحاجز بعدة تحصينات، منها:

1- شبكة إنذار تعمل على تنبيه الجيش بوجود اقتراب من طرف جيش التحرير.

2- حقل ألغام يقع في مقدمة الحاجز، يتراوح عرضه بين ثلاثة إلى خمسة أمتار، ويضم حوالي خمسين ألف لغم موزعة بمعدل لغم كل أربعين إلى خمسين سنتمترا على امتداد عشرين كيلومترا من الحاجز.

[1] خليفة الجنيدي وآخرون، "**حوار حول الثورة**"، ط.خ، وزارة المجاهدين، ج 1، موفم للنشر الجزائر 2008 ،ص443.

3- شبكة أسلاك شائكة مضلعة الشكل، تتكوّن من ثلاث أوتاد، يبلغ علوها مترًا وعشرين سنتيمترا، وعرضها أربعة أمتار.

4- السياج المكهرب، بعلو متر وثمانين سنتيمترا، مكوّن من أسلاك متباعدة عن بعضها بمسافة مترين ونصف، يمر من خلالها تيار كهربائي متفاوت الشدة. كما تُدعم الشبكة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة مثبتة على أوتاد خشبية طولها متران.

5- شبكة دائرية ثلاثية الطبقات، يتراوح علوها من متر وأربعين سنتيمترا إلى مترين.

6- سياج مضاد لقذائف البازوكا، مخصص لحماية عربات الحراسة التي تمر وسط الحاجز، إضافة إلى حماية الشبكة المكهربة من الأسلحة المضادة للدبابات التي كان يستخدمها جيش التحرير.

7- السياج المكهرب الثاني، شبيه بالأول من حيث التكوين، غير أنه معزَّز من الأعلى والأسفل بأسلاك شائكة مشدودة بدبابيس تمنع المجاهدين من تفكيكها أو إبعادها. كما فُرشت الأرض تحته بأسلاك شائكة تمنع حفر أنفاق أو ممرات من أسفل السياج.

8- ممر خاص بالحراسة، تسلكه عربات الحراسة المعروفة بـ"المشط". أسلاك شائكة مستطيلة الشكل، يتراوح علوها بين متر وعشرين سنتيمترا ومتر وأربعين سنتيمترا، أما عرضها فيمتد من أربعة إلى ستة أمتار.

10- الممر التقني، الذي تستخدمه الفرق التقنية لصيانة الأعطاب التي قد تصيب السياج المكهرب.

11- السياج المكهرب الثالث، يشبه في طوله وعدد أسلاكه السياج المكهرب الأول.

وقد وصف المجاهد الرائد السنوسي حسين خط موريس بأنه يبدأ بحقل ألغام، يليه أسلاك شائكة، ثم خط كهربائي بجهد يصل إلى 1500 فولت، يحتوي على جهاز إنذار ينبه مراكز المراقبة على طول الحدود عند حدوث أي قطع في الخط. ويلي ذلك أسلاك شائكة وألغام، ثم ممر تمر به الدبابات والمدرعات، تليه مسافة طولية داخل الحدود الجزائرية تم تهجير سكانها، ليأتي بعدها خط شال، الذي يُعتبر أقل تحصينًا مقارنة بخط موريس[1].

[1] زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 183.

المبحث الثاني: حلول التي اعتمدها المسؤول العسكري

المطلب الأول: الحلول التنظيمية والإدارية للمسؤول العسكري للولاية الخامسة

شكّلت الولاية الخامسة خلال الثورة الجزائرية منطقة استراتيجية بالنظر إلى موقعها الجغرافي وتضاريسها التي تمتد من تلمسان إلى الصحراء. وقد واجه المسؤول العسكري للولاية، خصوصًا عبد الحفيظ بوصوف ثم علي ملاح، عدة تحديات تتعلق بضعف الاتصالات، ونقص التموين، وتشتت المجاهدين، مما استدعى تبنّي حلول تنظيمية صارمة.

أولى الخطوات التي اعتمدها المسؤول العسكري تمثلت في تقسيم الولاية إلى مناطق ودوائر عسكرية صغيرة تُشرف عليها قيادة محلية لضمان فعالية السيطرة والانضباط، كما تمّ إنشاء خلايا استخباراتية تابعة مباشرة للقيادة الولائية لمراقبة التحركات المشبوهة والحد من الاختراقات الاستعمارية داخل صفوف المجاهدين.[1]

كما جرى تنظيم شبكة تنسيق بين مختلف خلايا التموين والمخابرة، واعتمدت الولاية الخامسة على مراسلين سريين لضمان استمرارية الاتصال بين القادة المحليين والقيادة العليا للثورة، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956، والذي منح للولاية الخامسة صفة "ولاية دعم" وألزمها بمزيد من الانضباط الهيكلي.[2]

وسعيًا لتجاوز العوائق اللوجستية، تم إنشاء مخازن أسلحة في الجبال مثل جبال الونشريس والظهرة، وكانت تلك المخازن تخضع لتسيير عسكري دقيق لتفادي الغارات الفرنسية. كما قام المسؤول العسكري بتنظيم تدريب داخلي للعناصر الجديدة، اعتمادًا على تجارب ميدانية، وتم تكليف المجاهدين القدامى بمهام التدريب دون الحاجة إلى الانتقال لمراكز تدريب خارجية في تونس أو المغرب، خاصة بعد تشديد المراقبة الفرنسية على الحدود[3].

---

[1] الطاهر الزبيري، "**الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص. 112.

[2] مُحَمَّد العربي زيتوت، "**مذكرات من داخل الثورة الجزائرية**"، منشوراتANEP ، الجزائر، 2011، ص. 178.

[3] علي هارون، "**الجزائر من الثورة إلى الاستقلال (مذكرات)**"، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص. 92.

المطلب الثاني: الحلول العسكرية والتكتيكية في مواجهة الحملات الفرنسية

عرفت الولاية الخامسة ضراوة الحملات الفرنسية، خاصة تلك التي شُنّت بعد 1958 عقب مجيء الجنرال ديغول، حيث تم تطويق المنطقة عبر إنشاء مناطق محرّمة واستخدام الطيران الحربي وقوات المظليين. أمام هذه التحديات، طوّر المسؤول العسكري تكتيكات جديدة للتعامل مع القوات الفرنسية المدججة.

من بين أبرز الحلول العسكرية التي تم تبنيها كانت "حرب الكمائن" والاعتماد على "الضربات الخاطفة" بدل الاشتباكات المباشرة، وهو ما سُمّي بـ "تكتيك التنقل المستمر" لتفادي القصف الجوي المركز[1]. وتم تنظيم وحدات "الكوموندوس" المحلية المتنقلة بسرعة، والتي تتكوّن من مجاهدين خفيفي التسليح، ولكنهم مدرّبون على السرعة والمباغتة.

كما اعتمدت القيادة العسكرية على نقل المعركة نحو المناطق الحضرية عبر التفجيرات المنظمة التي كانت تهدف إلى تشتيت الجهد العسكري الفرنسي داخل المدن، خاصة في وهران وتلمسان، مع الحفاظ على الطابع الثوري للعملية من خلال استهداف المصالح العسكرية والاقتصادية دون المس بالمدنيين.[2]

أما على المستوى التكتيكي، فقد تم إحداث تغييرات في طريقة استعمال الأسلحة الخفيفة مثل البنادق اليدوية والرشاشات المحمولة، وتم تدريب المجاهدين على استغلال التضاريس الوعرة كالوديان والكهوف كمخابئ ونقاط مراقبة، ما مكّنهم من السيطرة النسبية على خطوط التنقل الفرنسية في مناطق مثل جبل فلوسن وسيدي بلعباس.[3]

---

[1] Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine** (**1871–1954**), Presses Universitaires de France, Paris, 1979, p. 356.

[2] -Benjamin Stora, **La guerre invisible**: **Algérie**, **années 90**, Presses de Sciences Po, Paris, 2001, p. 42.

[3] مُحَمَّد عباس، "**الذاكرة التاريخية للثورة التحريرية في الغرب الجزائري**"، دار الوعي، الجزائر، 2014، ص. 123.

شهدت الثورة الجزائرية تحولًا استراتيجيًا مهمًا مع تفاقم النقص في العتاد العسكري بالمنطقة الخامسة، مما دفع قيادة جيش التحرير الوطني إلى إنشاء قيادة خارج الحدود الجزائرية، تُعنى بمهام التدريب، تخزين الأسلحة، ومعالجة الجرحى، وتمركزت أساسًا في منطقة الناظور ووجدة بالمغرب منذ عام 1957، مع استحداث عدة مسالك لتهريب السلاح نحو الداخل، أبرزها عملية "اليخت دنيا" سنة 1955. تواصل الاهتمام بالتسليح في اجتماعات قادة الثورة، لا سيما سنة 1958 ولقاء العقداء بتونس عام 1959، ما أدى إلى توحيد هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين، وإنشاء وزارتين متخصصتين هما: وزارة القوات المسلحة ووزارة التسليح والتموين، كما أُنشئت ورشات سرية لصناعة الأسلحة في المغرب منذ 1956 وتطورت إلى مصانع متقدمة عام 1959، أبرزها مصانع تمارة والسخيرات، بإشراف المجاهد مسعود زقار وتعاون مع علي مزنان، وأسهم عبد الحفيظ بوصوف في إقامة شبكة ورشات متكاملة. كما تزايدت واردات السلاح من بلدان عربية وآسيوية مثل مصر، الصين، والاتحاد السوفياتي، ما ساعد على تشكل نواة جيش نظامي. في المقابل، أطلقت فرنسا بقيادة الجنرال شال، الذي تولى القيادة العسكرية في الجزائر أواخر 1958، مشروعًا عسكريًا شاملًا عرف بـ"مخطط شال"، هدف إلى إنهاك الثورة من خلال إنشاء مناطق عازلة، عزل الثوار عن السكان، وقطع طرق التموين، مستفيدًا من دعم كبير من القيادة الفرنسية ومن ديغول شخصيًا، عبر تعبئة أكثر من 600 ألف جندي ووحدات مظليين، وتنفيذ عمليات عسكرية ممنهجة، مثل عملية "المنظار"، والتكامل مع خط موريس، حيث ركز المخطط على تأمين الحدود، تفتيت الولايات الثورية، وعزلها لمنع التعاون بينها، مما دفع قادة الثورة إلى تغيير تكتيكاتهم بتقليص المواجهة والاعتماد على حرب العصابات.

الفصل الثالث: النتائج التي حققها المسؤول العسكري في الولاية تاريخية نموذجا

المبحث الأول: نموذج للدراسة بالولاية الخامسة

المطلب الأول: تعريف بها وخصائصها

المطلب الثاني: علاقة المسؤول العسكري للولاية خامسة مع نظائره في الولايات المجاورة

المبحث الثاني: نتائج الكفاح التحرري

المطلب الأول: أهم معارك المسؤول العسكري في الولاية الخامسة (منطقة السابعة).

المطلب الثاني: أهم المسؤولين العسكرين ومساهمتهم في استقلال

المبحث الأول: نموذج الدراسة بالولاية الخامسة

المطلب الأول: التعريف بها وخصائصها

– الحدود الجغرافية:

تحتل المنطقة الخامسة موقعا إستراتيجيا نتيجة سماتها الطبيعية التي منحتها شروطا ملائمة وداعمة لتطوير العمل المسلح حيث أنها تتميز بسلسلة جبلية تمتد من جبال القصور عمور وتسالة تلمسان الظهرة ونشريس إضافة إلى ذالك فإن لها حدود إقليمية شاملة ضاعفت من أهميتها وحيويتها وذالك أنها جعلتها تشرف على منافذ عديدة وهي حدود موريتانية ومغربية وصحراوية ومالية وأيضا نيجيرية إلى جانب إطلالتها على إسبانيا وساعدها ذالك على دخول وعبور الأسلحة وتحرك جيش.

وتشمل هذه الأراضي الممتدة عددًا من المناطق، نذكر منها:

- المنطقة الأولى: تلمسان
- المنطقة الثاني: مغنية
- المنطقة الثالثة: عين تيموشنت
- المنطقة الرابعة: وهران
- المنطقة الخامسة: سيدي بلعباس
- المنطقة السادسة: سعيدة ومعسكر.
- المنطقة السابعة: تيارت، السوقر.[1]

[1] رابح مُحَمَّد، "**الولاية التاريخية الخامسة والثورة التحريرية**"، مجلة المعارف والدراسات التاريخية، مج7، ع1، جامعة تلمسان، الجزائر، ماي 2021، ص 169.

وقد تكفل بقيادة الولاية عدد من المجاهدين، على رأسهم الشهيد العربي بن مهيدي، ونائبه عبد الحفيظ بوصوف، إلى جانب عدد من القادة المجاهدين الذين تعاقبوا على قيادتها، من بينهم: العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف، هواري بومدين، بودغن علي، حدو بوحجار، المدعو عثمان.

كما تمثل الولاية الخامسة موقعا استراتيجيا نتيجة للخصائص الطبيعية التي وفرت لها شروطا مناسبة ومستعدة على تطوير العمل المسلح، حيث أنها تمتاز بسلسلة جبلية تمتد من جبال الاقصور، عمور، تسالة، تلمسان، الظهرة، الونشريس[1].

– التقسيمات التاريخية للولاية الخامسة:

التقسيم الأول: 1 نوفمبر 1954/جويلية1955[2]

القسم 1	من الحدود المغربية، الى حدود الرمشي، بقيادة مُحَّد فرطاس
القسم 2	من مدينة الرمشي، وحاسي الغلة، وهران، بقيادة واضح بن عودة
القسم 3	من مدينة سيق والمحمدية، الى مدينة سيدي بلعباس، بقيادة أحمد زبانة.
القسم 4	يمتد من مدينة مستغانم الى جبال الظهرة.

التقسيم الثاني: (جويلية 1955–أوت 1956)[3]

القسم 1	من الحدود الغزوات الى الحدود المغربية.
القسم 2	من مدينة ندرومة، فلاوسن، الى سوق الخميس.
القسم 3	من جبل سيدي سفيان، وسوق الخميس، الى بني وارسوس (برج عريمة حاليا)
القسم 4	من الحدود المغربية، الى العريشة، وبني بوسعيد، وأولاد نهار جنوبا.
القسم 5	من مغنية الى سيد العبدلي وبن سكران

[1] جمال قندل، المرجع السابق، ص24.

[2] يوسف دحماني، "**مصادر تأريخ الثورة التحريرية 1954–1962 دراسة ميدانية/الولاية الخامسة أنموذجاً**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص72.

[3] نفسه، ص72.

القسم 6	من مدينة سبدو الى مدينة سيدي بلعباس وضواحيها.
القسم 7	يشمل مدينة سعيدة وضواحيها
القسم 8	يمتد من مشرية، وعين الصفراء، وبشار، وتندوف، وادرار.

التقسيم الثالث: 20 اوت 1956-1962[1]

القسم 1	تضم: تلمسان، سبدو، مغنية.
القسم 2	تضم: الغزوات، ندرومة، بني صاف.
االقسم 3	تضم: وهران، عين تموشنت، البيض.
القسم 4	تضم: مستغانم، غليزان، زمورة.
القسم 5	تضم: سيدي بلعباس وضواحيها.
القسم 6	تضم: معسكر سعيدة.
القسم 7	تضم: تيارت، فرندة، السوقر.
القسم 8	تضم: العين الصفراء، بشار، تندوف، ادرار.

يتضح من خلال ما سبق أنّ الولاية الخامسة لم تكن مجرد وحدة إدارية ضمن التقسيم الثوري للثورة الجزائرية، بل شكلت فضاءً جغرافيًا واستراتيجيًا بالغ الأهمية، اتسم بتنوع تضاريسه واتساع مساحته، مما أتاح له احتضان العمل الثوري وتطوره. فقد جمعت بين الشريط الساحلي والسلاسل الجبلية والمناطق الصحراوية، ما وفر لها ملاذات طبيعية للمجاهدين، ومجالات واسعة للتحرك والمناورة. كما أن التعديلات المتتالية في تقسيمها الداخلي تعكس ديناميكية التنظيم الثوري وسعيه الدائم لتحسين الأداء الميداني والتكيف مع المتغيرات العسكرية والسياسية.

وبفضل قيادة رجال بارزين كالعربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوصوف، استطاعت الولاية أن تؤدي دورًا محوريًا في تأطير العمل المسلح وضمان استمراريته، مما يجعلها نموذجًا مميزًا في فهم تأثير المسؤول العسكري على الثورة الجزائرية.

[1] يوسف دحماني، المرجع السابق، ص73

المطلب الثاني: علاقة المسؤول العسكري للولاية خامسة مع نظائره في الولايات المجاورة

1. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الأولى:

1.1 التعاون السياسي: على الرغم من البعد الجغرافي بين الولاية الخامسة والولاية الأولى،فقد كانت العلاقات السياسية بينهما متأثرة بالأوضاع التنظيمية التي كانت تمر بها الولاية الأولى، لا سيما بعد استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في بداية سنة 1956، حيث دخلت الولاية في مرحلة من الارتباك القيادي. وقد كان لهذا الارتباك أثر مباشر في تراجع مستوى التنسيق السياسي مع بقية الولايات، ومنها الولاية الخامسة التي كانت في طور بناء مؤسساتها الداخلية وتثبيت أقدامها في منطقة الغرب. وقد زاد الأمر تعقيدًا غياب الولاية الأولى عن مؤتمر الصومام الذي نظمته قيادة الثورة في أغسطس 1956، والذي شكل منعطفًا سياسيًا هامًا في مسار تنظيم الثورة التحريرية. غياب الولاية الأولى عن هذا الحدث السياسي الكبير أدى إلى ضعف تمثيلها داخل المؤسسات السياسية المركزية للثورة، ما انعكس بدوره على علاقتها السياسية ببقية الولايات، بما فيها الخامسة، التي التزمت بمخرجات المؤتمر وعملت على تفعيلها ميدانيًا[1] .

2.1 التعاون العسكري: من الناحية العسكرية، ورغم غياب التنسيق المؤسسي المباشر بين الولايتين، إلا أن الولاية الخامسة لم تتوان في دعم الجهود العسكرية العامة للثورة. فقد شاركت في تنشيط بعض المبادرات المشتركة مثل إرسال ممثلين عسكريين إلى الاجتماعات التي كانت تهدف إلى إعادة هيكلة القيادة العسكرية للثورة بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد، ومحاولة رأب الصدع الذي عرفته الولاية الأولى بسبب الصراعات الداخلية. كما أن بعض قوافل التموين بالعتاد والسلاح التي كانت تنطلق من المغرب الأقصى أو تمر عبر الولاية الخامسة، كانت تساهم في تزويد مختلف ولايات الشرق بالاحتياجات اللوجستية، بما فيها الولاية الأولى، وإن بشكل غير مباشر. ولم تكن هناك عمليات عسكرية مشتركة واسعة النطاق بسبب الانقسامات التي كانت تعرفها الولاية الأولى في تلك الفترة،

[1] بوعريوة عبد المالك، "**العلاقات بين الولايات التاريخية والثورة التحريرية**"، ط 1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص88.

لكن الولاية الخامسة سعت دائمًا للحفاظ على وحدة العمل المسلح وتنسيق الجهود متى توفرت الفرصة.[1]

3.1 التعاون المادي: أما من حيث الدعم المادي، فقد كان محدودًا بسبب البعد الجغرافي الكبير بين الولايتين، وصعوبة الربط اللوجستي المباشر. ومع ذلك، فإن قادة الولاية الخامسة كانوا على دراية بالظروف الصعبة التي تمر بها الولاية الأولى، لا سيما في ما يتعلق بشح الموارد وانعدام القيادة المركزية. لذلك، أبدت الولاية الخامسة استعدادها لتقديم الدعم، سواء عبر قنوات التنسيق غير المباشر، أو عبر التواصل مع ولايات أقرب جغرافيًا (مثل الثانية والثالثة) لتوفير الوساطة المادية. كما لعبت الولاية الخامسة دورًا محوريًا في تفعيل شبكات الدعم القادمة من الخارج، خاصة من المغرب، وهو ما ساعد – ولو بشكل جزئي – في دعم الاحتياجات الميدانية لبقية الولايات التي تعاني من نقص، بما فيها الولاية الأولى.

2. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الثانية:

1.2 التعاون السياسي: لم تعرف العلاقة السياسية بين الولاية الخامسة والولاية الثانية تنسيقًا مباشرًا وفعّالًا بسبب البعد الجغرافي الكبير والفروقات في ظروف العمل الثوري بين المنطقتين. وقد كانت القيادة في الولاية الخامسة تدرك صعوبة ربط اِتصال مستمر مع الولايات الشرقية، بما فيها الولاية الثانية، وهو ما انعكس على ضعف العلاقات السياسية الثنائية بينهما.

وقد أشار قادة الولاية الخامسة إلى هذه الصعوبات في تقاريرهم التي رُفعت إلى الحكومة المؤقتة بالخارج.[2]

2.2 التعاون العسكري : لم يتم تسجيل تنسيق عسكري مباشر وعملياتي بين الولايتين الخامسة والثانية خلال الفترة محل الدراسة، ويُعزى ذلك إلى صعوبة الاتصال الجغرافي، وانشغال كل ولاية

[1] بوعريوة عبد المالك، "**العلاقات بين الولايات التاريخية والثورة التحريرية**"، مرجع سابق، ص92.

[2] أوزغيد مُحَمَّد لحسن، مرجع سابق، ص20.

بجبهاتها الداخلية. ومع ذلك، فإن بعض خطوط الإمداد غير المباشرة كانت تمر عبر ولايات أخرى وقد تصل بعض الإمدادات إلى الثانية والخامسة على حد سواء، لكنها لم تكن ثمرة تعاون عسكري ثنائي بين الولايتين.[1]

3.2 التعاون المادي: بحكم البعد الجغرافي واختلاف شبكات الدعم اللوجستي، لم يكن هناك تعاون مادي مباشر وموثق بين الولايتين الخامسة والثانية. وقد أشار قادة الولاية الخامسة إلى أن التواصل مع الولايات البعيدة مثل الثانية لم يكن ممكنًا إلا عبر وساطات محدودة أو بطرق غير مباشرة، مما قلل من فرص قيام شراكة مادية عملية بين الجهتين.[2]

3. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الثالثة:

1.3 التعاون السياسي: شهدت العلاقة السياسية بين الولايتين بعض التنسيق في إطار المساعي الوطنية العامة لتوحيد القيادة، لا سيما بعد مؤتمر الصومام، غير أن التواصل المباشر بينهما ظل محدودًا بسبب تمركز قيادة الولاية الخامسة خارج الوطن، وضعف الاتصال التنظيمي مع الداخل. وقد ورد أن الولاية الخامسة كانت من بين الولايات التي طُلب منها المساهمة في مؤتمرات التنسيق، لكن الظروف حالت دون مشاركة فعالة ومباشرة في التنسيق السياسي مع الولاية الثالثة.[3]

2.3 التعاون العسكري: لم تُسجّل عمليات عسكرية مشتركة واسعة النطاق بين الولايتين الثالثة والخامسة، غير أن التعاون ظهر في إطار تنفيذ بعض المهام التنسيقية، كالمساعدة في دعم ولايات أخرى عند الحاجة. وقد جاء في الملف أن اجتماع العقداء سنة 1958 قرّر إرسال كتائب من الولايتين الثالثة والرابعة لمساعدة الأولى والسادسة، مع التأكيد على ضرورة مساهمة باقي الولايات، ومنها الخامسة، في تدمير الخطوط المكهربة التي أقامها الاستعمار[4].

[1] بوعريوة عبد المالك، مرجع سابق، ص89.

[2] بوعريوة عبد المالك، مرجع سابق، ص111.

[3] بوعريوة عبد المالك، مرجع سابق، ص 84.

[4] بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص 119.

3.3 التعاون المادي: من الناحية المادية، اقتصر التعاون بين الولايتين على الدعم غير المباشر، عبر ممثليات التسليح التي أُنشئت بعد سنة 1958 في المناطق الحدودية. وقد تم ذكر أن لكل ولاية ممثلاً يشرف على شحن الأسلحة، وكانت الولاية الثالثة إحدى الولايات التي استفادت من هذه العملية، بينما اقتصرت مساهمة الولاية الخامسة على تمثيلها في تلك الممثليات دون تنظيم قوافل مباشرة نحو الولاية الثالثة.[1]

4. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الرابعة:

شهدت العلاقة بين الولايتين الرابعة والخامسة دعماً متبادلاً عززته جملة من العوامل التاريخية، من أبرزها:

تمركز قيادة الولاية الخامسة على التراب المغربي بالقرب من مدينة وجدة، ما فرض على مسؤولي الولاية الرابعة التدخل لمعالجة الأوضاع الصعبة التي كانت تواجهها المناطق المجاورة، لاسيما المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة الواقعة غرب المنطقتين الثالثة والرابعة من الولاية الرابعة، والتي تشمل نواحي غليزان، وكذلك المنطقة السابعة من الولاية الخامسة، أي نواحي تيارت، والتي تقع هي الأخرى غرب المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة.

الروابط الشخصية التي جمعت بين قادة الولاية الرابعة ونظرائهم في المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة، وقد كان لهذه الروابط أثر واضح في تسهيل تبادل أشكال الدعم المختلفة[2].

1.4 التعاون السياسي: تجسد التعاون السياسي من خلال العديد منالقاءات التنسيقية، فقد عقد أول اجتماع بين العقيد أحمد بوقرة والرائد حدو بوحجر (المعروف بسي عثمان)، قائد المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة، في جانفي 1957، تلته لقاءات أخرى، من بينها اجتماع في جوان من نفس

[1] بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص 109.

[2] أحمد بوحموم، **العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**، المرجع السابق، ص 292.

السنة تم فيه تحديد مجالات التعاون بين الولاية الرابعة والمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة. كما تم عقد اجتماع مماثل مع قادة المنطقة السابعة، وأصبحت هذه اللقاءات تُعقد بشكل منتظم خلال سنتي 1957–1958م، من أجل التشاور والتنسيق في ما يخص التعاون وتوحيد الإستراتيجيات العسكرية لمجابهة مخططات العدو وتحقيق الانسجام بين هياكل الثورة في كلتا الولايتين.

وفي جويلية 1959، قام جيلالي بونعامة، عضو مجلس الولاية الرابعة، بتعيين النقيب كرزازي عبد الرحمان (المعروف بسي طارق) قائداً للمنطقة الرابعة، ومكلَّفاً كذلك بتسيير شؤون الولاية الخامسة نيابةً، نظراً لغياب القيادة الميدانية للولاية الخامسة، وتصاعد الأزمات الناجمة عن مشروع شال الذي استهدف عدة مدن فيها، مثل سعيدة وتيارت، إلى جانب تفكك التنظيم الثوري في وهران .وبعدما وصلت هذه المبادرة إلى الحكومة المؤقتة بالخارج، أُرسلت برقية عبر اللاسلكي تطالب فيها بونعامة باحترام حدود الولايات وعدم التدخل في شؤون الولاية الخامسة.

كما تم تعيين الطيب شيب (المعروف بالمجدوب) قائداً للمنطقة الثالثة من الولاية الخامسة برتبة رائد، وتكليفه بالإشراف على المنطقتين الرابعة والسابعة، حيث قام بتنظيم لقاء في أواخر أوت 1959 ببويلفان قرب الونشريس، ضم كلاً من إطارات مجلس الولاية الرابعة وهم مُحَّد زعموم، جيلالي بونعامة، يوسف الخطيب، إلى جانب ممثلين عن الولاية الخامسة من بينهم سي المجدوب .وخلال هذا اللقاء، قدم مسؤولو الولاية الرابعة مساعدات عسكرية وطبية لنظرائهم من الولاية الخامسة، كما تم تزويدهم بإطارات سياسية وعسكرية. وقد اتخذ سي طارق مقر قيادته بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة، وهو ما يعكس مدى الثقة والتعاون بين إطارات الولايتين[1].

أعقب ذلك تكثيف المراسلات والاتصالات بين قادة المناطق المجاورة للولايتين، بهدف تنسيق العمل السياسي والتنظيمي، خصوصاً ما يتعلق ببنية المناطق والنواحي والأقسام التابعة لها، لاسيما في

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 293.

المناطق الواقعة على الشريط الحدودي، مما سمح بإمكانية نقل مقرات الهياكل التنظيمية تبعاً للظروف الأمنية والسياسية .وبما أن قيادة الولاية الخامسة كانت متمركزة على التراب المغربي، فإن المناطق الشرقية منها كثفت تعاونها مع الولاية الرابعة، خاصة في ما يتعلق بالتكوين السياسي المشترك للإطارات، وذلك وفقاً لما نصت عليه أرضية الصومام وقرارات الهيئات المركزية للثورة، ووفقاً لتطورات الأوضاع السياسية الداخلية، وكذلك لمواجهة السياسة الاستعمارية المتجددة .وباعتبار أن المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة شكلت نقطة وصل بين الولايتين، فقد لعبت دوراً محورياً كهمزة اتصال دائمة بين إطاراتهما.

2.4 التعاون العسكري: وقد تجلى هذا التعاون في صور عديدة، من بينها عقد اجتماع بين العقيد أحمد بوقرة والرائد رابح زيراري (عزالدين) من جهة، ونقباء المناطق الشرقية الثلاث للولاية الخامسة، وهي الرابعة، والسادسة، والسابعة، حيث ناقشوا مجموعة من القضايا المشتركة، أبرزها مشكلة الشحنة العسكرية القادمة من المغرب والموجهة إلى الولاية الرابعة، والتي احتجزها مجاهدو المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة.

وكانت هذه القضية مرشحة لأن تتفاقم بين عمر أصديق، الذي كان يشغل منصب مسؤول الإعلام والاتصال في مجلس الولاية الرابعة سنة 1958 في فترة قيادة العقيد بوقرة، قبل أن يُعين كاتب دولة في الحكومة المؤقتة بين 19 سبتمبر 1958 و جانفي 1960، وبين أحمد سي (سليمان)، الذي كان مساعداً لهواري بومدين في لجنة العمليات.[1]

وقد أثرت هذه الأزمة سلباً على العلاقة بين الولايتين، ما استدعى تدخُّل العقيد أحمد بوقرة، قائد الولاية الرابعة، لاحتواء النزاع بين ولايته والمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة، حفاظاً على مصلحة الثورة وتفادياً لأي تبعات سلبية على ولايته، خصوصاً وأنها كانت تخضع للجنة العمليات العسكرية

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 294.

الغربية المتمركزة بالمغرب، دون منفذ إلى الحدود الغربية سوى عبر الولاية الخامسة، التي كانت هي الأخرى بحاجة إلى دعم من قيادة الولاية الرابعة المجاورة لها من الشرق .وقد استفاد العقيد بوقرة في حل هذا الإشكال من علاقته الجيدة مع مسؤولي الولاية الخامسة، واستغل وجوده مع قادة المناطق الشرقية للولاية الخامسة لشرح أوجه التعاون الممكنة مع ولايته، واقترح رفع هذه المسألة إلى لجنة العمليات العسكرية الغربية بقيادة هواري بومدين، على أمل إيجاد حل للأوضاع السياسية والعسكرية التي تمر بها تلك المناطق، واستلام الولاية الرابعة الشحنة المنتظرة من الأسلحة القادمة من المغرب.

ومع زحف القوات الفرنسية على الولاية الخامسة ضمن مخطط شال، اضطرت وحداتها إلى الانتقال نحو الولاية الرابعة، لا سيما إلى الناحية الأولى من المنطقة الثالثة، حيث التحقت بكومندو سي جمال المكوّن من الكتائب الزبيريةوالكريمية والحسينية، ما أدى إلى تعزيز التنسيق والتعاون السياسي والعسكري بين الولايتين، في وقت كان فيه التواصل بين قيادات الداخل والخارج محدوداً . وبذلك وُضعت كتيبتا المنطقة الرابعة إلى جانب كتيبتي المنطقة السادسة من الولاية الخامسة تحت قيادة جيلالي بونعامة، الذي أظهر حنكة في القيادة وحماية الوحدات من الإبادة.

وقد تجمعت على إثر ذلك خمس كتائب وبعض الفصائل من المناطق المجاورة للولايتين .ورغم لجوء وحدات المناطق الشرقية من الولاية الخامسة إلى مرتفعات الونشريس والظهرة للاختباء من الضربات الفرنسية، إلا أنها تكبدت خسائر جسيمة قدرت بـ 50% من تعداد جنودها، كما فقدت نصف أسلحتها، واستُشهد قائدها العقيد لطفي يوم 27 مارس 1960[1].

3.4 التعاون المادي: وقد تمثل في عدة صور، أبرزها أنه في جويلية 1957، قدم مجلس الولاية الرابعة للمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة دعماً طبياً من خلال إرسال بعثة بقيادة يوسف الخطيب (سي حسان)، محملة بالأدوية ولوازم الجراحة، يرافقها فريق من الممرضين لسد النقص الحاصل في

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 295.

الأدوية والإطارات شبه الطبية. وساهم وفد سي حسان في تعزيز المراكز الطبية التابعة لجيش التحرير الوطني بشرق الولاية الخامسة .كما قدمت الولاية الرابعة دعماً مالياً للمنطقة الرابعة من الولاية الخامسة قدر بـ 5,000,000 فرنك، بالإضافة إلى مساعدات أخرى قُدمت للمنطقة السادسة سنة 1961 .ويُستخلص من ذلك أن العلاقة بين الولايتين شملت مختلف المجالات: السياسية، العسكرية، والمادية، رغم موقف الهيئات المركزية الرافض لتدخل قادة الولاية الرابعة في شؤون تسيير مناطق الولاية الخامسة، ورغم الضغوطات الفرنسية التي مارستها على ولايات الداخل، من خلال إغلاق الحدود الغربية، ومنع قادة الولاية الرابعة من التزود بالتموين الخارجي عبر الولاية الخامسة، إلا أن إرادة الثوار بالداخل تغلبت على جميع التحديات الخارجية[1].

5. علاقة الولاية الخامسة بالولاية السادسة:

1.5 التعاون السياسي: عرفت العلاقة السياسية بين الولايتين الخامسة والسادسة انسجامًا واضحًا منذ اللحظات الأولى لظهور الولاية السادسة، حيث لعبت الولاية الخامسة دورًا محوريًا في دعم هذا الكيان الثوري الجديد، سواء من حيث الاعتراف بقيادته أو من خلال دعمه سياسيًا في المحافل التنظيمية. وقد صرّحت الباحثة أن "الولاية الخامسة كانت أول من دعم ظهور الولاية السادسة من حيث التنظيم والعمل السياسي، وذلك عبر دعم القيادات المحلية وتسهيل الاتصال بالمركز الخارجي"

ويُعتبر هذا التعاون السياسي امتدادًا لتصور مشترك حول ضرورة إشراك المناطق الصحراوية في العمل الثوري الوطني، خاصة وأن الولاية السادسة لم تكن ضمن مخطط التقسيم الأولي الذي وضعه مؤتمر الصومام. إلا أن دعم الولاية الخامسة كان حاسمًا في تكريسها كولاية قائمة بذاتها، قادرة على

[1] أحمد بوحموم، "**العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957– 1962**"، المرجع السابق، ص 296.

تمثيل الثورة في الجنوب، ومرتبطة تنظيميًا وسياسيًا بقيادة الخارج، وذلك من خلال "ضبط خطوط الاتصال، وتمثيل الولاية السادسة في الخارج عبر قيادة الخامسة" [1]

2.5 التعاون العسكري: تميّز التعاون العسكري بين الولايتين بدرجة عالية من الثقة المتبادلة والتنظيم الميداني المشترك. من أبرز محطات هذا التعاون، إرسال الولاية الخامسة في سنة 1957 لكتيبتين لدعم القائد عمر إدريس، قائد الولاية السادسة، في مواجهته مع حركة بلونيس المدعومة من الاستعمار، ما يؤكد على وجود تنسيق عسكري ميداني ملموس

كما برز دور العقيد لطفي، قائد الولاية الخامسة، في هذا السياق، حيث سمح لبعض القيادات العسكرية من الولاية السادسة بالدخول إلى الأراضي المغربية عبر ممرات آمنة، ووفّر لهم أسلحة وذخيرة، تنفيذًا لأوامر قيادة الأركان التي كانت تنسق عبر مكاتب تنظيمية تابعة للولاية الخامسة.

وهذا ما يؤكد أن التعاون لم يكن ظرفيًا، بل قائمًا على أسس تنظيمية، وقد ورد أن "قادة السادسة كانوا يعتمدون على دعم الخامسة للحصول على العتاد والتكوين والمرور عبر الحدود نحو قواعد الدعم الخارجي".[2]

3.5 التعاون المادي: لم يكن التعاون المادي أقل أهمية من التعاون السياسي والعسكري، فقد شهدت العلاقة بين الولايتين تنسيقًا في مجال التموين والإمداد، رغم وعورة المسالك وظروف الحرب القاسية. إذ قامت الولاية الخامسة بإنشاء مكاتب تموين وتجهيز على مستوى مناطقها الحدودية مع الولاية السادسة، وتحديدًا في الجهة الغربية، بغرض تزويدها بالمواد الغذائية، واللباس، وحتى الأدوية

[1] خوجة نورة، "**علاقة الولاية الخامسة بالولاية السادسة خلال الثورة التحريرية 1954–1962**"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2021، ص 6.

[2] خوجة نورة، "**علاقة الولاية الخامسة بالولاية السادسة خلال الثورة التحريرية 1954–1962**"، مرجع سابق، ص 4

وتشير الباحثة إلى أن "الولاية الخامسة أنشأت مكتبًا تموينيًا تجاريًا في المنطقة الغربية من الولاية السادسة لتزويدها بالمواد الحيوية"، وهو ما يُظهر حجم الالتزام والدعم اللوجستي الذي وفّرته القيادة الخامسة لنظيرتها الجنوبية

إضافة إلى ذلك، كانت بعض العمليات التموينية تمر عبر شبكات الاتصال المشترك، مما سهّل على الولاية السادسة استلام الدعم دون الوقوع في قبضة قوات الاحتلال، خاصة بعد التضييق الذي فرضه الاستعمار على مناطق التموين في الجنوب[1].

[1] خوجة نورة، مرجع سابق، ص 6.

المبحث الثاني: نتائج الكفاح التحرري

المطلب الأول: أهم معارك المسؤول العسكري في الولاية الخامسة (منطقة السابعة).

المنطقة السابعة: تيارت والسوقر: اِلتقيت وتحدثت مع أحد المجاهدين الذين شاركوا في الثورة التحريرية الكبرى، الذي شكلت شهادته مصدراً هاماً لمعرف طبيعة الصراع العسكري في الولاية الخامسة عامة، والمنطقة السابعة خاصة.

من خلال روايته تمكنت من التعرف على مجموعة من المعارك الحاسمة التي خاضها مسؤول العسكري للولاية ضد قوات الاحتلال الفرنسي، والتي ساهمت في تثبيت أقدام الثورة وتعزيز مقاومتها في تلك المناطق الحيوية.[1]

ومن بين هذه المعارك التي أشار إليها المجاهد عز دين ما يلي:

معركة أولاد دحمان_ فيفري 1959، ومعركة جبل سيدي رابح 20 فيفري 1959 .....

وغيرها من المعارك التي اعتبرت من أهم المعارك التي خاضها وهي:

معركة سيدي علي ملال – شتاء 1959: اندلعت هذه المعركة في الثالث من جانفي 1959، بين عناصر جيش التحرير الوطني وقوات الاحتلال الفرنسي، على تراب عرش أولاد فارس، واستمرت طوال اليوم، حيث اضطُرّ الجيش الفرنسي خلالها إلى طلب تعزيزات عسكرية إضافية وتجهيزات قتالية، نظرًا لشدة المواجهة. وقد أسفرت المعركة عن استشهاد خمسة مجاهدين هم: نور الدين غلام الله، مُحَمَّد مغراوي، بلخوجة واسر، يحي غافول، وبوزيان بوختاش. كما أُسر ثلاثة مجاهدين من بينهم المجاهد

[1] مطوش بومهني المدعو عزالدين، "**حوار مع مجاهد المنطقة السابعة من الولاية الخامسة (تيارت)**"، في المكتب الولائي للمجاهدين تيارت بتاريخ 14 ماي 2025.

مسري الميلود، الذي خضع للتعذيب قبل أن يُعدم. أما الخسائر الفرنسية فلم يكن بالإمكان إحصاؤها.[1]

معركة أولاد دحمان – فيفري 1959: وقعت هذه المعركة بجبل سيدي حمو، حيث واجهت وحدة الكومندوس التابعة للمنطقة السابعة بقيادة المجاهد لزهاري، إلى جانب الكتيبة الأولى بقيادة سي معمر، قوات الاحتلال الفرنسي. وقد استشهد خلالها خمسة مجاهدين وأكثر من عشرة مدنيين، في حين تعذر حصر الخسائر الفرنسية نظرًا لكثرتها. وفي صبيحة اليوم التالي، قام العدو بمحاصرة جبل الشهبة، حيث تحصنت فرقة الكومندوس، مستدعياً طائرات مروحية تحمل مظليين، تعرضوا لوابل من الرصاص، ما اضطرهم للانسحاب وطلب إسناد من الطائرات المقنبلة التي قصفت المدنيين العزّل، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير منهم وفقدان 11 مجاهدًا من جيش التحرير الوطني[2].

معركة جبل سيدي رابح – 20 فيفري 1959: جاءت هذه المعركة إثر وشاية بوجود وحدات لجيش التحرير الوطني بجبل سيدي رابح، قرب غليزان والأصنام (الشلف)، دون تحديد دقيق لمواقعهم. شاركت فيها قوات فرنسية تعدادها 20 ألف جندي، مدعومة بمدرعات، عربات، أسلحة ثقيلة، مدافع، دبابات، مروحيات، وطائرات "جاغوار" و "B26"المقنبلة. وفي فجر 20 فيفري 1959، وقعت كتيبة سي معمر، المتمركزة بأم العلو (جبل سيدي رابح)، إلى جانب وحدة الكومندوس بقيادة لزهاري، المتمركزة في واد ماوسة بجبل رقاح، تحت حصار شديد. وبعد محاولتين، استطاعت فرقة الكومندوس الالتحاق بالكتيبة، لكن الحصيلة كانت ثقيلة: استشهاد 25 مجاهدًا و80 مدنيًا من سكان القرية، إلى جانب خسائر معتبرة في صفوف الفرنسيين.

معركة جبل غزالة – ربيع 1959: وقعت في 18 مارس 1959 بجبل غزالة (بلدية مشرع الصفا)، حيث جمعت فرنسا قوات كبيرة لمواجهة وحدات جيش التحرير المكونة من الكتيبة الثالثة بقيادة الملازم

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959_1962)**، تيارت 1986، ص 7.
[2] نفسه ، ص 8

الأول مُحَمَّد خميس والملازم الثاني يحي مغربي. دامت المعركة يوماً كاملاً، فيما استغرق انتشال الجثث يومين نتيجة كثرة القتلى والجرحى الفرنسيين. واستشهد خلالها 12 مجاهدًا، مما دفع بالعدو لطلب تعزيزات وتطويق المنطقة بالكامل، ليدخل بعدها في مواجهة عنيفة مع الكتيبة الأولى بقيادة المجاهد معمر، وكومندوس المنطقة السابعة، والتي خسر فيها جيش التحرير أكثر من 100 شهيد.

معركة واد داوسة – أفريل 1959: دارت هذه المعركة في منطقة جبل تاوليه (بلدية تيدا) وتحديدًا بواد داوسة، حيث استخدم الجيش الفرنسي الطيران الحربي والدبابات ضد الكتيبة الأولى بقيادة الشهيد بوحوص. أسفرت المواجهة عن استشهاد 18 مجاهدًا، بينما خسر الفرنسيون 80 عسكريًا[1].

معركة المطمر – صيف 1959: جرت في 13 جويلية 1959 بمنطقة تاخمارت (ولاية تيارت)، حيث خاض كومندوس المساعد بوحوص مواجهة عنيفة مكنت جيش التحرير من اغتنام أسلحة رشاشة، جهاز اتصال، ومدفع هاون من نوع 60، إضافة إلى إسقاط طائرة مقاتلة وتحرير عدد من المدنيين الجزائريين الذين كانوا أسرى، بينما تكبدت القوات الفرنسية أكثر من 50 قتيلاً.

معركة جبل أم العلو – آخر جويلية 1959: بعد نصر معركة المطمر، التحق الملازم بوحوص، قائد الكتيبة الثالثة، بجبل أم العلو. وفي 20 جويلية 1959، وبعد أقل من أسبوع، شنّ الاستعمار هجومًا واسعًا مستعملاً سلاح الطيران وقنابل النابالم، مما حول المنطقة إلى مشهد رهيب. استشهد في المعركة القائد بوحوص وأكثر من 60 من رفاقه، بينما تكبد الاحتلال حوالي 50 قتيلاً.

معركة كاف الشمس – أوت 1959: اندلعت يوم 19 أوت 1959 في المنطقة التابعة للقعدة ببلدية عين الحديد، بين وحدات من جيش التحرير ممثلة في الكتيبة الثانية بقيادة يحي الأزرق، وقوات

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، "**لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959–1962)**"، المرجع السابق، ص ص 10–11

الاحتلال. دامت المعركة 6 ساعات وانتهت بإسقاط طائرة، مقتل 35 جنديًا فرنسيًا، واغتنام بعض الأسلحة، بينما استشهد 4 مجاهدين[1].

معركة الرقاصة – فيفري 1960: حاصرت قوات الاحتلال مركز قيادة لجيش التحرير بقيادة الرائد مُحَّد شعيب (سي زكريا المجدوب). نتيجة للطائرات العمودية والمقنبلة، اضطر المجاهدون إلى إتلاف وثائق هامة حرقًا، واستشهد الرائد المجدوب. تولى مساعده النقيب بوسيف القيادة، وأمر بالتراجع حفاظًا على الأرواح، غير أن المجاهدين بوسيف والنقيب حسان أصيبا، واستشهد العديد، وأُسر كل من يحي مغربي (سي عبد الحكيم) وعبد العزيز طيفور. عثرت القوات الفرنسية على جهاز لاسلكي ووثائق تثبت أن المكان كان مركزًا للقيادة جمع بين زكريا المجدوب، بوسيف، سي حسان، ويحي مغربي (الحكيم)، للتنسيق بين الولايتين الرابعة والخامسة لوضع إستراتيجية جديدة. اعتبر الاستعمار هذه العملية نجاحًا، وعمّم صور استشهاد سي المجدوب ضمن منشورات دعائية في الغرب الجزائري[2].

معركة تازمامرت الحوارث – فيفري 1960: دارت يوم 23 فيفري 1960 بمنطقة تازمامرت الحوارث (فرندة) بين الكتيبة الثانية بقيادة الشهيد أحمد، والثالثة بقيادة الشهيد بن جفال بوحوص، ضد أكثر من 10 آلاف جندي فرنسي مدعومين بـ32 مروحية، 20 طائرة مقنبلة، ومدرعات. اندلعت المعركة نتيجة خيانة أحد عناصر جيش التحرير الذي التحق بالجيش الفرنسي. استشهد 50 مجاهدًا، من بينهم أحمد (أحمد حمو الطويل)، بن عاشور مسكين قادة، مُحَّد قريش الحاج، عبد الله مُحَّد، وأُسر كل من مُحَّد صحراوي وعبد الواحد قلايلية، فيما خسر الفرنسيون 20 جنديًا.

معركة سيدي بوعلي – 7 جوان 1960: وقعت المعركة بجبل سيدي بوعلي ببلدية عين طارق بين الجيش الفرنسي ووحدة من جيش التحرير بقيادة النقيب بوسيف بلحاج، الذي كان قد أنهى مهمة معاينة قبل أن يُحاصر. استشهد بوسيف و7 مجاهدين بعد يوم كامل من القتال، وأُسر مجاهد واحد.

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959_1962)**، المرجع السابق، ص 12

[2] انفسه ، ص 15

اعتبر الاستعمار العملية نصرًا مهمًا، وعمّم الخبر في كامل المنطقة ضمن حملة دعائية لإظهارها كنهاية للثورة[1].

معركة جبل سيدي معروف – أكتوبر 1960: وقعت بين فرقة من جيش التحرير بقيادة المجاهد عليجلاطة (نصر الدين) وقوات الاستعمار بجبل سيدي معروف قرب قرية واد ليلي. دامت المعركة عدة ساعات، انتصر فيها المجاهدون، وأسفرت عن مقتل 10 جنود فرنسيين و7 خونة على ظهور الخيل، بينما أصيب القائد جلاطة بجروح خفيفة فقط.

معركة عين الحوتة – ديسمبر 1960: جرت أواخر ديسمبر بمنطقة عين الحوتة (واد الأبطال)، بين مجموعة من المجاهدين بقيادة بن عيسى، وقوات الاحتلال التي فرضت حصارًا مشددًا. رغم ذلك، تمكن المجاهدون من الانتصار دون خسائر كبيرة، بينما خسر الاستعمار أكثر من 20 جنديًا، إضافة إلى إصابات، وتمكن جيش التحرير من اغتنام أسلحة خفيفة وعتاد.

معركة الفياض – مارس 1961: بدأت كحصار فرضه الجيش الفرنسي على وحدات جيش التحرير في منطقة الفياض (عين الذهب) بقيادة الملازم الأول إبراهيم نافع (عبد الغني). بسبب شدة المعركة ونفاد الذخيرة، استشهد العديد من المجاهدين، من بينهم نافع إبراهيم الهاشمي، بودلال عبد القادر دومة، وآخرون، كما أُسر بعض المجاهدين، وصادرت فرنسا مبلغ 60 مليون فرنك قديم من شهيد. وقد قُتل 40 جنديًا فرنسيًا في المعركة.[2]

معركة تاوريرة – 7 جوان 1961: اندلعت بين جيش التحرير بقيادة مُحَّد طابوس (سي جبار) في منطقة تاوريرة قرب بلدية ملاكو. بدأت المعركة لصالح المجاهدين الذين غنموا أسلحة وذخيرة، وأصابوا عددًا من الفرنسيين. وأثناء انسحابهم، صادفوا وحدة عسكرية فرنسية طلبت تعزيزات. في موقع

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، "**لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959–1962)**"، المرجع السابق، ص 19.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، "**لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959–1962)**"، المرجع السابق، ص23.

"الصباحة" دارت المعركة الحاسمة، حيث استشهد الضابط طابوس، الإخوة عويسي، وعدد من المجاهدين، لتُختتم المعركة في ظروف صعبة وقاسية[1].

معركة تابخورة: ديسمبر 1961 تُعدّ هذه المعركة واحدة من أبرز المواجهات التي خاضها جيش التحرير الوطني ضد عناصر الحركة المصالية المناوئة للثورة، وذلك في المنطقة المعروفة باسم تابخورة (ولاية تيارت). دامت المعركة أكثر من ثلاث ساعات، أسفرت عن استشهاد أربعة من مجاهدي الكومندوس، وهم: سي عيسى، سي عبد الكريم، سي محمود، إضافة إلى مجاهد رابع لم يُعرف اسمه، بينما نجا المجاهد حسين ساعد، والمجاهدة فاطمة حضراوي التي كانت تعمل كممرضة. كما سقط عدد من القتلى في صفوف المصاليين[2].

معركة الفياض: أواخر ديسمبر 1961 استناداً إلى معلومات دقيقة، سارعت قوات الجيش الاستعماري إلى منطقة الفياض التابعة لبلدية عين الذهب، مستهدفة مسكن المواطن عاشور بن قريحة. غير أنها وقبل أن تبلغ الموقع المحدد، دخلت في مواجهة مباشرة مع فوج كبير من المجاهدين، تحولت إلى معركة حقيقية تكبد خلالها الفرنسيون خسائر تمثلت في مقتل ثلاثة ضباط وعدد كبير من الجنود، فيما استشهد الملازم الأول سي عبد العزيز وعدد من المجاهدين، من بينهم مجاهدة.

معركة كارمان: 12 فيفري 1962 شنّت فرقة من جيش التحرير الوطني هجوماً على المركز العسكري الكائن في كارمان بولاية تيارت، وذلك عقب اتفاق تمّ بين المجاهدين وبعض العناصر الفرنسية من داخل المركز، كانت ستلتحق لاحقاً بالثورة محمّلة بالأسلحة والذخيرة. وقد استمرت المواجهة عدة ساعات، قادها المجاهد الطيب بن مو، وبن عيسى حنيش، وأسفرت عن مقتل أربعة جنود فرنسيين[3].

---

[1] نفسه، ص 25.

[2] نفسه، 28.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، "**لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959–1962)**"، المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثاني: أهم المسؤولين العسكريين ومساهمتهم في استقلال

1. مُحَمَّد فرطاس: ولد المجاهد مُحَمَّد فرطاس سنة 1925 بحاسي الغلة، ولاية عين تموشنت. انخرط مبكرًا في الحركة الوطنية والكشفية، مما أهّله ليكون من بين أوائل المناضلين الذين ساهموا في تفجير الثورة التحريرية. انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، وشارك في الاجتماعات التحضيرية للثورة، حيث كُلّف بمسؤوليات عسكرية في المنطقة الأولى للولاية الخامسة .

في ليلة الأول من نوفمبر 1954، قاد مُحَمَّد فرطاس هجومًا على مراكز الدرك بعين تموشنت، بالتنسيق مع الشهيد مُحَمَّد العربي بن مهيدي. تُعدّ هذه العملية من أوائل العمليات المسلحة في الغرب الجزائري، وأسهمت في زعزعة الوجود الاستعماري بالمنطقة .

ومن أبرز المعارك وعمليات الفدائية التي شارك فيها مُحَمَّد فرطاس:

معركة سيدي علي (1954): ساهم في الهجوم على مراكز الدرك والمزارع الاستعمارية، مما أدى إلى استشهاد رفيقه بن عبد المالك رمضان.

عمليات التخريب في تارقة والعامرية: بالتعاون مع المجاهد الحاج بن علا، نفّذ عمليات تخريبية استهدفت ممتلكات المعمرين، مما أسهم في تقويض الاقتصاد الاستعماري .

كان لمحمد فرطاس دور بارز في تنظيم الخلايا الثورية وتجنيد المناضلين، كما ساهم في تأمين خطوط الإمداد بالأسلحة والذخيرة عبر الحدود المغربية، بالتنسيق مع قادة الولاية الخامسة[1].

2. **حدو بوحجر المدعو سي عثمان:** ولد حدو بوحجر، المعروف باسم "سي عثمان"، في 27 نوفمبر 1927 بمدينة عين تموشنت. نشأ في كنف عائلة متواضعة، وبرزت لديه منذ صغره ميول

[1] **ثورة التحرير بالغرب الجزائري (المناطق الوهرانية) 62/54**"، Ethnopolis، 20يوليو 2018، ص 22.

وطنية قوية.[1] انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم في حركة أحباب البيان، وتدرج في العمل السياسي حتى أصبح عضوًا في المنظمة الخاصة، حيث تلقى تدريبات شبه عسكرية .

في مايو 1950، اعتقلته السلطات الاستعمارية وسجن في وهران، حيث تعرف على مناضلين بارزين مثل أحمد زبانة وحمو بوتليليس. بعد تدهور حالته الصحية، أُفرج عنه في 1952، ليعود إلى النشاط السياسي، مكلفًا بجمع الأسلحة من المغرب تحضيرًا لانطلاق الثورة[2] .

كان سي عثمان من بين مفجري الثورة في الجهة الغربية. في 6 مايو 1956، قاد هجومًا شاملاً على مزارع المعمرين في عين تموشنت، حيث تم حرق 70 مزرعة، مما أثار ذعر السلطات الفرنسية. كما شارك في عمليات فدائية في مناطق زاوية سيدي بن عمر، مداغ، بوزجار، ولورمال.

في أغسطس 1956، شارك في معركة العوالم بعين تموشنت وسيدي علي، بالتعاون مع قادة مثل عبد المؤمن زغلول ومُحَمَّد بنب صاف. هذه العمليات ساهمت في تعزيز مكانته داخل صفوف الثورة .

بعد مؤتمر الصومام في 1956، رُقي سي عثمان إلى رتبة نقيب، وتولى قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة. في 1958، رُقي إلى رتبة رائد وأصبح عضوًا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. بعد استشهاد العقيد لطفي، عُين قائدًا للولاية الخامسة برتبة عقيد، وبقي في هذا المنصب حتى الاستقلال[3] .

قاد سي عثمان عدة معارك بارزة، منها :

- **معركة كاسان:** وقعت في منطقة كاسان، واستمرت ثلاثة أيام، تكبد خلالها الجيش الفرنسي خسائر فادحة .

---

[1] عبد الله طمين، **موسوعة أعلام الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954–1962)**، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 189.

[2] رابح صالحي، **المنظمة الخاصة وأثرها في تفجير الثورة التحريرية**، منشورات جامعة الجزائر 2، 2010، ص 74.

[3] سعد بوشنافة، **مذكرات قادة الثورة الجزائرية**، الجزء الثاني، دار الأمة، الجزائر، 1995، ص 223.

- **معركة أولاد بودومة:** في منطقة أولاد عبد الله، حيث أظهر سي عثمان حنكة عسكرية في مواجهة القوات الفرنسية .
- **معركة سي لزرق:** في غليزان، حيث تمكن من تنظيم صفوف المجاهدين والتصدي لهجمات العدو .
- **معركة جبل سعدية:** في وادي رهيو، حيث أبدى شجاعة كبيرة في قيادة العمليات العسكرية .
- بعد الاستقلال، شغل سي عثمان منصب منسق الحزب لمنطقة الغرب، وأصبح عضوًا في مجلس الثورة. شارك في مؤتمر طرابلس الاستثنائي في ليبيا من 27 مايو إلى 5 يونيو 1962، إلى جانب هواري بومدين .

توفي سي عثمان في 27 أغسطس 1977 بمستشفى مصطفى باشا بالعاصمة، بعد معاناة مع المرض. تكريمًا له، أطلقت السلطات الجزائرية اسمه على الملعب الأولمبي الجديد في وهران، تقديرًا لتضحياته ودوره البارز في الثورة التحريرية[1].

3. الطيب شيب مدعو سي المجدوب: وُلد الطيب شيب المعروف باسم "سي المجدوب" يوم 14 أفريل 1933 ببلدية مسيردةالفواقة، الواقعة في أقصى غرب ولاية تلمسان. ترعرع في كنف أسرة محافظة وبيئة دينية، حيث التحق بالكتاتيب القرآنية ثم بالزوايا لحفظ القرآن الكريم، وقد ساعده ذلك في بناء شخصية متدينة وملتزمة منذ الصغر.

اِلتحق الطيب شيب بالجيش الفرنسي، حيث حصل على تدريب عسكري مكّنه من الوصول إلى رتبة مساعد (Adjudant) غير أنّ وطنيته ووعيه السياسي المتزايد دفعاه إلى الانشقاق عن الجيش الفرنسي، وذلك بتاريخ 4 فيفري 1956، حيث التحق بجيش التحرير الوطني في المنطقة السادسة للولاية الخامسة، حاملاً معه سلاحه ومعارفه العسكرية.

[1] محند أيت أعمر، **مواقف ومراحل في تاريخ الثورة الجزائرية**، دار المعرفة، الجزائر، 1984، ص 301.

بمجرد التحاقه بصفوف الثورة، أظهر المجاهد سي المجدوب كفاءة ميدانية عالية، مما أهله لتولي مناصب قيادية بسرعة. فقد تمت ترقيته إلى رتبة ملازم أول، ثم نقيب، وأسندت له قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة، قبل أن يصبح عضواً في قيادة الولاية ذاتها سنة 1958، وذلك بعد استشهاد عدد من القادة الميدانيين.[1]

شارك سي المجدوب في العديد من العمليات الفدائية والمعارك ضد القوات الاستعمارية، وترك بصمة واضحة في التنظيم والانضباط والتكتيك العسكري. كانت له رؤية استراتيجية متميزة في التعامل مع الجيش الفرنسي خاصة في المناطق الجبلية والحدودية.

من بين أبرز المعارك التي خاضها المجاهد سي المجدوب:

- **معركة واد الخروبة (1958)**: حيث أبدى شجاعة كبيرة في نصب كمين لقافلة عسكرية فرنسية.
- **معركة سبخة المقطع (1960)**: انتهت باستشهاده بطريقة وحشية، حيث قامت قوات الاحتلال بربطه إلى صخرة ورميه في مياه السبخة، وبقي جثمانه مفقودًا لمدة 20 يومًا.

استشهد المجاهد الطيب شيب يوم 4 فيفري 1960، وقد خُلد اسمه في الذاكرة الوطنية كأحد الرموز الشجاعة التي ضحّت بنفسها في سبيل حرية الوطن. تقيم مديرية المجاهدين لولاية وهران وولاية تلمسان نشاطات سنوية تخليدًا لذكراه، وتُلقى المحاضرات وتُوضع الأوسمة الرمزية على قبره تخليدًا لتضحيته. [2]

مساهمت المسؤولين العسكرين في استقلال الجزائر:

[1] مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية وهران، **"نبذة تاريخية عن الشهيد شيب الطيب المدعو سي المجدوب"**، منشور على الصفحة الرسمية، 14 أفريل 2022. ص 1.

[2] عبد الكريم حمداني، **أبطال الثورة الجزائرية في الغرب الجزائري**، دار الغرب للنشر، وهران، 2006، ص 212

لعب المسؤولون العسكريون دورًا جوهريًّا في إنجاح مسار الاستقلال، ليس فقط عبر العمل الميداني، بل كذلك من خلال التأثير في مسارات التفاوض والتأسيس للدولة الوطنية بعد سنة 1962. لقد كان لممثلي جيش التحرير الوطني حضور بارز في مفاوضات إيفيان، حيث مثّل العسكريون ركيزة ضغط حاسمة في وجه الفرنسيين، خاصة في مرحلة وقف إطلاق النار.

وقد تولّى بعضهم مهام اتصال مع الوفد الفرنسي عبر وسطاء في تونس وسويسرا.

بعد الاستقلال مباشرة، ساهم المسؤولون العسكريون في تأطير مؤسسات الدولة الناشئة، وكانوا حجر الزاوية في بناء الجيش الوطني الشعبي الذي يُعتبر الامتداد المؤسساتي لجيش التحرير الوطني. [1]

وقد عُقد مؤتمر طرابلس في يونيو 1962 في أجواء متوترة بين الجناحين السياسي والعسكري، ما أفرز صراعًا على السلطة سرعان ما حُسم لصالح الجناح العسكري بقيادة هيئة الأركان العامة. وتمّ الإعلان عن تأسيس الجيش الوطني الشعبي رسميًّا يوم 4 أوت 1962، ما مهّد لوضع هياكل نظامية للجيش ولعب دور فاعل في تثبيت السيادة الوطنية.

برزت أيضًا مساهمات المسؤولين العسكريين في حماية الوحدة الترابية، والتصدي لمحاولات الانفصال أو الفوضى.[2]

[1] فتيحة عيادي وكريمة عيادي، التنظيم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1954–1958)، مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017، ص 88

[2] Benjamin Stora Dictionnaire Bpographique de Militants Nationalists, op-cit , p 32

يتناول هذا الفصل تحليلًا تفصيليًا للمواجهات العسكرية في المنطقة السابعة (تيارت والسوقر) خلال الثورة التحريرية الجزائرية، استنادًا إلى شهادة مجاهد مشارك، مما يوفر رؤية ميدانية دقيقة لسير العمليات. تميزت هذه المرحلة (1959–1961) بكثافة المعارك وضراوتها، حيث تصدى المجاهدون للقوات الفرنسية في سلسلة من المواجهات غير المتكافئة، أبرزها معارك سيدي علي ملال، جبل سيدي رابح (التي شهدت حشدًا فرنسيًا ضخمًا)، وجبل غزالة (التي خسر فيها العدو خسائر فادحة)، فضلًا عن معارك واد داوسة، المطمر (التي أسفرت عن إسقاط طائرة فرنسية)، وأم العلو (التي استشهد فيها القائد بوحوص ورفاقه). كما شهدت المراحل اللاحقة معارك حاسمة مثل كاف الشمس، الرقاصة (استشهاد القائد سي زكريا)، وتازمامرت الحوارث (التي مُني فيها المجاهدون بخسائر بسبب الخيانة)، تلاها انتصارات نوعية في سيدي معروف وعين الحوتة، قبل أن تختم بمعارك الفياض، تاوريرة، وتابخورة التي أكدت صمود الثوار رغم التضحيات الجسيمة.

تكشف هذه الأحداث عن استراتيجية المجاهدين القائمة على المراوغة والصمود في مواجهة التفوق العسكري الفرنسي، مع إبراز الدور المحوري للمنطقة السابعة في استنزاف قوات الاحتلال، حتى في ظل الظروف القاسية التي شملت القصف الجوي المكثف والحصار الميداني. كما تُظهر الوثيقة كيف تحوّلت التضحيات البشرية إلى عامل دفع معنوي، ساهم في تعزيز التماسك الثوري وصولًا إلى مرحلة الحسم النهائي.

خاتمة

الخاتمة:

بعد مسار بحثي في موضوع "دور المسؤول العسكري في الثورة الجزائرية 1954–1962"، يمكننا أن نلخص إلى أن هذا الفاعل الثوري لم يكن مجرد قائد ميداني يدير المعارك فقط، بل كان يمثل حلقة وصل مركزية بين القيادة السياسية والتنظيمات العسكرية، وعمادًا أساسيًا في تحقيق التنظيم والانضباط داخل صفوف جيش التحرير الوطني.

فقد كشفت الدراسة أن الثورة الجزائرية تميزت ببنية تنظيمية محكمة، اعتمدت على تعيين مسؤولين عسكريين وفق معايير دقيقة شملت الكفاءة القتالية، التجربة الثورية، الولاء للقيادة، والقدرة على التسيير والتنسيق، حيث كان هؤلاء المسؤولون يتمتعون بصلاحيات واسعة، تشمل قيادة العمليات العسكرية، الإشراف على التكوين، ضمان التموين، التنسيق بين النواحي والولايات، بل وقيادة العمل السياسي في بعض المناطق.

وقد أثبتت التجربة أن نجاح الثورة ميدانيًا ارتبط ارتباطًا مباشرًا بكفاءة وفعالية هؤلاء المسؤولين، كما أن الظروف الصعبة التي واجهوها مثل الحصار، قطع خطوط الاتصال، شدة الهجمات الفرنسية، محاولات الاختراق والتجسس، لم تثنهم عن أداء مهامهم، بل دفعتهم إلى ابتكار حلول عملية وفعالة كاعتماد الكوماندوس، إنشاء شبكات لوجستية سرية، توظيف جغرافية المنطقة لصالح العمليات، وتطوير أساليب تمويه ومراوغة، وهو ما سمح بتوسيع رقعة الثورة وتعميق أثرها.

كما أثبتت الدراسة من خلال التوسع في نموذج الولاية الخامسة أن القادة العسكريين لعبوا دورًا جوهريًا في التنسيق بين الولايات، وضمنوا توحيد الجهود الميدانية، ونقل التجارب والخبرات، مما أعطى للثورة طابعًا وطنيًا موحدًا لا مناطقيًا، كما أن العلاقة بين المسؤول العسكري والقيادة السياسية كانت ديناميكية وتشاركية، وهو ما انعكس إيجابيًا على فعالية الأداء العسكري والثوري، إضافة إلى ذلك فقد ساهم المسؤول العسكري في تعميق الوعي السياسي داخل صفوف المجاهدين، وتعبئة السكان، ومجابهة مظاهر الانحراف والانقسام، مما يعزز الطرح القائل بأن الثورة الجزائرية جمعت بين الصلابة

العسكرية والقيادة السياسية الواعية، أما من ناحية البعد التاريخي والمنهجي فقد أوضحت الدراسة الحاجة الماسة إلى استكمال الأرشيفات العسكرية، وجمع الشهادات الميدانية، وتوسيع البحث نحو شخصيات محلية كانت فاعلة ولكن لم تحظَ بالاهتمام الأكاديمي الكافي.

كما أبانت أن موضوع المسؤول العسكري لا ينحصر في فترة الثورة فحسب، بل يمتد أثره إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، خاصة في تشكيل الجيش الوطني الشعبي، وإرساء ثقافة الانضباط والقيادة الثورية، ومن هنا نفتح بابًا لبحوث مستقبلية مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب حركات تحرر أخرى، كما نقترح دراسة دور النساء في المسؤولية العسكرية، وتقييم تطور وظيفة القيادة العسكرية في ظل التحولات السياسية للثورة، ويجدر التنويه في الأخير إلى أن هذه الدراسة، رغم اعتمادها على مراجع ومصادر متنوعة، قد واجهت صعوبات تتعلق بغياب بعض الوثائق الرسمية، لكننا حاولنا تجاوز ذلك بالاعتماد على تقاطع الشهادات والمصادر.

وبهذا يمكن القول أن المسؤول العسكري لم يكن مجرد منفّذ للخطط بل صانع لها، وكان حضوره في الميدان هو ما ضمن للثورة الجزائرية وحدتها وصمودها، وحقق لها النصر الذي صار اليوم رمزًا للمقاومة في العالم بأسره، وبذلك نكون قد حاولنا الإحاطة بهذا الدور المحوري من مختلف الزوايا التنظيمية، السياسية، والميدانية، مساهمين ولو بجهد متواضعفي إثراء الذاكرة الوطنية، وتأريخ واحد من أهم أركان ثورتنا المجيدة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الألغام المستخدمة في خط موريس

الالغام المستخدمة في خط موريس

المصدر: مجلة تضحيات الولاية التاريخية الخامسة، المتحف الجهوي للمجاهد تلمسان، ص 44.

الملحق رقم (02): خرائط مناطق الولاية الخامسة

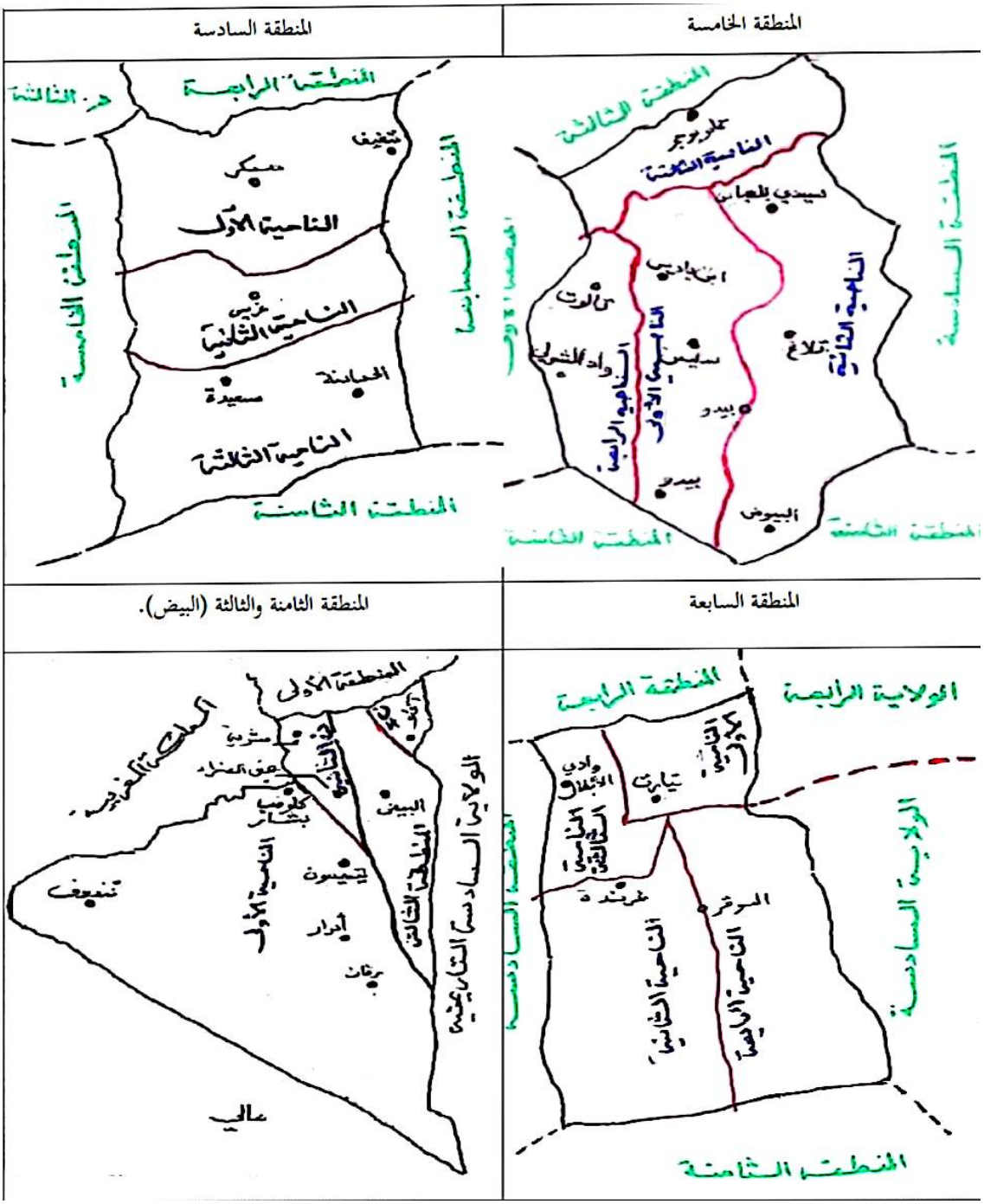

المصدر: يوسف دحماني، المرجع السابق، ص 441.

الملحق رقم (03): شارات القيادة لجيش التحرير الوطني

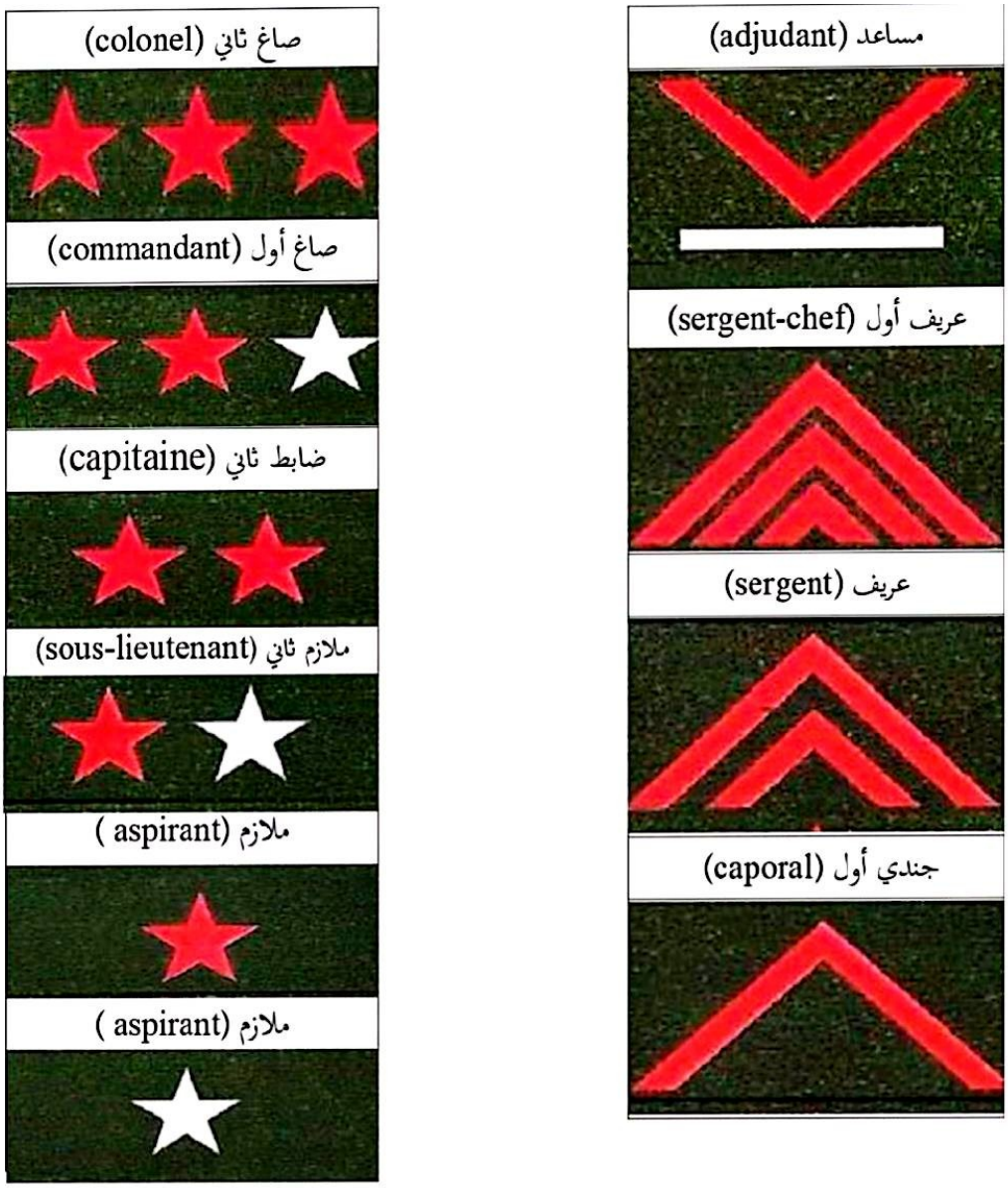

المصدر: مصلحة الوثائق بالمتحف الجهوي – تلمسان –

الملحق رقم (04): عمليات عبور الأسلاك المكهربة والملغمة

المصدر: مجلة تضحيات الولاية التاريخية الخامسة، المتحف الجهوي للمجاهد تلمسان، ص 42.

الملحق رقم (05): السفن التي احتجزتها البحرية الفرنسية وكانت محملة بالأسلحة لصالح الثورة.

السفينة	أتوس L'Athos	سوانی SWANNEE	خوان إليوكا JUAN ILLUECA	سلوفينيا SLOVENYA	غرانيتا GRANITA	ليديس LIDICE	تيغريتو TIGRITO
تاريخ الحجز	1956/10/16	1957/06/26	1957/07/02	1958/10/18	1958/12/25	1959/04/07	1961/09/28
جنسية المركبة	اليونان	سكندينافيا	إسبانيا	يوغسلافيا	الدنمارك	تشكوسلوفاكيا	بنماPANAMA

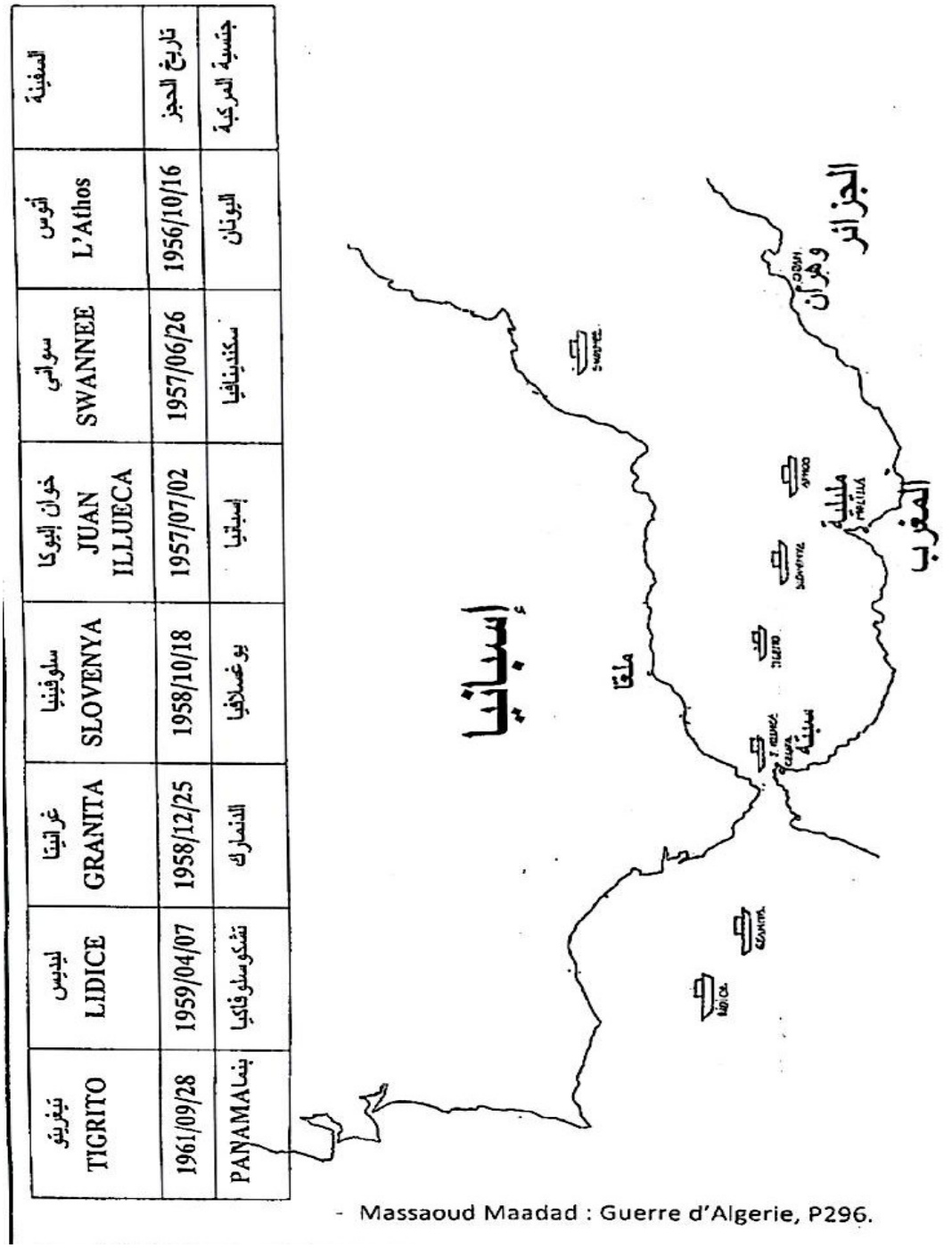

- Massaoud Maadad : Guerre d'Algerie, P296.

المصدر: مسعود مقداد، كتاب حرب الجزائر، ص296.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1. آيت أحمد حسين، روح الاستقلال: مذكرات تكافح 1942–1952، ترجمة: سعيد جعفر، مطبعة الشافعي، منشورات البرزخ، 2002.
2. بن خدة بن يوسف يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، الطبعة 2، دار هومة، الجزائر، 2012.
3. حربي مُحَمَّد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
4. الزبيري الطاهر، الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
5. زبيري مُحَمَّد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء 1، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 1999.
6. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
7. يوسفي مُحَمَّد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة، ترجمة: مُحَمَّد الشريف بن دالي حسين، الطبعة1، منشورات وزارة المجاهدين، 2002.

ثانيا: المراجع:

أولاً: العربية:

1. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 مؤسسة احدادن الجزائر، ط1، 2007.
2. أزغيدي مُحَمَّد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956_1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
3. أعمر محند أيت، مواقف ومراحل في تاريخ الثورة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 1984.
4. إفينو باتريك، بلانشايس جون، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2012.
5. أيت أحمد حسين، روح الاستقلال، مذكرات تكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر مطبعة الشافعي، منشورات البرزخ، 2002.
6. بكار مُحَمَّد، استراتيجية الثورة الجزائرية بعد هجوم الشمال القسنطيني حسب التقارير الفرنسية أوت_ ديسمبر 1955، الإحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021.
7. بلعباس مُحَمَّد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

8. بلعيد رابح، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954م، دار بهاء الدين، 2016، الجزائر.

9. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار هومة، الجزائر، 2012.

10. بن زيني عبد الحميد، الجيش الوطني الشعبي وتنظيم الثورة. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 2001.

11. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

12. بوشنافة سعد، مذكرات قادة الثورة الجزائرية، الجزء الثاني، دار الأمة، الجزائر، 1995.

13. بوطمين الأخضر جودي، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1، 1987.

14. بوعتورة عبد الحميد، تنظيم جيش التحرير الوطني 1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

15. بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، ط1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

16. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2004.

17. تقية مُحَمَّد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القضية، الجزائر، 2010.

18. تميم أسيا، الشخصيات الجزائرية، دار المسلك، الجزائر، 2008.

19. الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ط.خ، وزارة المجاهدين، ج 1، موفم للنشر الجزائر 2008.

20. حربي مُحَمَّد، الثورة الجزائرية 1954-1962: دراسة تاريخية. الجزائر: دار النشر الجامعية، 1992.

21. حربي مُحَمَّد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

22. حربي مُحَمَّد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كيمل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، طبعة الأولى، 1983.

23. حمداني عبد الكريم، أبطال الثورة الجزائرية في الغرب الجزائري، دار الغرب للنشر، وهران، 2006.

24. حميدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في إعلام الثورة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

25. داهش مُحَمَّد علي، في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

26.ديغول شال، مذكرات الأمل التجديد (1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت.

27. رابح مُحَمَّد، الولاية التاريخية الخامسة والثورة التحريرية، مجلة المعارف والدراسات التاريخية، مج7، ع1، جامعة تلمسان، الجزائر، ماي 2021.

28.رخيلة عامر، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

29.الزبيري الطاهر، الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

30. الزبيري مُحَمَّد العربي، الثورة في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.

31.زبيري مُحَمَّد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 1999.

32.زيتوت مُحَمَّد العربي، مذكرات من داخل الثورة الجزائرية، منشورات ANEP، الجزائر، 2011.

33. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1986.

34.سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1962)، دار المعرفة، 2009.

35. صالحي رابح، المنظمة الخاصة وأثرها في تفجير الثورة التحريرية، منشورات جامعة الجزائر 2، 2010.

36.صم مُحَمَّد، مذكرات المجاهد صم، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني بالمغرب، إصدارات وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.

37. طمين عبد الله، موسوعة أعلام الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954–1962)، دار القصبة، الجزائر، 2004.

38.عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

39. عباس مُحَمَّد، الذاكرة التاريخية للثورة التحريرية في الغرب الجزائري، دار الوعي، الجزائر، 2014.

40. عباس مُحَمَّد، فرسان الحرية، الأعمال الكاملة لمحمد عباس، ج 09، دار هومة، الجزائر، 2003.

41. عباس مُحَمَّد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

42. عبد القادر حميد، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

43.عبد القادر مصطفى، القيادة العسكرية في الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الفكر، 2005.

44.علاق هنري، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام غريزة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

45.عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، (د- د)، (د- س).

46.العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

47. غيلسي جوان، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، طبعة 1، الطليعة، بيروت لبنان، 1961.

48. فرحي بشير، مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط خ، بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب 2007.

49. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم عنابة، الجزائر، 2005.

50. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: مُحَّد بن البار، ج 2، دار الأمة، ط 2011، الجزائر.

51.قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2012.

52.قنان جمال، قضايا ودراميان في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

53.قندل جمال، خط موريس، وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، 2008.

54. قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

55.قنطاري مُحَّد، جيش التحرير الوطني تشكيله وتنظيمه، جريدة المساء، الجزائر، 2 نوفمبر 1999.

56.كشيدة عيسا، مهندسوا الثورة، ط 2، منشورات الشهاب، باتنة، 2010.

57.كواتي مسعود، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2011.

58. لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد مهساس أحد مهندسي الثورة التحرير، دار القاسمي، ط 1، 2013.

59.مُحَّد جيلالي عبد الحمن، تاريخ الجزائر العام، جزء 1، الجزائر، 2007.

60.مسعود سيدي علي أحمد، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

61.مقلاتي عبد الله، قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، منشورات بلوتو، قسنطينة، الجزائر 2009.

62.منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، دار الأصالة، ط 2 الجزائر، 2009.

63. هارون علي، الجزائر من الثورة إلى الاستقلال (مذكرات)، دار القصبة، الجزائر، 2009.

64.هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

65.يوسفي مُحَمَّد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: مُحَمَّد الشريف بن دالي حسين، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، 2002.

ثانيا: مراجع بالفرنسية:

66. Ageron Charles-Robert ،Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954) ،Presses Universitaires de France ،Paris ،1979.

67. Abbas Ferhat ،Autopsie d'une Guerre l'aurore ،présentation de Abderehmen Rebahi ،Alger ،2011.

68. Meynier Gilbert ،Histoire intérieure du FLN 1954-1962 ،Fayard ، Paris ،2002.

69. Stora Benjamin ،La guerre invisible: Algérie ،années 90 ،Presses de Sciences Po ،Paris ،2001.

ثالثاً: المجلات:

70.أرزقي فراد، مُحَمَّد، "البعد الثقافي في مذكرات حسين آيت أحمد"، كشاف مجلة أول نوفمبر، ع 182/181، الجزائر.

71.بلوفة عبد القادر، جيلالي، وبوضياف، خديجة، "أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية (1962-1965)"، مجلة البحوث التاريخية، العدد 02، مج 06، الجزائر، 2022/12/31.

72.بوغابة، مصطفى، "من وحي ذكرى 20 أوت"، مجلة أول نوفمبر، ع.خ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1973.

73.جبلي، الطاهر، "الثورة الجزائرية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية"، العدد 18، الجزائر، ديسمبر 2012.

74.يعلاوي، يوسف، "تصريح لأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين في ذكرى يوم المجاهد"، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص 12.

75. نايت عبد الله، كهينة، "التحضير لأول نوفمبر 1954"، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، عدد تجريبي، 2001، ص 10.

76. مهساس، أحمد، "التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، مجلة الثقافة، العدد 86، الجزائر، أبريل 1958.

77. واعلي، عبد العزيز، "الدا حسين آخر التاريخين يرحل"، كشاف مجلة أول نوفمبر (1972-2023)، ع 182/181، الجزائر، منشورات المجلس، 2024.

78. مجلة تضحيات الولاية التاريخية الخامسة، إعداد المتحف الجهوي للمجاهد تلمسان بمناسبة الذكرى 59 لاندلاع الثورة، العدد الأول، نوفمبر 2013، ص 13.

79. مجلة عصور، مجلة علمية محكمة، علوم إنسانية، تاريخ وحضارة، العدد 20، جانفي-جوان 2013، منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران.

80. "ثورة التحرير بالغرب الجزائري (المناطق الوهرانية) 62/54"، Ethnopolis، 20 يوليو 2018

رابعاً: الجرائد

81. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج. 1، العدد 27، الجزائر، د. ت.

خامساً: الشهادة الحية

82. مطوش بوهني المدعو عزدين، جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج. 1، العدد 27، الجزائر، د. ت.

سادساً: الأطروحات والشهادات الجامعية

1. أطروحات الدكتورة

83. بوحموم أحمد، "العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962"، رسالة دكتوراه، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر-2 (أبو قاسم سعد الله)، 2015-2016.

84. دحماني يوسف، "مصادر تأريخ الثورة التحريرية 1954-1962: دراسة ميدانية (الولاية الخامسة أنموذجاً)"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021.

2. رسائل الماجستير

85. بوعريوة عبد المالك، "العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962"، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005-2006.

86. سعداوي مصطفى، "المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

87. كمون عبد السلام، "مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954"، رسالة ماجستير، جامعة أدار، 2011-2012.

3. رسائل الماستر

88. بن براهيم جميلة، "إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية (1958-1962)"، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 51.

89. خوجة نورة، "علاقة الولاية الخامسة بالولاية السادسة خلال الثورة التحريرية 1954–1962، مذكرة ماستر"، جامعة الجزائر 2، 2021.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي:	
المبحث الأول: طبيعة المنظمة الخاصة	05
المطلب الأول: تعريف بالمنظمة الخاصة	05
المطلب الثاني: الدوافع الوطنية والعسكرية لتشكيل المنظمة الخاصة	08
المطلب الثالث: الهيئة القيادية للمنظمة الخاصة	12
1. مُحَمَّد بلوزداد	12
2. حسين آيت حمد	17
3. أحمد بن بلة	22
المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل	28
المطلب الأول: تعريف بها وتشكيلها	28
المطلب الثاني: أهدافها	30
المطلب الثالث: أسباب فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل:	32
المبحث الثالث: التحضير لتفجير الثورة ونتائجها	35
المطلب الأول: ظروف تفجير الثورة	35
المطلب الثاني: اندلاع الثورة ونتائجها المحققة:	36
المطلب الثالث: هجومات الشمال القسنطيني	39
الفصل الأول: مؤتمر الصومام ودوره في التنظيم الثورة	
المبحث الأول: الهيكلة السياسية والعسكرية	45
المطلب الأول: الهيكلة السياسية	45
المطلب الثاني: الهيكلة العسكرية:	51
المبحث الثاني: مهام ودور المسؤول العسكري في القيادة	53
المطلب الأول: تعريفه	53

المطلب الثاني: شروط انتقاء المسؤول العسكري للولاية التاريخية	54
المطلب الثالث: مهامه ودوره	57
1. مهامه	57
2. دوره	58
الفصل الثاني: صعوبات والحلول التي واجهت المسؤول العسكري	
المبحث الأول: الصعوبات التي واجهت مهام المسؤول العسكري	62
المطلب الأول: صعوبة الحصول على السلاح والمؤونة	62
المطلب الثاني: استراتيجية الفرنسية (خط شال وموريس).	64
1. خط شال	64
2. خط موريس	68
المبحث الثاني: حلول التي اعتمدها المسؤول العسكري	71
المطلب الأول: الحلول التنظيمية والإدارية للمسؤول العسكري للولاية الخامسة	71
المطلب الثاني: الحلول العسكرية والتكتيكية في مواجهة الحملات الفرنسية	72
الفصل الثالث: نتائج التي حققها المسؤول العسكري في الولاية تاريخية نموذجاً	
المبحث الأول: نموذج للدراسة بالولاية الخامسة	75
المطلب الأول: تعريف بها وخصائصها	75
مطلب الثاني: علاقة المسؤول العسكري للولاية خامسة مع نظائره في الولايات المجاورة	78
1. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الأولى	78
2. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الثانية:	79
3. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الثالثة	80
4. علاقة الولاية الخامسة بالولاية الرابعة:	81
5. علاقة الولاية الخامسة بالولاية السادسة	85
المبحث الثاني: نتائج الكفاح التحرري	88
المطلب الأول: أهم معارك المسؤول العسكري في الولاية الخامسة (منطقة السابعة).	88
المطلب الثاني: أهم المسؤولين العسكريين ومساهمتهم في استقلال	94
الخاتمة	101
الملاحق	104

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع	110
فهرس المحتويات	
ملخص	

ملخص:

تتناول هذه المذكرة بالدراسة والتحليل الدور المحوري الذي اضطلع به المسؤول العسكري خلال الثورة الجزائرية (1954–1962)، بوصفه عنصرًا تنظيميًا وقياديًا أساسيًا في صيرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي. وقد سعت الدراسة إلى إبراز مهام هذا المسؤول، ومعايير تعيينه، والتحديات التي واجهها، مع التركيز على الهيكلة التنظيمية للجيش الثوري، خاصة بعد مؤتمر الصومام، الذي أرسى قواعد الانضباط والتنسيق بين الولايات التاريخية الست. كما سلّطت المذكرة الضوء على النموذج التطبيقي للولاية الخامسة، باعتبارها مثالًا حيًّا على نجاعة القيادة العسكرية في مواجهة الهجمات الفرنسية وتنظيم العمليات. اعتمدنا في الدراسة على مناهج تاريخية تحليلية ومقارنة، واستندنا إلى مصادر متنوعة بينها الشهادات والمذكرات والمراجع الأكاديمية، سعياً لتقديم صورة واضحة ومتكاملة عن إسهام المسؤول العسكري في نجاح الثورة الجزائرية وتماسكها.

Abstract:

This dissertation examines the pivotal role of the military commander in the Algerian War of Independence (1954–1962), highlighting his organisational and strategic contribution to the armed struggle against French colonialism. The study explores the commander's responsibilities, the criteria used for their selection, and the significant challenges they encountered. Special emphasis is placed on the structural organisation of the revolutionary army, particularly following the Soummam Congress, which established discipline and coordination among the six historical regions. The research also presents an applied case study of Wilaya V (Fifth Region) as a living model of effective military leadership during the war. Adopting historical, analytical, and comparative methodologies, the study draws on diverse sources including memoirs, eyewitness accounts, and academic references to provide a comprehensive understanding of the military commander's contribution to the cohesion and success of the Algerian revolution.